مقدمة في علم الاقتصاد

جورج سول

الكتاب: مقدمة في علم الاقتصاد

الكاتب: جورج سول

الطبعة: **2018**

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)



5 ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : 35825293 – 35867576 – 35867575

فاكس : 35878373

http://www.apatop.com E-mail: news@apatop.com

دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر

سول ، جورج

مقدمة في علم الاقتصاد / جورج سول

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

186 ص، **18** سم.

الترقيم الدولى: **978 -977 -446 – 645 – 4**

أ – العنوان رقم الإيداع : **26967 / 2018**

مقدمة في علم الاقتصاد





مقدمة:

> قال أحد الاقتصاديين: إن الاقتصاد علم أهم من أن يترك للاقتصاديين وحدهم، فلا يكفى أن يكون في كل دولة تسعى إلى الارتقاء وتصبو إلى انتشار الرفاهية بين أهلها مجموعة من علماء الاقتصاد فحسب،

وإنما تحتاج إلى وجود عدد وفير من أبنائها الذين يعرفون من علم الاقتصاد ما يمكنهم من تطبيق نظرياته في حياتهم العملية ويؤهلهم لتفهم مختلف المشكلات الاقتصادية التي يواجهها العالم اليوم.

ولتحقيق هذا الغرض ولنشر الوعى الاقتصادى بين عامة الناس والمهتمين بعلم الاقتصاد، ظهرت في البلدان الأجنبية مجموعة من الكتب المبسطة التى تشرح النظريات والمشكلات العامة في علم الاقتصاد بطريقة لا يعوزها الشرح والتوضيح وبأسلوب شيق لا ينفر القراء. ويعتبر لهذا الكتاب من خيرة الكتب التى ظهرت لتحقيق هذا الغرض، لأن المؤلف تفادى السطحية والتفاهة التي نجدها في بعض الكتب المبسطة.

وقد قام المؤلف بعرض موجز لأهم الموضوعات الاقتصادية فعرض في اقتضاب بعض الأسس الاقتصادية مبيناً أهميتها ثم وجه إليها الكثير من الانتقادات ومنها معالجتها للمشكلات المختلفة بطريقة خيالية لا تنتمى

لكم كتاب ضروري لكل من يود أن يكون على علم بما يجري في العصر الحديث.

"ومن يعرف القليل من الاقتصاد، يستطيع أن يكتسب الكثير من المعرفة.. بقراءة هذا الكتاب، وستكون هذه المعرفة متعلقة بالعالم الذي نعيش فيه وليست بعالم وهمي".

أ. س. نويس.

مجلة الأمة

E.c. Noyes, The Nation

الفصل الأول

الأسس الاقتصادية

بينما ازدادت مقدرة الإنسان على التحكم فيما يحيط به إلى حد كبير نتيجة للتقدم العلمى، نجد أن مقدرته على توجيه تصرفاته لم تضارع تسلطه على القوى الطبيعية، لذلك نرى أن المجتمع الإنسانى يجد صعوبة في اختيار الأهداف المناسبة ويجد صعوبة أكبر في الوصول إلى نتائج يعتبرها الكثيرون مرغوبة.

لهذا أصبح التباين كبيراً بين مقدرة الإنسان في السيطرة على القوى الطبيعية وبين مقدرته على السيطرة على تصرفاته حتى إن الكثيرين يشكون في إمكان نجاته من القضاء على نفسه.

وغالباً ما تنسب مسئولية هذه الحالة التعسة للعلم ذاته. فيعتقد البعض أن الإنسان في العصر الحديث قد كرس كثيراً من الوقت لدراسة منطقية لحقائق مجردة صماء بينما لم يخصص إلا وقتاً ضئيلاً لتفهم النواحى الروحية والخلقية للحياة البشرية. ويميل الذين يعتنقون هذا الرأى إلى الاعتقاد بأن السعى وراء العلم طريق لا يؤدى إلى لسعادة البشرية. فالإنسان قد يجنى من البحث العلمى مزيداً من وسائل الراحة والرفاهية أو مزيداً من وسائل الحرب والدمار ولكن النتيجة النهائية التى سيصل إليها قد لا تختلف عن النتيجة التى نصل إليها إذا نحن تركنا قاطرة ديزل أو

سلاحاً في يد طفل صغير، إذاً فالدعوى التى ينادى بها الذين تأثروا بالحملة ضد العلم تتلخص في أن البشرية لا تحتاج الآن إلى مزيد من المعرفة أو المهارة وإنما هى في مسيس الحاجة إلى مزيد من الفضيلة.

وقد أصبح هذا الاتجاه غالباً في بعض كتب الاقتصاد الشائعة التى يعتقد مؤلفوها أن الاقتصاد الحقيقى ليس علماً تجريبياً بالمعنى الحديث للكلمة، ولكنه مجموعة من المبادئ والقواعد تم اكتشافها في قرون ماضية. ومثل هؤلاء المؤلفين كمثل مدرسى مدارس الأحد في الأحياء الفقيرة الذين يطلبون إلينا الرجوع إلى الحقائق التقليدية حتى يمكن تحقيق التوازن بين الأسعار والأنتاج دون التقيد بقوانين العرض والطلب في ظل نظام الاقتصاد الحر. كما يعتقد هؤلاء المؤلفون أن العالم يكاد ينهار وأنه ليس ثمة أمة تتمسك بالإيمان، أما بالنسبة لهم فالحقيقة واضحة كاملة، وكذلك يبدو أنهم يعتقدون أننا قد تنكبنا طريق الصواب كنتيجة لعدم فهمنا الأمور، ولذا فكثيراً ما نجدهم يعيدون شرح ذلك كله بصبر وأناة وأغلب ما يكون ذلك في عبارات مقتضبة وفي بعض الأحيان يرموننا بالخطيئة في التخطيط العام لسياستنا ابتداء من الحماية الجمركية حتى تعويضات الحكومة.

وأكثر التعاليم التى نتلقها من مثل هذه المؤلفات غالباً ما يكون له حرمة الوصايا العشر، فمثلاً عند تقدير صلاحية أى إجراء يجب علينا ألا ننظر إلى تأثيره فيمن يفيدون منه مباشرة فحسب، بل كذلك نفكر في أثره غير المباشر على الآخرين، كما يجب ألا نكتفى بمراعاة نتائجه المؤقتة بل لابد أن نأخذ في الحسبان آثاره البعيدة المدى. وبتطبيق هذه المبادئ لا

يجد المرء أية صعوبة في أن يثبت أن الهدم لا يزيد الرفاهية الاقتصادية بل يحرننا من ثروة، وأن رفاهية العمال وغيرهم من الناس تتوقف على تحسين وسائل الإنتاج حتى ولو أدى هذا التقدم الفنى إلى شئ من البطالة، كذلك لا يمكن أن نستفيد في المدة الطويلة بالحد من الاستيراد أو بتصدير السلع بدون مقابل، كما أن زيادة النقد المتداول لا تزيد من ثروتنا لأن التضخم النقدى كارثة، وأن التوسع في فرض الضرائب للإنفاق منها على نواحى النشاط الحكومى قد لا يحقق للشعب رفاهيته ورخاءه بدرجة تعادل ما يتحقق لو أنفقت هذه الأموال في المشروعات الفردية.

وتلاقى هذه المبادئ وما شابهما قبولاً عاماً من الاقتصاديين والعامة غير المدربين على تفهم دقائق النظريات، إلا أن هؤلاء الوعاظ الاقتصاديين يعتقدون أن ما يعارضونه من مناهج لا يمكن أن يدافع عن صحتها إلا من جهلوا أو تجاهلوا هذه الأهداف. وفي الواقع لا نجد إلا قلة من الاقتصاديين من شتى المذاهب يحبذون إتباع سياسة عامة لتحديد الإنتاج أو التجاء اتحادات العمال إلى خلق العمل غير المنتج أو معارضة التحسينات الفنية أو تحبيذ التضخم أو نبذ الادخار أو الإسراف الحكومى. ويجب ألا يستنتج أحد أن الذين يعارضون سياسة ألا نتعايشيين الاقتصاديين لا يحترمون مبادئهم الرئيسية أو لا يتفقون معهم في كل النتائج التى توصلوا إليها، إذ أنهم يختلفون معهم فقط في اعتقادهم بأن ترك الأمور تسير في مجراها يمكن أن يحقق النتائج المنشودة.

وهنا يحق لنا أن نتساءل عن أخطاء المدرسة التى لها هذا المنطق والتى تقنع بالرجوع إلى المبادئ التقليدية الأولية، ولماذا أصبح من الضرورى إعادة النظر في طريقة تطبيق الأفكار التقليدية دون إجراء أى تعديل في الأهداف التى ترمى إليها؟

الافتراضات الخفية

يمكن أن نسمى أولى هذه الأخطاء خطأ الافتراضات الخفية وقد كان يسترها مؤلفو الاقتصاد التقليديون خلف قناع الجملة التقليدية التى رددوها كثيراً وهى "مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة" فمن قبيل الإيضاح والتسهيل كان المؤلف يركز اهتمامه على سلسلة واحدة من الأسباب والنتائج بينما يفترض ضمنا أو صراحة عدم تغير العوامل الأخرى المؤثرة. ولكن هذه (العوامل الأخرى) لا تبقى في الحياة الواقعية على حالها، إذ غالباً ما تختلف كثيراً عن افتراضات الكاتب لدرجة أنها لو أخذت في الحسبان لقلبت النتائج التى توصل إليها رأساً على عقب، كما لا يوجد الآن عالم حصيف يربط بين السبب والنتيجة في سلسلة واحدة لأن العلم في الوقت الحاضر يبحث في نطاق ميدان من القوى وفي الأحداث التى يضمها هذا الميدان.

وهناك مثل أوردة باستيات (**Bastiat**) ونقله عنه هنرى هازلت (**Henry Hazlitt**) في مؤلف حديث بعنوان "الاقتصاد في درس واحد" (نشر في نيويورك سنة **1946**)، ويعطينا هذا المثل صورة واضحة

عن الخطأ الناتج عن الافتراضات الخفية، فكسر نافذة معروضات لواجهة أحد المحلات تلقى ترحيباً من جمهور الشارع لأن استبدال نافذة جديدة أخرى بها يحقق طلباً على العمال، إلا أن هذا الجمهور ينسى أن الخمسين دولاراً التى سيضطر التاجر إلى إنفاقها في شراء النافذة كان سينفقها في شراء بدلة جديدة وأن هذا أيضاً يخلق عملاً لعمال آخرين. فالحقيقة التى لا مراء فيها أن المجتمع قد فقد نافذة معروضات أو ما يساويها، وأن العمل قد تحول من صناعة البدل إلى صناعة النوافذ، وهذا المثل يستعمل في هدم الاعتقاد أن الحرب برغم طبيعتها المدمرة تحقق فوائد اقتصادية.

ولو نظرنا إلى الحقائق المجردة وأهملنا النظريات لوجدنا أنه من الثابت أن الحرب الأخيرة قد أوجدت بالفعل عملاً متزايداً، وهذه حقيقة لا يستطيع أن ينكرها أحد حتى هازلت نفسه. بل أكثر من ذلك، فإن السلع التى استهلكها السكان كانت بصفة عامة أكثر في كميتها مما كانت عليه في سنوات ما قبل الحرب حين كانت البطالة سائدة، وذلك برغم التدمير الهائل الذي أطاح بكميات كبيرة من العمل والمواد.

أن ما يعيب قصة الناذة المكسورة يكمن في أدلتها المفترضة التى لم يصرح بها بوضوح، فهى تفترض أن التاجر كان سينفق الخمسين دولاراً في شراء بدلة جديدة أو أى شئ آخر إذا لم يكن قد اضطر إلى إنفاقها لشراء النافذة، أى أننا افترضنا إنه لم يكن ليستطيع أن يقوم بشراء البدلة والنافذة في آن واحد، وذلك باستخدام جزء من ماله المكتنز، أو بالاقتراض من

أحد البنوك. كما تفترض القصة فضلاً عن ذلك توفر العمل للجميع حتى إنه يتعذر على العامل صنع البدلة والنافذة معاً.

إلا أننا نلاحظ أن جميع الافتراضات كانت مخالفة للحقيقة قبيل الحرب، إذ أن الولايات المتحدة لم تنفق كل ما كانت تستطيع أن تنفقه إلا عندما اضطرت إلى ذلك لتحقيق الأغراض الحربية. وقد أمكن اقتراض الأموال الإضافية اللازمة لهذا الغرض كما أمكن تشغيل الملايين من العاطلين الذين ظلت طاقتهم العاملة غير مستغلة حتى استخدموا لمواجهة مطالب الحرب، وهذه الحقيقة تجعلنا ندرك بسهولة بسبب اعتقاد بعض الناس أن الدمار قد يحقق فائدة اقتصادية. ولكن يجب علينا ألا ندع هذه التجارب تقودنا إلى الترحيب بالحروب لأسباب اقتصادية وإنما يتحتم علينا أن نعرف كيف نستخدم كامل طاقتنا الإنتاجية دون الالتجاء إلى الحرب لأن الدمار كما يعتقد هازلت ما هو إلا دمار ؟

عدم استكمال البيانات الإحصائية

أهم ما يمتاز به دعاة الاقتصاد التقليديين عدم إكتراثهم بالحقائق الإحصائية ومدى تأثيرها على صحة استنتاجاتهم. وبالطبع يمكن القول بأن الإحصائيات قد تفسر تفسيراً خاطئاً أو قد يعطينا بعضها صورة غير صحيحة عن الحقائق التى تنقلها إلينا إلا أن هذا لا يبرر إهمالها كلية، فقد يمكن استعمالها بعناية وأمانة لتحقيق الغرض المطلوب، ومعنى ذلك أن الصواب لا يظهر بترك الحقائق وإنما بتقدير الدور الذي تلعبه من حيث

هى وسيلة لتبين السلوك الحقيقى للعالم الاقتصادى. وعلى النقيض من ذلك نجد أن المنقطع لدراسة النظرية التقليدية يبدأ باستنباط مبادئه من بعض الفروض البسيطة. ثم يفسر الإحصاءات على ضوء المبادئ الأساسية التى سبق أن تعلمها، أما العلم الحديث فهو لا يعتبر النظريات المستنبطة من الافتراضات حقائق نهائية بل يتركها فروضاً لا يصح الأخذ بها إلآ بعد اختبارها بالتجربة والملاحظة، فقد يتراءى لنا كمال هذه النظريات منطقياً إذا نحن أخذنا في الاعتبار الافتراضات التى بُنيت عليها ولكنها برغم ذلك لا تمثل الواقع تمثيلاً دقيقاً. بمعنى أن النظرية الصحيحة يجب ألا تكون مستقلة عن سير الطبيعة. وبالرغم من أن القوانين العلمية ليست إلا استنتاجات نظرية مبسطة ويغلب ظهور التغيرات والاختلافات عند تطبيقها، فإن العناية بدراسة هذه الاختلافات تعتبر من الأمور الواجبة، فقد تكشف لنا الدراسة عن وجود خطأ في الافتراضات أو انحراف منها عن الواقع انحرافاً يجعلها لا تنطبق على العالم الذي نعيش فيه، ولكن اختبار الإحصائيات لإثبات صحة نظرية ما أو استخدامها للوصول إلى نتائج تنطبق على المبادئ المعروفة ليست الطريقة الصحيحة للاكتشاف العلمى، لأن العلم لا يسيئ استعمال الحقائق للوصول إلى الغرض المنشود.

والمثال الذى أوردناه عن النافذة المكسورة خير دليل على الأخطاء التى تنم عن عدم إعارة الحقائق ما تستحقه من اهتمام، وللدلالة على كيفية تسخير الإحصائيات لتدعيم عقيدة مخطئة نسوق مثالاً خاصاً بأجور عمال السكك الحديدية في الولايات المتحدة. فالمبادئ الأساسية للاقتصاد الكلاسيكى تدل على أن الأسعار المرتفعة تحد من الطلب وغالباً

ما يستنتج من هذا أن الأجور المرتفعة (الأجور هنا يقصد بها سعر العمل) تقلل من الطلب على العمال وبالتالى فهى تقلل من العمالة. ولتعضيد هذه النتيجة أشار الاقتصاديون إلى ما حدث في السنوات الأخيرة عندما نقص عدد عمال السكك الحديدية في حين ارتفع أجرهم عن ساعات العمل التى يؤدونها متجاهلين بذلك حقيقة إحصائية ذات أهمية كبرى، وهي زيادة معدل إنتاج الفرد في هذه الصناعة لكل ساعة. وقد أدت الزادة في إنتاجية العامل إلى انخفاض تكاليف العمل لكل وحدة من المنتج في نفس الوقت الذي ارتفع فيه أجر العامل في الساعة، ومن ثم أصبح في إمكان عدد أقل من العمال أن يقوم بإنجاز قدر أكبر من العمل. لذلك لا يمكن القول إن نقص عدد العمال المشتغلين في السكك الحديدية نتج عن ارتفاع الأجور في هذه الصناعة.

إهمال بعض العوامل

وعلى الرغم من أن هذا الخطأ يمكن اعتباره حالة خاصة من حالات الافتراضات المستترة التي سبق الحديث عنها، فإننا نذكره هنا على حدة نظراً لما له من أهمية كبرى كأحد المميزات الأساسية للمدرسة التقليدية، فكتاب هذه المدرسة يتجاهلون نوع العالم الاقتصادى الذي نعيش فيه عند تطبيق هذه المبادئ على حالات مادية ملموسة، فنراهم يفترضون بلا جهد أن المنافسة التامة قائمة وأن الأسعار والإنتاج يتجاوبان بسهولة مع الطلب وأن البقاء للمنافسين الأكثر كفاءة، كما يتفرضون سرعة انتقال العمل

ورأس المال وتحولهما. وقد إتخذ هؤلاء الكتاب تلك الافتراضات أساساً للنتيجة التى توصلوا إليها، والتى تزعم أن التدخل الحكومة غير ضرورى بل هو ضار، وأن الاشتراكية لابد أن تكون أقل كفاءة من نظام المشروع الفردى، وتجدهم يعترفون بوجود استثناءات لهذه القواعد، ولكنهم لا يعولون عليها كثيراً عند تقديم توصياتهم.

وفي الوقت الذي لا يقر فيه مرجو هذا المبدأ التقليدي أية قيود على الإنتاج أو أى تحكم في الأسعار فإنهم قلما يدركون خطورة التطور العظيم في تاريخ أمريكا الاقتصادي، وهو الميل نحو تركيز السلطة وأثره في انتظام الإنتاج وجمود الأسعار وظهور الهيئات ذات النفوذ وحجم الاستثمار ونمو الدخل القومى وتوزيعه. وقد يعمل اقتصادنا كما لو كانت المنافسة الكاملة سائدة، وكما لو كان انتقال العمل ورأس المال يتمان بالسهولة التى أوحى بها آدم سميث، أو بعبارة أخرى قد يستطيع اقتصادنا أن يعمل في هذه الصورة لو امتنعت الحكومة والهيئات العمالية وغيرها من الجماعات ذات النفوذ عن التدخل في مجرد الأمور. ولكنا نكون مخطئين لو افترضنا ذلك في نفس الوقت الذي يزدهر فيه الاحتكار والمنافسة الاحتكارية، وما هذا إلا مثال للتجاهل التام إزاء العوامل الكثيرة الهامة كالكساد الدورى والبطالة المزمنة.

المعالجة الفردية لأجزاء الموضوع

لا يعتبر تقسيم الموضوع المعروض أمام الباحث إلى أجزاء منفصلة لاختيار جزء منه وتطقه على مشكلة عملية معينة مع إهمال باقى الأجزاء الأخرى.. من الطرق العلمية الصحيحة، وإنما ينبغى ضم الأجزاء المنفصلة بعضها إلى بعض حتى يمكن إعطاؤها معناً صحيحاً واضحاً، فمثلاً لن نجد من يعدد لنا شرور التضخم بحماس أكثر من الشخص المعارض لسياسة العجز في الميزانية الحكومية، ومع ذلك نراه يهاجم بشدةالرقابة على الأسعار ونظام التوزيع بالبطاقات بعد الحرب. ويبدو أن ذلك الشخص لا يدرك أن هناك تناقضاً جوهرياً بين هذين الموقفين، فالمعارضة في فرض الرقابة على الأسعار تقوم على الحجة التى تقرر أن التفاعل الحر بين الأرباح والأسعار سوف يؤدى إلى إشباع الطلب إشباعاً كاملاً، ولكن تعريف التضخيم يوضح لنا بجلاء استحالة حدوث ذلك عند وجود التعامل التضخمية. فلماذا لم يخطر ببال هذا المعارض أن تحديد الأسعار ونظام البطاقات يستخدمان في تخفيف حدة التضخم؟ ذلك لمجرد أنه لم يحاول أن يجمع بين هذين الموضوعين.

ونجد من الاقتصاديين التقليديين من يؤمن بضرورة زيادة الإنتاج وينوه بزيادته في الماضى واحتمال حدوث نفس الشئ في المستقبل، ومع ذلك نراه يعتقد اعتقاداً راسخاً أن أية زيادة في حجم القوة الشرائية فى أى وقت كان– سواء أكان ذلك بالاقتراض أم بالتوسع في الائتمان– تؤدى إلى حدوث التضخم، فهو يفترض عند مناقشة مثل هذه الإجراءات أن

الإنفاق الإضافى لن يحقق أية زيادة في الإنتاج بل يقتصر أثره على رفع الأسعار، ولكن في أثناء فترة الكساد قد يكون لدينا طاقة إنتاجية فائضة وعمال متعطلون، وفي مثل هذه الظروف ألا يتسنى لحجم أكبر من الإنفاق الاحتمال، كما أنه لا يجمع بين الفكرتين، بل صور مذهب الإنفاق التعويضي تصويراً مبهماً خاطئاً ليدلل به على أن كل ما يرى إليه هذا المذهب هو رفع الأسعار، فهو يفترض بذلك أن الإنفاق الحكومى يعمل دائماً على تحويل الإنتاج عن نواحى النشاط الفردى ولكنه لا ينجح مطلقاً في زيادة كمية الإنتاج.

ولم يكن ذلك راجعاً إلى زيادة في مهارة الاقتصاديين بوجه عام أو لظهور قليلين من عباقرة الاقتصاد أكثر براعة وشهرة من أسلافهم مثلما كان من أمر نيوتن أو أينشتين، وإنما يرجع السبب الرئيسى في حدوث هذه القفزات الواسعة إلى أنه قد أصبح لهؤلاء الاقتصاديين لأول مرة في التاريخ وعلى نطاق واسع وسائل صحيحة تصل بهم إلى تفهم حقائق السلوك الاقتصادى، وبدأوا يستمدون معلوماتهم من دنيا الطبيعة ذاتها مثل أى عالم آخر بدل أن يستمدوها من مجرد ملاحظات متناثرة أو افتراضات خيالية كما كان يحدث في الماضى البعيد.

ففي خلال الحرب العالمية الأولى أمكن جمع كميات هائلة من الإحصائيات لم يكن الحصول عليها سهلاً من قبل، وذلك لإشباع حاجة الإشراف الحكومى الذي استدعته الظروف في هذا الوقت. واستمرت عملية جمع الإحصائيات في السنوات التالية بصورة أكثر اتساعاً بواسطة

الحكومة والمؤسسات الأهلية، ثم حاولت بعض هيئات الأبحاث ذات الطابع العلمى تنظيم هذه المعلومات واستقصاء معانيها، كما كان لكساد سنة 1930 وما بعدها من سنى هذا العقد ثم ما تبعه من أحداث الحرب العالمية الثانية فضل الإسراع في هذا الاتجاه.

وقد بدأ في وقت من الأوقات أن معانى هذه الحقائق قد طواها النسيان أو غمرها ذلك العديد الكبير من الإحصائيات التي جمعت، مثلها في ذلك مثل المنجم الذي يقوم فيه العمل بأقصى سرعة دون أن تصهر خاماته المكدسة لتتحرك إلى المواد المطلوبة. وكان من جراء ذلك أن أصبح العلماء الطبيعيون ينظرون إلى زملائهم علماء الاقتصاد نظرتهم إلى عمال منجم غشيت أبصارهم فراحوا يتخبطون في الظلام مكدسين أكواماً هائلة من الحقائق غير المتناسقة، دون أن يسهموا في الوصول إلى نظرية واسعة النطاق. ولكن العمل كان مستمراً حتى اكتشف بعض المعانى، وظهرت أخيراً بوادر الوسائل التي تمكننا من استخدام الخامات الإحصائية.

وإذا كان لا يمكن القول إن عملية التطور العلمى قد تمت فإنها تقدمت لدرجة تستحق الذكر، وأصبح في الإمكان معرفة أشياء لم يكن ليتخيلها الاقتصاديون عندما كان الاقتصاد فلسفة أكثر منه علماً.. فالعلم الجديد في إمكانيات تطبيقه لا يمكن شرحه بوضوح وفي بساطة المنطق الي كانت تفسر به الأمثلة التي قدمها لنا الاقتصاديون الأولون، ومع ذلك فالإنسان الذي يطلب المعرفة لابد أن يبذل الجهد ليحصل عليها، فمثلاً نجد الكثيرين من عامة القراء قد خاضوا خلال مئات من الكتب الفنية

المتعلقة بالاكتشافات الطبيعية كنظريات النسبية والطاقة الذرية برغم أنها أكثر صعوبة في التفهم وأقل قابلية للاستخدام في مجرى الحياة اليومية للمواطنين. ولذا كان هدف هذا الكتاب شرح بعض جوانب علم الاقتصاد السياسى الحديث.

الفصل الثاني

الدخل القومى وكيفية الحصول على بياناته

لعل من بين المعلومات الاقتصادية التي حدث فيها تقدم حديث لا يوجد فرع أكثر فائدة من الدراسات الخاصة بالدخل القومى. فقد كان من المستحيل قبل معرفة الأرقام الخاصة بالدخل القومى أن تحكم على مقدار تقدم شعب أو تأخره من الناحية المادية.

ولكن مجرد الحصول على هذه المعلومات لا يعنى أننا استنفدنا جميع استعمالات بيانات الدخل القومى، إذ أنها تطلعنا أيضاً على ما يحدث للصناعات المتعددة والمزارعين وأرباب الأجور وذوى الأملاك وأصحاب المهن الحرة. كما أننا لا يمكننا الاستغناء عنها عند إعداد ميزانيات الحكومة الفدرالية أو عند شروعنا في فرض الضرائب، فسلطات الضرائب تستطيع احتساب الحصيلة المنتظرة لضرائب الدخل بطريقة صحيحة إذا هي علمت ولو بوجه التقريب مقدار الدخول وطريقة توزيعها. وأخيراً فهذه البيانات يمكن استخدامها أيضاً لتخطيط السياسات المقبلة كما سيتضح في الفصول القادمة.

وقبل أن نقف على كيفية استعمال أرقام الدخل القومى يجب أولاً أن نعرف ماهية هذه الأرقام وكيفية الحصول عليها وطريقة تجميعها.

وتظهر أرقام الدخل القومى عن الماضى والحاضر والمستقبل من آن لآخر على صفحات الجرائد، وقد انتشر هذا التعبير لدرجة أن كثيراً من الناس لا يدركون أنه حديث العهد نسبياً وأنهم يجهلون معناه الحقيقى. فقبل عام 1919 لم تكن توجد بالولايات المتحدة أرقام صحيحة عن حجم الدخل القومى ولا عن مدى التغيرات التى كانت تطرأ عليه من سنة لأخرى. ولم يكن هناك من يعرف بالتفصيل كيفية تكوين هذا الدخل وطريقة توزيعه، بل إن عبارة الدخل القومى ذاتها لم تكن محددة تحديداً دقيقاً. إلا أن العمل الشاق الذي قام به الإخصائيون والاقتصاديون خلال الفترة ما بين الحربين كان له الفضل الأكبر في تنمية هذه الفكرة وإخراجها إلى حيز الوجود.

وقد قامت هيئة أبحاث غير حكومية تسمى "المكتب الأهلى للأبحاث الاقتصادية"[1] بمعظم الأعمال الأولى في حساب الدخل القومى، ثم تولت عنها هذا العمل وزارة التجارة الأمريكية التي قامت في عام 1947 بتغيير جداول الدخل. ونظراً لوجود ثغرات في المواد الإحصائية الأساسية فقد احتاج الأمر إلى عمل تقديرات، لذا كانت أرقام الدخل القومى تشتمل عادة على نسبة من الخطأ. على أن الباحثين العديدين في هذا الميدان توصلوا إلى نتائج وأرقام متقاربة تقارباً يدعونا إلى الاعتقاد بانها على درجة كافية من الدقة تؤهلها للاستعمال في الأغراض العلمية. ومهما

---

(1) The National Bureau of Economic Research

يكن الأمر فهى أفضل بكثير من التكهنات التي لا أساس لها فضلاً عن صلاحيتها لتتبع التغيرات التى تحدث خلال فترة معينة من الزمن.

إذا أراد شخص الإلمام بحقيقة أى مشروع فعليه أن يسترشد في هذا الصدد بتقرير المحاسبين عن عملياته، وكذلك الأكبر بالنسبة للدخل القومى، إذ تستخدم فيه طرق تشبه إلى حد كبير الطرق المستخدمة في المحاسبة ويعبر عنه عادة بأرقام تصل إلى عدة بلايين حتى إن الأشخاص الذين اعتادوا احتساب دخولهم بالمئات أو الألوف قد لا يستطيعون تصورها. إلا أن هذه المجاميع الضخمة ليست كل ما في الموضوع، فإن رجل الأعمال الذي يفحص التقارير المالية عن خالة أى مشروع لا يكتفى بالنظر إلى مافى أو إجمالى الدخل، ولكنه يفحص بإمعان مفردات الحسابات ليعرف كيف تم استخلاص هذه الأرقام، وينطبق نفس الشئ على الدخل القومى إذ أن مجاميعه لا تظهر إلا بعد عمل حسابات مفصلة تكشف في حد ذاتها عن بعض الحقائق المهمة عن الاقتصاد.

ويقال إن دراسة الدخل القومى هى ذلك الفرع من الاقتصاد الذي يشبه علم التشريح في دراسة جسم الإنسان، فالتشريح يبين طريقة تكوين أعضاء الجسم وحجمه وتركيبه وعلاقة الأجزاء المختلفة بعضها ببعض.. فكل إنسان له دراية بعلم التشريح يمكنه أن يواصل دراسته عن كيفية عمل هذه الأجزاء وكيفية نموها. أما دراسة طرق الحياة فيطلق عليها علم وظائف الأعضاء.

ولقد حاول الاقتصادى التقليدى أن يصف وظائف الأجزاء المكونة للاقتصاد Physiology of Economics قبل أن يقف على حقائق هذه الأجزاء بطريقة التشريح Economic Anatomy. فتحدث عن العلاقة بين الأسعار والعرض والطلب والعلاقة بين رأس المال ووظائف الادخار وعمل الأسواق وما شابه ذلك من المواضيع. ولما كان قد تحدث عن كل ذلك في المجال النظرى فإن هذا يعلل سبب شطط النتائج التى توصل إليها وصعوبة تطبيقها في غالب الأحيان.

ومن البديهى أنه إذا أردنا أن نفهم أنظمتنا القائمة وأن نسيطر عليها يجب أن يكون لنا دراية بوظائف الأجزاء المكونة لاقتصادياتنا Economic Anatomy، خاصة وقد أصبح ف يمقدورنا الآن تقديم تحليل أفضل بكثير مما سبق بعد أن أصبحت الحقائق الكبرى للتشريح الاقتصادى Economic Anatomy معلومة وسهلة التقدير.

عناصر الدخل القومي

ولكن ما الذي نعنيه على وجه الدقة بعبارة الدخل القومي؟ إن هذا التعبير يعتبر مجازياً لأن الأمة من حيث هي مجموعة لا يمكن أن يقال إن لها دخلاً يمكن وضعه في إقرار ضرائبي كما هو الحال بالنسبة لأحد الأفراد أو الشركات. فالدخل القومى ليس هو ما تربحه الأمة من عمليات البيع والشراء في الخارج بعد تغطية مصروفاتها ولكنه يقدر بواسطة محاسبة

اجتماعية تعتبر سكان البلد وحدة واحدة والدخل الإجمالى لهؤلاء السكان يمثل الدخل القومى .

ولننظر فيما يلى كيف يحتسب الدخل القومى لسنة معينة ولتكن سنة 1939 وهي آخر سنوات السلم قبل اندلاع نيران الحرب العالمية الثانية؟ وتبسيطاً للأمور يحسن أن نكتفى بتوضيح المجاميع النهائية التى استخلصت من الأرقام التي يمكن الاعتماد عليها وبيانها:

الدخل المتحصل عليه (1939)	ملايين الدولارات
لدينا أولاً المدفوع للمستخدمين كأجر نظير عملهم	47820
ثم هناك صافى دخل الأعمال الحرة وأصحاب الحرف كالمزارعين والأطباء وصغار رجال الأعمال أو الشركاء	11282
كما يجب أن يدرج الدخل الذى يحصل عليه الكثيرون من الريع	3465
ويجب أن نذكر أرباح الشركات (يوزع جزء منها ويحجز الباقى غير أنه يجب إدراج إجمالى الجزئين)	5753
ولدينا أخيراً صافى الفوائد التي يحصل عليها الأفراد	4212
وبما أن الإنسان لا يستطيع أن يحصل على دخل من الإنتاج	72532 [2]

[2] هناك تنقيح لبعض البيانات الإحصائية التمهيدية لاستخراج هذه الأرقام التي يمكن عرضها فيما يلي:

لا يشمل المدفوع للمستخدمين ما يحصلون عليه فقط بطريق مباشر في صورة أجور ومرتبات، بل يشتمل أيضاً على ما يصرف لهم بطريق غير مباشر من مخدوميهم كاشتراكات التأمين الاجتماعى وحساب المعاش وتعويض إصابات العمل.

ولا تحتوى أرباح المشروعات الموضحة في هذا البيان على التغيير الذي طرأ على قيمة بضاعة آخر المدة نتيجة اختلاف الأسعار لأن مثل هذه التغيرات لا تعتبر دخلاً لأنها لم تحدث كنتيجة لعملية الإنتاج.

كما تمثل الأرقام الموضحة كأرباح المشروعات مقدار هذه الأرباح قبل دفع الضرائب على هذا الدخل، إذ أنه على الرغم من أن أصحاب هذه المشروعات لا يحتفظون بهذا المقدار الذى تستولى عليه الحكومة كضرائب إلا أنه يعتبر جزءاً من الدخل القومى.

الجارى بخلاف الدخول المذكورة أعلاه فإن الدخل الأهلى يكون ممثلاً في المجموع الآتي:	

الدخل يعادل الناتج

لقد عرف سيمون كوزنتس **Simon Kuznets**– أحد الثقاة الأمريكيين الذين اشتهروا في الميدان– الدخل القومى بأنه "صافى الناتج أو صافى العائد للنشاط الاقتصادى للأفراد والمؤسسات التجارية والمنظمات الاجتماعية والسياسية التي تتكون منها الأمة".

ويكمن في هذا التعريف معادلة بالغة الأهمية، وهى أن الدخل القومي هو صافى ناتج النشاط الاقتصادى، وفي نفس الوقت صافى العائد من هذا النشاط، بمعنى أن ما يدفع ثمناً لكل ما ينتج بقصد البيع يعادل مجموع دخول الأفراد جميعاً. وتؤدى بنا هذه المعادلة كما سيتضح فيما بعد إلى نتائج هامة.

وبيان الدخل الذي يحصل عليه الأفراد من الريع لا يشمل ما يدفعه المستأجرون فقط ولكنه يشمل أيضاً تقديراً لصافى القيمة الإيجارية للمساكن التي يشغلها أصحابها لأن استعمال مثل هذه المساكن يكون في الواقع جزءاً جوهرياً من الدخل الحقيقى لأصحابها. وهذا ما جرى عليه العرف عند قيام الحكومة بعمل محاسبة اجتماعية.

وأما بند الفوائد فلا يشمل فوائد السندات الحكومية رغم أن الأفراد يحصلون فعلاً على هذه المبالغ وذلك لأن هذا الدين أنشئ خصيصاً للحرب واحتساب هذه الفوائد يظهر دخول ما بعد الحرب أكبر مما هي عليه بالنسبة للناتج الفعلى.

وأخيراً هناك دفعات يحصل عليها الأفراد يطلق عليها الدفعات المحولة وهذه لا يشملها الدخل القومى لأنها لا تؤدى عادة في مقابل خدمات وبالتالى فلا تمثل إنتاجاً كمعاشات الشيخوخة ومنح البطالة والهبات.

ولكى يسهل علينا أن نفهم سبب تساوى الناتج مع الدخل يجب أن ننظر إلى الدخل باعتباره مكوناً من مجموعة من السلع والخدمات، فنحن ننفق نقودنا في شراء الخبز والمنازل والسيارات وهذه الأشياء تكون دخلنا الحقيقى، أى أننا لا يمكننا أن نشترى أكثر مما تنتجه الأمة مهما بلغت كمية النقود التي نملكها. وكذلك فيما يختص بمثل هذه الخدمات التى يؤديها المحامون والمدرسون والأطباء، فإن قيمتها تطابق تماماً دخل هؤلاء الأفراد.. فنقول مثلاً إن الحلاق ينتج قصة شعر واحدة يحصل عليها الزبون في نفس الوقت.

فإذا فرض أننا أدخرنا جزءاً من نقودنا بدل إنفاقه في الحصول على السلع والخدمات فهل يصح القول في هذه الحالة إن إجمالى دخلنا النقدى أكبر من القيمة الإجمالية لناتج الأمة؟ جواب ذلك بالنفى، إذن فمن أين حصلنا على هذه النقود؟ إنها تولدت بلا ريب خلال القيام بعمليات الإنتاج ثم أضيفت إلى قيمة الناتج. ولا مراء أن بعض السلع قد تظل بدون بيع فيتعين أن تخفض أسعارها، وفي هذه الحالة سوف تتغير الدخول النقدية للمنتجين في نفس الوقت.

وما دمنا بصدد المجاميع، فإن الدخل يجب أن يعبر عنه بقيم نقدية لا بكميات من السلع لأن حاصل جمع السلع كالمنازل وأرغفة العيش والسيارات لن يكون له أية دلالة إلا إذا اقترن كل منها بثمنه.

هذا ولقد أطلقت مصلحة التجارة على الدخل القومى تعريفاً آخر هو "إجمالى دخل العمل والممتلكات الناتج في أثناء القيام بإنتاج السلع

والخدمات" وهذا التعريف يتجه مباشرة إلى الاعتراف بحقيقة وهى أن الدخل يعادل الناتج "وهكذا يقيس إجمالى تكلفة عوامل الإنتاج التي تدخل في إنتاج السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد القومى" وبعبارة أخرى فإن ما ينفق على الإنتاج لابد أن يساوى دخل الذين يساهمون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في عملية الإنتاج، فمجموع الأجور مثلاً هو الدخل المكتسب من العمل. كما أننا لو نظرنا إلى تكلفة الناتج لوجدنا أن الأجور أيضاً تكون القيمة الإجمالية لتكاليف العمل.

الناتج الأهلى

لقد أدرجنا في صحيفة سابقة بيان الدخل الذى حصل عليه في سنة 1939 ولكن يمكن الاسترشاد بمجموعة مختلفة من الأرقام لبيان مقدار ما أنفق على الإنتاج الحالى.

وإذا كان ما أنفق قد استخدم في شراء السلع والخدمات المنتجة فيمكن اعتبار هذه الأرقام قيمة نقدية للناتج القومى، فالمستهلك ينفق نقوده عادة في شراء الطعام والملبس وفي شكل إيجارات وأشياء أخرى كثيرة. ويمكن حصر هذه النفقات بالرجوع إلى الإحصائيات الخاصة بالمبيعات.

وعلاوة على ما تقدم فإن المؤسسات التجارية لها أيضاً نفقاتها النقدية إلا أنه منعاً للتكرار يتعين علينا عدم احتساب ما تنفقه هذه

المؤسسات في صنع السلع التي يشتريها المستهلكون لأن ذلك سبق إدراجه في الفقرة السابقة، وإنما يجب علينا احتساب ذلك الجزء من أرباح هذه المؤسسات وقروضها التي تنفقها مباشرة في أعمال الاستثمار الجديدة كالمبانى والآلات، كما أننا من باب التيسير سنعتبر أن ما ينفق في بناء المنازل الجديدة يدخل ضمن الإنفاق التجارى سواء كانت مبنية لغرض الاستثمار أو لمجرد الاستعمال السكنى.

ولما كان بعض الاستثمار ينتقل إلى الأقطار الأخرى فإن من الأنسب أن نفرد بنداً مستقلاً للاستثمار الخارجى، بخاصة أنه يمكن ضبطه بواسطة مجموعة مستقلة من الأرقام عن التجارة الخارجية والمعاملات الدولية الأخرى. ولا تشتمل نواحى الإنفاق للأفراد والمؤسسات المتقدم ذكرها على ما تفدعه ضرائب أو ما تقدمه للحكومة من قروض بشراء سنداتها. فمن الأفضل اعتبار الحكومات سواء الفدرالية أو حكومات الولايات أو السلطات المحلية نوعاً من أنواع الهيئات التي تقوم بالشراء نيابة عن الجمهور وأن نفصل ما تدفعه نظير خدمات موظفيها وما تنفقه في شراء السلع.

وبناء عليه يكون لدينا أربعة بنود رئيسية للإنفاق (**أو الناتج**):

1- السلع والخدمات التي تشترى لاستهلاك الأفراد.

2- السلع التي تشتريها المؤسسات للاستثمار في النطاقي المحلي.

3- الاستثمار الخارجي.

4- السلع والخدمات التي تشتريها الحكومة.

فهذه هي المقومات الأربعة الرئيسية للناتج القومى والتى تحدد حجم هذا الناتج بقياس ما أنفق في سبيل الحصول عليه. والأفضل ذكر كل منها على حدة عند تحليل المسألة في جملتها كالآتي:

الناتج القومى الإجمالي (1939) مقوماً بالإنفاق	ملايين الدولارات
ما أنفقه الأفراد على الاستهلاك؟	**67466**
المجموع الإجمالى للاستثمار الخاص في الولايات المتحدة	
التجارة الخارجية ومعاملات أخرى أنتجت زيادة صافية للاستثمار الخارجي.	**888**
إجمالى السلع والخدمات المشتراه بمعرفة الحكومات سواء الفيدرالية أو حكومات الولايات أو الحكومات المحلية	**12068**
جميع أوجه استعمالات النقود المذكورة أعلاه أخذت في الحسبان كل ما أنتج وبيع للاستهلاك النهائي ويسمى المجموع بالناتج القومى الإجمالى.	**90426**

لماذا أطلقنا على هذا المجموع "الناتج القومى الإجمالى" مع أننا تحدثنا عنه فيما تقدم باصطلاحات مختلفة "الدخل الصافى"، و"الناتج الصافى"؟ فعلنا ذلك لأننا لم نأخذ في الاعتبار في الأرقام السابقة المتعلقة بالاستثمار الخاص في الولايات المتحدة قيمة استهلاك العدد والآلات والمبانى خلال العام، أو بمعنى آخر لم تدرج أية مبالغ لذلك الشأن، مع أننا نلاحظ دائماً في دفاتر المؤسسات استقطاع أقساط تخصص في الغالب بهذا الغرض قبل تقدير الأرباح أو توزيعها. وهذا يعلل سبب زيادة إجمالى الناتج القومى عن صافى الدخل القومى.

وبينما تفيدنا الأرقام التى تمثل الناتج القومى الإجمالى في بيان ما أنفق أو أنتج فعلاً خلال سنة معينة فإن أرقام صافى الناتج القومى أو صافى الدخل القومى تعتبر أحسن تصوير لإيضاح التقدم العادى خلال مجموعة من السنين.

ولتحويل إجمالى الناتج إلى صافى الناتج لابد من خصم قيمة الاستهلاك، وهذا يوضح في نفس الوقت "صافى الاستثمار" ويطلق على المقدار المخصوم "استهلاك رأس المال" وقد بلغت قيمة هذا الاستهلاك 8101 مليون دولار دولار في سنة 1939 فإذا استبعدنا هذا المبلغ من إجمالى الناتج القومى كان لاباقى 82325 مليوناً من الدولارات وهو عبارة عن "صافى الناتج القومى" وتطبيقاً للتعريف السابق وهو أن الدخل يساوى الناتج نجد أن قيمة مافى الناتج القومى الذي توصلنا إليه يزيد بكثير عن صافى الدخل الذى ذكرناه في صحيفة 15 وهذا الفرق لا يرجع

سببه إلى أخطاء في العمليات الحسابية من جمع وطرح، بل نتج عن أسباب أخرى أصبح من الضروري الآن أن نبحث عن تفسير لها.

موازنة أرقام الدخل القومى

إن إمساك الدفاتر التجارية بطريقة القيد المزدوج مألوفة في جميع المؤسسات، وطبقاً لهذه الطريقة تدرج كل عملية تجارية في جانبي الدفاتر، فالنقود التى تحصل عليها المؤسسة مثلاً عند بيع بضاعة تقيد في جانب من السحاب، ويقيد في الجانب الآخر قيمة البضاعة التى أبيعت. فإذا كانت هذه الدفاتر ممسوكة بطريقة سليمة فلابد أن يتساوى مجموع هذين الجانبين. ويوجد إجراء مشابه لهذا تماماً يتسنى لنا بواسطة مراجعة حسابات الدخل القومى، فقد أجملت في الجدول الأول الوارد في صفحة **15** أرقام الدخل المستلم، وباستخدام مجموعة أخرى من الأرقام بينا في صفحة **19** طريقة صرف هذه المبالغ أو كيفية التصرف فيها، غير أننا لم نحصل حتى الآن على الموازنة المطلوبة.

ولمعرفة سبب هذا التباين فإنه من الضرورى أن نقارن أرقام الإنفاق بأرقام الدخل، حتى يمكن أن نرى إن كان هناك إنفاق وارد في هذا البيان دون أن يقابله مصدر دخل.

لدينا **أولاً**:– الإنفاق الشخصي على الاستهلاك وهو صادر من الدخول الشخصية، وجميعها وارد في الجدول الأول فلا محل إذن لوجود أية فروق من هذه الناحية.

وثانيا:– الاستثمار الداخلى والخارجى على السواء وينتج جزء منه من الدخول الشخصية والجزء الآخر من أرباح المؤسسات، وقد ورد ذكرها عند احتساب الدخل المتحصل عليه. فلا يوجد تباين من هذه الناحية أيضاً.

أما ما تنفقه الحكومة للحصول على السلع والخدمات فيقوم جزء منه على المتحصل من الضرائب والقروض المأخوذة من دخول الأفراد. وجميع هذه الدخول أدرجت في الجدول الأول، والجزء الآخر يؤخذ من الضرائب والقروض التي تدفعها المؤسسات، والمبالغ المدفوعة بواسطة هذه المؤسسات سواء لدفع ضريبة الدخل أو لشراء السندات الحكومية تؤخذ من الأرباح، وقد سبق إدراج هذه الأرباح في جدول الدخل. بيد أن هذه المؤسسات تدفع أيضاً أنواعاً أخرى عديدة من الضرائب كضريبة الأملاك والرسوم الجمركية، ولما كانت مثل هذه الضرائب تحتسب ضمن مصروفات المشروع فهى لم تتدرج في جدول الدخل. ولذا كان لزاماً علينا أن نأخذ في الحسبان مثل هذه الضرائب غير المباشرة وغيرها من الضرائب التجارية في جداول الدخل، خاصة وقد بلغ مقدارها 9365 مليون دولار في سنة 1939، أما دفعات الفوائد الحكومية فإنها لم تدرج لا في الدخل ولا في

الإنفاق، كما هو الحال بالنسبة "للدفعات المحولة" وتشمل بند الضمان الاجتماعى ونحوه:

بقى علينا أن نلاحظ تعديلين فنيين صغيرين، أولهما يطلق عليه اسم "دفعات المؤسسات المحولة" والآخر "الإعانات بعد خصم الفائض الجارى في المشروعات الحكومية". وبعدئذ نجد لدينا مجاميع متوازنة للدخل والإنفاق أى الناتج الذي يمكن الحصول عليه بهذا الإنفاق. إلا أنه رغم ذلك فما زال لدينا فرق قدره 462 مليون دولار، وهذا الفرق يمثل بعض الأخطاء التى لا تظهر عند تحضير مثل هذه الأرقام ويطلق عليه "البون الإحصائي" ومن المحتمل أن يكون مرد هذا الفرق إلى عدم إثبات الدخول الصحيحة عند الإفرار عنها لربط ضريبة الدخل التى احتسبت على أساسها هذه الدخول. غير أن هذا الفرق الذي لا يتجاوز نصفاً في المائة يعتبر ضئيلاً بالنسبة للمجموع الضخم الذي أمامنا.

وهذه الطريقة التي أدرج بها الدخل في الجانب الأيمن من الجدول الوارد بالصحيفة رقم 22 يطلق عليها "الدخل طبقاً للأنصبة الموزعة" لأنه يوضح نوعين. أولهما ما يدفع للعمل وللخدمات الشخصية، وثانيهما ما يدفع للملاك من ريع وأرباح وفوائد. أما عن الدخل الذي تحصل عليه المؤسسات التى لا تتخذ شكل شركات فيشتمل بطبيعة الحال على بعض هذين النوعين؛ فالمزارع أو التاجر أو الطبيب لا يدفع لنفسه مرتباً في العادة، ولكن أرباحه تشتمل على استحقاقه المادى نظير عمله. ولذا

يمكننا تقسيم هذا البند بين دخل العمل ودخل الممتلكات على أساس التقديرات.

وهناك طريقة أخرى لتقسيم الدخل طبقاً لمصادرة، أى طبقاً للصناعة أو المهنة التي يستمد منها، ومثال ذلك الصناعات الإنتاجية والتعدين والصناعات الإنشائية والزراعة والتجارة والمؤسسات المالية والحكومية.

وتوجد كذلك أنواع أخرى كثيرة من التقسيمات الجزئية أو التبويب القطاعى يمكن إجراؤها لتقسيم الدخل وكل له فوائده الخاصة به.

كما أنه يمكن تجزئة الإنفاق أو الناتج للحصول على معلومات كثيرة قيمة.

أما التوزيع الموضح بالجانب الأيسر من الجدول المشار إليه فيبين جميع النفقات التي تمت خلال سنة من السنين نظير:

1- السلع الاستهلاكية والخدمات.
2- رأس المال الخاص.
3- الاستثمار الخارجي.
4- أعمال الحكومة.

ويلخص الجدول الآتي هذه الأرقام عن عام **1939**[3]:

---

[3] تم إعداده بمعرفة وزارة التجارة الأمريكية (من نشرتها عن "الدخل القومى" عدد يوليو سنة **1947** صفحة 2).

National income, Supplement to Survey of Current Bussiness.

حساب الدخل الأهلى والناتج القومى لسنة 1939 (بملايين الدولارات)

الدخل		الناتح (مقوماً بالإنفاق)	
مرتبات الموظفين نظير أعمالهم		نفقات الاستهلاك الشخصي	67466
المهايا والأجور	45745	إجمالى الاستثمار الخاص الداخلي	9004
المرتبات الإضافية	2075	صافى الاستثمار الخارجى	888
دخل المؤسسات التى لا تتخذ شكل		مشتريات الحكومة من السلع والخدمات	13068
شركات[4]	11382		
دخل الأفراد من ريع الإيجارات	3465		
أرباح الشركات:			
أرباح موزعة	3796		
أرباح غير موزعة	1209		
احتياطي لضريبة الأرباح	1462		
فرق إعادة تقويم بضاعة آخر المدة	714		
صافى الفائدة التى يتقاضاها الأفراد	4212		
الدخل القومى	72532		

---

(4) مع ملاحظة أن هذا الرقم يشمل فروق إعادة تقويم بضاعة آخر المدة.

الضرائب غير المباشرة للمؤسسات	9365		
دفعات المؤسسات المحولة	451		
استبعاد الإعانات بعد خصم الزيادة			
الحالية في المشروعات الحكومية	485		
البون الإحصائي	462		
الناتج القومى الصافي	82325		
استهلاك رأس المال	8101		
الناتج القومى الإجمالى	90426		90426

وثمة طريقة أخرى هامة لتقسيم الناتج القومى تنافس هذه الطريقة، وهى التى تميز بين السلع المستديمة والسلع شبه المستديمة والسلع المستهلكة. ويمكن إدماج النوعين الأخيرين معاً فنقول السلع المستديمة وغير المستديمة. ومن أمثلة السلع المستديمة السيارات والأثاث واللوازم المنزلية، وتعتبر الملابس من السلع شبه المستديمة، أما الطعام فيدخل تحت بند السلع المستهلكة.

وهناك أيضاً حسابات تبعية مختلفة توضح ما يحدث في أجزاء هذه الصورة الإجمالية، فمثلاً حساب موحد للمؤسسات يوضح إجمالى مدفوعاتها ودخولها.

وهناك أيضاً إلى جانب ذلك حساب الدخل الشخصى الذي يظهر في جانب منه إجمالى دخول الأفراد وتشمل الفوائد الحكومية، ويظهر في الجانب الآخر النفقات الشخصية ودفعات الضرائب والمدخرات. وهناك

اصطلاح هام يصادفنا كثيراً في المناقشات الاقتصادية وهو "الدخل الممكن التصرف فيه" أى مجموع الدخول الشخصية بعد استبعاد ما يدفعه الأفراد من الضرائب. وغالباً ما يستعمل هذا التعريف عند بحث تأثير الدخل في أسواق السلع الاستهلاكية أو عند تقسيم الدخول الشخصية بين الإنفاق والادخار.

وما زال باقياً لدينا حسابان فرعيان فصلتهما مصلحة التجارة. أولهما حساب الحكومة سواء الفدرالية أو حكومات الولايات أو السلطات المحلية. والثانى الحساب الخارجى، وهذا يتطلب منا أن نتوقف لحظة لنعرف لماذا أفردنا لصافى الاستثمار الأجنبى سواء كان موجباً أو سالباً دون غيره بنداً مستقلاً في جانب النفقات؟

ومن المعلوم أن النشاط التجارى الخارجى يؤدى إلى زيادة في الدخول تتحول إلى أجور ومرتبات وأرباح وفوائد وريع، وكل هذا مدرج في جدول الدخل ولا يحتاج الأمر لإعداد تبويب مستقل له. فما يشتريه الأمريكيون من الخارج يوضح تلقائياً في البنود المختلفة في جانب النفقات، فلسنا إذن محتاجين إلى أكثر من أن يشتمل هذا البيان على الفرق بين المدفوعات الداخلة والمدفوعات الخارجة. وهذا الفرق لابد أن يغير من مقدار "المديونية" إمابالزيادة أو بالنقصان، لأن الدين طرف المدين عبارة عن استثمار يقوم به الدائن. وعلى ذلك فليس هناك طريقة لتمويل الزيادة في الصادرات، أو الزيادة في الواردات إلا عن طريق القروض أو (الهبات) ما لم يتم الدفع بالذهب. ومن ثم فإنه إذا اشتملت أرقام صافى الاستثمار

الأجنبى على صافى المحول إلى الخارج من الذهب فإننا نكون قد حصلنا على النتيجة المرجوة

ولذا يصبح من الضرورى أن نضيف إلى الجدول بند صافى الاستثمار الأجنبى حتى تتوازن المجاميع طالما أن ما تدفعه أية دولة ثمناً لوارداتها في أية سنة من السنين لن يتوازن مع ما تحصل عليه ثمناً لصادراتها.

الدخل القومى الحقيقى

تستلزم حقيقة تقويم الدخل القومى بالنقود إجراء بعض التصحيحات في حالة المقارنة بين سنة وأخرى نظراً لتغيرات الأسعار، فيجوز أن تزداد كمية ما تشتريه الدولارات من السلع والخدمات في وقت من الأوقات عنه في وقت آخر. فإذا لم تعمل التصحيحات لمواجهة أثر تغيرات الأسعار في جداول الدخل الأهلى الخاصة بعدد من السنين فعادة يذكر هنا أن المجاميع معبر عنها "بالدولارات الجارية". ولكن في الإمكان عمل التصحيحات وهذا ما يحدث عادة. وعندما يتم التصحيح وتكون المجاميع السنوية ما زالت معبراً عنها بالدولارات يذكر أن المجاميع "بدولارات سنة 1939" أو "دولارات سنة 1929" أو أى سنة أخرى يقع عليها الاختيار. ويطلق على الدخل بعد إجراء التصحيح لمواجهة تغيرات الأسعار اسم "الدخل الحقيقى" فإذا ما ترك بلا تصحيح يطلق عليه اسم "الدخل الاسمى" أو "الدخل النقدى".

ومن الطرق السهلة لتصوير هذه الاختلافات خلال مدة من الزمن استعمال الأرقام القياسية وهذه الأرقام نتوصل إليها بإعطاء رقم **100** للدخل خلال سنة معينة أو خلال متوسط عدد من السنين، وكل سنة أخرى في مجموعة السنين يعبر عنها على أساس نسبة مئوية من هذا الأساس، فمثلاً إذا اخترنا سنة الأساس **1929** وأعطيناها الرقم **100** وبلغ الدخل في سنة أخرى **75%** من هذه السنة فإن هذا يعبر عنه بالرقم **75** ولذا توجد دائماً ملحوظة في جدول الأرقام القياسية تشير إلى سنة الأساس (الأساس– **1929**) أو (**1929= 100**).

ومن هذا العرض المختصر لبعض الطرق الهامة المتبعة في احتساب الأرقام الخاصة بالدخل القومى أو تبوينها يتضح بجلاء أنه يمكن استخلاص الكثير من المعلومات من هذه الأرقام، إلا أن المراجعات والعمليات الحسابية الخاصة بها ما زالت بعيدة عن حد الكمال نظراً لوجود ثغرات في البيانات الأولية وفي التقديرات التى لها دور كبير في هذا الشأن. فمن المخاطرة بمكان أن نعتمد اعتماداً كبيراً على الدقة التامة لهذه الأرقام؛ إلا أن هذا لا يمنع هذه الأرقام من أن تظهر لنا أشياء كثيرة ذات مغزى كما سيتضح في الفصول القادمة.

الفصل الثالث

إستعمالات أرقام الدخل القومى

يمكن استخدام البيانات الكثيرة التى تم حصرها عند تكوين المجاميع التى أطلقنا عليها اسم الدخل القومى في كثير من الأغراض المتعددة والتى من أهمها معرفة مدى النجاح الذى حققه الاقتصاد في الماضى.

ولمثل هذه الحقائق أيضاً تأثيرها في الحاضر والمستقبل فبعضها يوضح الاتجاهات التى نأمل في استمرارها والبعض الآخر يكشف لنا عن الأحوال التى قد نرغب في تغييرها أو المآسى التي نحب أن نتجنب وقوعها.

وقد قدم سيمون كوزنتس وهو من الذين اضطلعوا بالجزء الأكبر من الأعمال الأولى في هذا الموضوع ملخصاً مناسباً عن الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية وذلك في كتابه "موجز لما اكتشف بصدد الدخل القومى[5]" والأرقام التى يستخدمها كوزنتس ليست مطابقة تماماً لتلك التى نشرتها مصلحة التجارة الأمريكية والتي تضمنت تصحيحات طفيفة وكان عمادها تعريفات مختلفة بعض الشئ، بيد أننا سنستخدم أرقام كوزنتس للتوصل إلى النتائج العامة في هذا الفصل، نظراً لأن هذه الاختلافات

(5) **national income, A summary of Findings**.

ليست لها أهمية في معظم الأغراض واستبدال أرقام الحكومة بها لن يغير هذه النتائج تغييراً جوهرياً.

هذا ولسنا بحاجة إلى دراسة الأرقام حتى يمكن أن نبين للأمريكيين أن دخولهم قد زادت زيادة ملحوظة منذ الحرب الأهلية ولكن هذه الأرقام تبرز تلك الحقيقة وتؤكدها.

الدخل لكل فرد من السكان

ومن الضرورى للإفادة من بيان مثل هذا أن نستبعد التأثير الناتج عن تقلبات الأسعار، ذلك لأن أى دخل معين ربما كانت طاقته الشرائية أحياناً أكبر منها في أحيان أخرى، ويتيسر ذلك عند توضيح إيراد جميع السنوات مقوماً بالنقود التى لها نفس القوة الشرائية لنقود سنة 1929 مثلاً وعلى هذا الأساس إذا وزع الدخل السنوى على السكان بالتساوى كان متوسط دخل الفرد 215 دولاراً خلال العشر سنوات 1878/1869، بينما كان هذا المتوسط 612 دولاراً خلال الفترة من 1919 حتى 1928 أى أن الدخل الفردى زاد إلى ما يقرب من ثلاثة أمثال ما كان عليه في الخمسين سنة السابقة. ثم هبط الدخل في فترة الكساد سنة 1930 إلى متوسط قدره 572 دولاراً في السنة وذلك لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة أو على الأقل منذ الحرب الأهلية، هذا ويجب ألا يغيب عن البال أن هذه الأرقام لا تبين مقدار الدولارات التي حصل عليها كل فرد بل مقدار قوتها الشرائية.

ولا تستلزم الزيادة في الدخل زيادة مساوية لها في الرفاهية أو في الترف فقد كان معظم الناس مثلاً في أثناء الحرب الأهلية يعيشون بالمزارع ويقتاتون بما يستخرج منها بدلاً من شراء ما يحتاجون إليه، ولذا لا تشتمل أرقام الدخل على الطعام الذي كان يعد ويستهلك في المزرعة، وهذا القول صحيح أيضاً بالنسبة للملابس التي تصنع منزلياً سواء بالمدن أو بالريف، وكذلك بالنسبة لغسيل الملابس ونحو ذلك من الأعمال التي تقوم بها ربة البيت والتى أصبح معظمها يتم الآن بالأجر. ولكن إذا قيست الرفاهية بمقدار ما ينفق في شراء الحاجات فلا يوجد أدنى شك في أن الرفاهية العامة قد ازدادت زيادة كبيرة خلال هذه المدة.

التوزيع المهنى

كيف وزع الدخل بين مختلف المهن الهامة؟ يمكننا أن نلاحظ في هذا الشأن أن ثمة تغيرات واضحة قد تحققت بمرور الزمن، فقد هبط نصيب الزراعة هبوطاً منتظماً إذ بعد أن كان نصيبها 27.5% من الدخل القومى خلال العقد الممتد من 1869 إلى 1878 نلاحظ أنه هبط إلى 10.5% فقط خلال العقد الممتد من 1919 إلى 1928، بينما في نفس هذه السنين نلاحظ أن نصيب الصناعة قد ارتفع من 17.1% إلى 21.9%، كما ارتفع نصيب التعدين من 1% إلى 2.5% أما الأعمال الإنشائية فقد كانت متقلبة وكان نصيبها في الفترة الأخيرة أقل مما كان عليه في الفترة الأولى.

وقد يعزو كثير من الناس سبب هذا الانكماش النسبى في الزراعة إلى توسع مقابل في الصناعة، إلا أن الأرقام تبين أن الوضع لم يكن كذلك تماماً، صحيح ان نصيب الصناعة من الدخل القومى زاد فعلاً إلا أن تلك الزيادة لم تحدث بنفس الدرجة التى انخفض بها نصيب الزراعة. هذا وقد حدث خلال هذه المدة انخفاض مستمر في الأهمية النسبية لإنتاج السلع عموماً، فهؤلاء الذين استخدموا في إنتاج السلع بالمزارع والمصانع والمناجم حصلوا على 51.6% من الدخل القومى خلال عشر سنوات من 1869 إلى 1878، بينما حصلوا على 39.3% فقط خلال عشر سنوات من 1919 إلى 1928، ويرجع السبب في ذلك إلى التقدم الكبير في الكفاية الإنتاجية التي حققت التوسع في تجارة الجملة والتجزئة وفي الأعمال المالية وأعمال المهن والخدمات الأخرى كالتدريس وتصليح السيارات وما إليها.

ولقد كان التغير في توزيع الدخل بين المهن من فترة إلى أخرى مصحوباً دائماً بتغيير معادل في عدد المشتغلين بكل من المهن الرئيسية، فبالنسبة للعمال الزراعيين فقد تناقصوا منذ عام 1928 تناقصاً نسبياً ومطلقاً. وأما ذلك النمو النسبى الذي لُوحظ في الصناعة فقد توقف مباشرة عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، ثم أخذ نصيبها من إجمالى الدخل القومى يقل تدريجياً خلال العشر السنوات من 1919 إلى 1928، بينما بقى عدد العمال المشتغلين فيها معادلاً تقريباً لما كان عليه في الفترة السابقة، وفي سنة 1930 أصبح النقص في عدد العمال المشتغلين في الصناعة مطلقاً.

تفاوت الدخول بين فئات الأفراد

من المعروف لدينا بصفة عامة أن متوسط الدخل عند بعض الفئات الصناعية أعلى منه عند غيرها، وقد كانت تلك الحقيقة واضحة لمدة طويلة. ففى خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين كان متوسط الدخل لكل فرد من عمال الزراعة يبلغ حوالى نصف الدخل لكل فرد من عمال البلاد بصفة عامة، مع ملاحظة أن هذا الدخل لا يشتمل على ما يحصل عليه عمال هذه الفئة من مأكل ومسكن دون مقابل. أما متوسط الدخل للعامل في صناعة التعدين والصناعات الإنتاجية فكان في حدود متوسط الدخل القومى، وبالنسبة للمستخدمين في التجارة كان الدخل لكل فرد منهم يزيد بمقدار 10% على هذا المتوسط، وبالنسبة لعمال النقل والمرافق العامة، فقد كانت هذه الزيادة 20% كما كان متوسط الدخل لعمال البناء يزيد بحوالى 30% على متوسط الدخل للفرد عامة. ونجد على رأس هذه القائمة، المشتغلين بالأعمال المالية والعقارية وموظفى الحكومة الذين زاد الدخل لكل منهم بنسبة 40% عن هذا المتوسط. وتقتصر هذه الأرقام على الأجر من العمل فقط، فهى لا تشتمل على ربح أو ريع أو فوائد. ومما تجدر الإشارة عليه أيضاً في هذا الصدد أن الذين يحصلون على أقل عائد هم المشتغلون بالإنتاج في مراحله الأكثر بُعداً عن المستهلك النهائى، فالمشتغلون بمراحل الإنتاج الابتدائية يتقاضون أقل من الذين يعملون في مراحله الثانوية وهؤلاء بدورهم يحصلون على دخل أقل من المشتغلين بعمليات النقل والتوزيع النهائية.

عدم المساواة في التوزيع

يهتم كثير من الناس بموضوع التفاوت في توزيع الدخل، إلا أنه لا توجد أرقام سنوية عنه بصفة مستمرة باستثناء تلك الخاصة بالفئات العليا. ففى خلال فترة العشرين سنة الواقعة بين سنة 1919 وسنة 1939 كان نصيب الـ1% العالى من أصحاب الدخول يقدر بـ13.7% من الدخل القومى. أما الـ5% العليا فقد كان نصيبها 26.8% من هذا الدخل بينما حصل الـ95% الباقية من أصحاب الدخول الأقل على مقدار 73.25% منه. وقد يعتقد بعض الناس أن فرض ضريبة الدخل مرتفعة على فئات الدخول العليا يضع حداً لهذا التفاوت، ولكن هذا الاعتقاد لا نصيب له من الصحة لأن هذه الضريبة لا ينتج عنها فرق يزيد عن 0.1% من إجمالى الأنصبة التي تحصل عليها هاتان الفئتان من ذوى الدخول العليا.

وقد قامت الحكومة بإجراء دراسة مفصلة خاصة بتوزيع الدخل عن عام 1941 وهي فترة رخاء ناجم عن زيادة الإنتاج الحربى، فاتضح أن 16% من الأُسر في الدولة كانت تحصل على دخل يقل عن 500 دولار لكل أسرة، أى أن مجموع ما يخصهم كان يعادل 2% فقط من مجموع الدخل القومى، كما حصل 18% من هذه الأسر على دخل يتراوح بين 500، 1000 دولار للأسرة أى كان نصيبهم 7% فقط من مجموع الدخل. وكذلك حصل 64% من هذه الأسر على دخل سنوى يقل عن 2000 دولار وهؤلاء كان نصيبهم الإجمالى يقرب من ثلث الدخل

القومى. كما اتضح أن 45 فقط من هذه الأسر كانوا يحصلون على أكثر من 5000 دولار وهؤلاء بلغ نصيبهم 22% من الدخل القومى. ويكن أن نتبين أيضاً من هذه الدراسة أن إنفاق أصحاب فئات الدخول الدنيا كان يزيد على دخولهم، ويحدث ذلك عن طريق الاستدانة أو الحصول على مساعدات. أما تلك الأسر التي حصلت على دخل يتراوح بين 3000، 5000 دولار فقد كان إنفاقها مساوياً تماماً لدخلها، ولذلك لم تظهر المدخرات الشخصية الصافية إلا لدى أصحاب فئات الدخل الأكثر من 5000 دولار. وهذا لا يعنى عدم وجود مدخرات لدى أصحاب الدخل البالغ 5000 دولار أو أقل، ففى دخل هذه الفئات كانت تتوازن دائماً "عجوزها" مع مدخراتها.

ومن الجلى أن هذه الأرقام تبين مدى عدم المساواة في توزيع الدخول وتؤيد الشعور العام بوجود هذا التفاوت الكبير، كما تبين لنا أن الفقراء لن يستفيدوا كثيراً فيما لو وُزع عليهم كل فائض ما زاد على ال5000 المذكورة فلن نحصل إلا على 125 فقط من مجموع الدخل القومى لتوزيعه على 96% من الأسر التى يقل داخلها عن 5000 دولار. ولا يمكن في الواقع أن نقر مثل هذا التصرف لأن أكثر هذا الفائض يخصص عادة للادخار الذي يعتبر ضرورياً للتوسع في الإمكانيات الإنتاجية، وعليه فإذا استبعدنا هذه المبالغ اللازمة لعمليات الاستثمار الجديدة فلن يتبقى لدينا أكثر من 5% لإعادة توزيعها. إلا أنه لا يجب أن يفهم من ذلك أننا نعارض في توزيع يتوخى الاقتراب من العدالة، بل إن ما نهدف إليه هو وجوب العمل على إيجاد مزيد من الإنتاج حتى يمكن توزيعه.

مصادر الدخول

إن معظم أصحاب فئات الدخول الدنيا يحصل على جزء كبير من دخله من وظيفته أو نظير ما يؤديه من خدمات، في حين أن أصحاب فئات الدخول العليا يحصلون على معظم دخولهم من أرباح الأوراق المالية ومن ريع ممتلكاتهم، ففى خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين حصل 1% من أصحاب الدخول العليا على 69.7% من أرباح الأوراق المالية، أما بالنسبة للريع والفوائد فقد كان تقسيمها خلال هذه الفترة أقرب إلى العدالة نسبياً. فإذا أخذ الدخل القومى برمته وقسم حسب أنواع المدفوعات المختلفة وجدنا أن 84.2% منه دفعت نظير العمل الذي يتمثل في المرتبات والأجور أو في مكاسب الملاك من الطبقة العاملة مثل المزارعين في حين أن الباقى وقدره 15.8% دفع على شكل عائد للممتلكات. وهناك تقسيم تفصيلى آخر يتضح منه أن 66% من مجموع الدخل القومى تذهب للموظفين كعوض نظير عملهم، 18.2% منه للأفراد والمزارعين وأرباب الأعمال، 5.95 كأرباح الأوراق المالية، 6.95% فوائد، 3% ريع.

مشتريات المستهلكين

هناك كثير من الحقائق الأخرى الهامة تتعلق بتوزيع الدخل نذكر منها الاختلاف بين المنطق والاختلاف بين المدن حسب أحجامها واختلاف البقاع الريفية والمزارع، ولكن دعنا من ذلك لنبحث فيما تبينه لنا

الإحصائيات بخصوص ما يشتريه المستهلك. ففى خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين بلغ ما أنفقه المستهلكون على السلع المستهلكة مثل الطعام حوالى 40% من إنفاقهم وعلى السلع شبه المستديمة مثل الملابس 15% تقريباً ثم ما يقرب من 10% على السلع المستديمة كالسيارات والأثاث والباقى وقدره 365 على الخدمات. والتغيير المشاهد خلال هذه الفترة هو الاتجاه إلى الإقلال نسبياً من الإنفاق على السلع المستهلكة مع زيادة مقابلة في الإنفاق على السلع المستديمة والخدمات وقد استمر هذا الاتجاه بعد ذلك.

وثمة حقيقة أخرى هي أنه كلما زاد دخل الفرد زادت نسبة ما ينفقه على أشياء من قبيل السيارات والثلاجات الكهربائية والأثاث، ومن طبيعة هذه الأشياء أنها لا تستهلك بسرعة ويمكن تأجيل استبدالها في وقت ضيق. كما أن شراءها يتم عادة بالدفع المؤجل، ولذا نجد أن الطلب عليها مرن وأكثر مرونة منه على الأغذية أو الملابس. ولما كانت هذه السلع تضطلع بدور اقتصادى كبير فإن ذلك التغير في الطلب عليها معناه عدم استقرار النظام الاقتصادى بأكمله وما يحققه من عمالة ودخل، فمثلاً من السهل جداً أن يحدث هبوط في إنتاج السيارات وأن يتبع ذلك نتائج خطيرة.

كمية المدخرات

لقد بلغ ما ادخر واستثمار من الدخل القومى في الأعمال الإنشائية الجديدة خلال العشرين سنة من 1919 إلى 1939 حوالى 6%، وتبدو هذه النسبة ضئيلة بالنسبة لمجموع الدخل لا سيما إذا لاحظنا تلك الزيادة الضخمة التي طرأت على الإنتاج والكفاية الإنتاجية خصوصاً في فترة ما بعد الحرب الأولى. ولكن يجب علينا أن نتذكر أنه عندما تفاقمت الأزمة في سنة 1930 كان الاستثمار الجديد صغيراً مما جعل الزيادة الصافية في رأس المال في بعض هذه السنوات تصل إلى كمية سالبة.

ومهما يكن من شئ فإننا نجد دليلاً على صحة قولنا بأن كمية صغيرة نسبياً من المدخرات تكفى لشراء المعدات اللازمة للتوسع الكبير في الإنتاج. ومن ثم لو تعين إنفاق الزيادة الكبيرة في الدخل القومى التي نتجت في أثناء الحرب الأخيرة لأصبح من الضرورى أن يزيد الاستهلاك بنسبة أكبر مما كانت عليه قبل الحرب. وإذا لم تستمر الزيادة في الاستهلاك في فترة رواج ما بعد الحرب ضعف الحافز على القيام بعمليات الاستثمار الجديدة أو حتى العادية منها. ومن الطبيعى أنه لو أنقص الأفراد لدرجة كبيرة من إنفاقهم على الاستهلاك أو على شراء السلع الرأسمالية لنقص الدخل في مجموعة ولنتجت عن ذلك حالة كساد.

وتختلف الأرقام الجديدة لوزارة التجارة في تقدير كمية المدخرات الشخصية عن تلك التي جمعها كوزنتس أكثر من اختلافها في أى تقديرات أخرى، وتبين أرقام وزارة التجارة أن حجم المدخرات الشخصية أقل من

التقديرات التي توصل إليها كوزنتس. وهذا يؤيد القول بعدم استطاعتنا الاحتفاظ بالقدرة الإنتاجية لفترة ما بعد الحرب عاملة ما لم تحدث زيادة كبيرة في الاستهلاك. كما نحتاج أيضاً إلى تخصيص نسبة صغيرة نسبياً للادخار حتى يمكن أن تزيد القوة الإنتاجية في البلاد على وجه السرعة.

الخسائر الناجمة عن الكساد

تحدثنا أرقام الدخل القومى كثيراً عن مدى الخسائر الضخمة التى منيت بها بسبب الكساد، ففى فترة العشرين سنة الواقعة بين الحربين العالميتين كانت ثمة خمس سنوات هبط الدخل القومى فيها هبوطاً شديداً وثلاث سنوات أخرى ظهرت فيها زيادة ضئيلة يمكن إغفالها، وهذا ما كان عليه الوضع أيضاً بالنسبة للعمالة. كما كان متوسط الهبوط في الدخل لكل سنة من سنوات الكساد حوالى 4% من متوسط الدخل السنوى لهذه الفترة بأكملها. وهناك طريقة حسابية أخرى أمكن لكوزنتس أن يوضح بها الخسارة الناتجة عن حالات الكساد بشكل بارز، فقد قام باحتساب المستوى الذي كان يتوقع أن يصل إليه الدخل القومى خلال الفترة ما بين الحربين لو استمر على مستوى التشغيل الكامل. وهذا التقدير يمتاز بشئ من التحفظ إذ أنه يفترض أن مستوى الإنتاج الذى تحقق في أعلى مراحل الرواج أعلى من المستوى الذي يمكن الاحتفاظ به. وعلى هذا الأساس السابق وجد كوزنتس أنه كان من الجائز أن يزيد الدخل خلال هذه العشرين سنة بنسبة 13% على ما كان عليه بالفعل. هذا وينبغى ملاحظة

أن هذا البيان لا يشتمل على فترة رواج سنة 1920 فحسب بل يشتمل أيضاً على فترة كساد سنة 1930.

وفي خلال فترة كساد سنة 1930 لُوحظ أيضاً هبوط في إجمالى مدفوعات الدخل للأفراد إلى ما يقرب من النصف (45%). فبدراسة دخل الأسر بطريق أخذ العينات عن المدة من سنة 1929 حتى سنة 1933 اتضح أن هناك هبوطاً بلغ 37% في المتوسط.

كما كان للكساد أيضاً آثار غريبة في زيادة التفاوت بين الدخول بصفة عامة، فاتسعت الهوة بين فئات الدخول العليا وفئات الدخول الدنيا. وزاد التفاوت أيضاً بالنسبة لأصحاب الدخول الدنيا الذين كانوا يحصلون على ما يتراوح بين 50%، 70% من الدخل. ويرجع سبب ذلك إلى قلة الدخول التي حصل عليها الملايين من العمال العاطلين بينما لم تزد أحوال الذين استمروا في أعمالهم سوءاً عن ذى قبل.

أما بالنسبة لفئات الدخول العليا التى كانت تحصل على النصيب الأوفر من إجمالي الدخل خلال فترة الكساد فقد كان التفاوت بينهم أقل من المعتاد. كما أن الدخول الأكثر ارتفاعاً قد هبطت أيضاً بالنسبة لغيرها، وذلك لأن هذه الدخول المرتفعة ينتج معظمها من الأرباح التي تهبط بشدة في فترات الكساد.

النتائج العملية

ما هى النتائج الهامة التي يمكن استخلاصها من هذه الحقائق التى لخصناها فيما تقدم؟ نجد أولاً أن الرغبة أكيدة من الناحية الاجتماعية للحد من التفاوت الشاسع في توزيع الدخل. غير أن التوغل في هذا الاتجاه لن يساعد كثيراً في تخفيف وطأة الفقر ما لم تحدث زيادة كبيرة في حجم الناتج القومى. وتستمد هذه النتيجة دعامتها من عبرة التضخم الذي وقع بعد الحرب، فعلى الرغم من أنه في سنة 1947 كان لكل فرد تقريباً عمل يقوم به، كما زاد إجمالى المنتج في الأمة بمعدل 150% على ما كان عليه قبل الحرب، إلا أن الأفراد لم يجدوا الكفاية من السلع لإشباع رغباتهم، فعندما توافرت النقود بيد الأفراد كان الإنتاج غير كاف.

وثانياً، نجد أنه من الممكن أن نبيع للأفراد كل الفائض من السلع وذلك لو أمكن إجراء التوزيع الذي يمنح الطبقات الدنيا في سلم الدخل المالى الكافى لشراء هذه السلع. فمن الواضح أن 64% من الأسر وهى التي كانت تحصل على دخل يقل عن 2000 دولار في سنة 1941، لم تتمتع بإشباع الكثير من رغباتها. ويمكن القول إننا لم نقترب بعد من نقطة الإشباع الكامل لرغبات الناس في استهلاك السلع والخدمات. ومن الجلى أن الهدف الاقتصادى الرئيسى يجب أن يكون نحو زيادة إنتاج وتوزيع السلع والخدمات المطلوبة، وتشير الزيادة الملحوظة في الإنتاج خلال السنين إلى أن هذا الهدف ممكن التحقيق. ولكن الأمر الذي عجزت

الأرقام عن بيانه هو احتمال حدوث زيادة أكبر أو أقل في الإنتاج تحت نظم اقتصادية أخرى.

وأخيراً، فلعل أهم العقبات التى تحول دون تحقيق هذه الزيادة المرجوة هو توالى حدوث حالات الكساد والبطالة، ولذلك فإن تجنب الكساد يعتبر أيضاً هدفاً ذا أهمية قصوى.

وليس ثمة شئ يدعو إلى العجب في قبول أغلب الأفراد لهذه النتائج التى لم تكن لتلقى قبولاً لدى الكثيرين حتى عهد قريب، فتجربة الكساد العظيم كان لها دون شك الأثر الكبير في تغيير تفكير هؤلاء الأشخاص. ولكن تقدم العلوم الاقتصادية التي تميزت بدراسة الدخل القومى منذ نهاية الحرب العالمية الأولى أمدتنا بالأسانيد القوية التي ساعدت على تحديد طبيعة ظروفنا الاقتصادية بطريقة لا تقبل الجدل.

الفصل الرابع

زيادة الإنتاج

لقد كان همنا منذ بداية هذا الكتاب هو حصر الدخل بالدولارات، إلا أن الدخل يعنى أيضاً كمية الإنتاج الحقيقى، فلم يكن الارتفاع الملحوظ في الدخل في الولايات المتحدة إلا نتيجة لزيادة الإنتاج.

ويمكن الكشف عن زيادة الإنتاج– وهى مقياس الرفاهية المادية– بطريقة مباشرة، وذلك بالتعبير عن الزيادة الحقيقية في الإنتاج بالنسب المئوية أو بالأرقام القياسية دون الإشارة إلى الدولارات إطلاقاً.

ودراسة هذا الموضوع كانت محل عناية فائقة من المكتب الأهلى للأبحاث الاقتصادية وغيره من الهيئات، كما أن الحكومة تقوم بنشر إحصائيات الإنتاج حالياً، وتشير أرقامها عادة إلى تقدم عظيم في الإنتاج.

النمو الشامل للإنتاج

إن الدراسات الخاصة بالإنتاج والتى يمكن الاعتماد على صحتها تشمل الزراعة والتعدين والتصنيع ومرافق الغاز والكهرباء والسكك الحديدية البخارية. وتنتج هذه الصناعات أقل قليلاً من نصف الدخل القومى،

وتسعة أعشار السلع المنتجة بالدولة، وعشر الخدمات فقط. وقد كانت هذه الصناعات تستخدم ثلثى القوى العاملة في سنة 1899 ونصفها في سنة 1939.

وقد تضاعف حجم المنتج الحقيقى Physical output فبلغ ثلاثة أمثال ما كان عليه تقريباً خلال الفترة ما بين سنة 1899 وسنة 1939. وكان من المحتمل أن تكون هذه الزيادة أكثر مما كانت عليه لولا حدوث الكساد الذى وقع في سنة 1930 وما بعدها من سنى هذا العقد. أما خلال الحرب العالمية الثانية فقد زاد المنتج الصناعى إلى أكثر من الضعف، وفي سنة 1947 كان مقدار هذه الزيادة 85% تقريباً عما كان عليه في الفترة بين سنة 1936 وسنة 1939. ويشتمل هذا الإحصاء الأخير على الصناعات التكوينية والتعدينية فقط. كما تحققت زيادة موفورة في المنتج الزراعى والسكك الحديدية والمرافق العامة، حتى يمكن القول بصفة عامة إن الناتج الأهلى زاد بأكثر من 50% عن مستوى ما قبل الحرب.

وإلى جانب عدم اشتمال أرقام المنتج الحقيقي على كل ما يدخل في نطاق مجالنا الاقتصادي، فإن لها عيبين آخرين كبيرين. الأول أنها لا تقيس التحسينات النوعية في الإنتاج، فالسيارة التي أنتجت في سنة 1909 تتمثل تماماً بالأرقام كسيارة أنتجت سنة 1939، بالرغم من أن السيارة الثانية تقدم خدمة أكبر في النقل والراحة وتمتاز بتكلفة أقل للصيانة،

ومعنى ذلك أنه طالما يوجد تحسن في الإنتاج فإن التقدم الحقيقى يكون أكبر مما تظهره الأرقام.

والعيب الثاني هو أن الأرقام المذكورة أغفلت ما يصنع في المنزل أو المزرعة للاستهلاك المباشر. ولما كان الاتجاه الآن هو زيادة ميل الأفراد إلى شراء المأكل والملبس التام الصنع وصنع القليل منها بأنفسهم، كإرسال الملابس إلى محل الغسيل لتنظيفها واستعمال الغاز والبترول بدلاً من تقطيع الأخشاب، فقد يؤدى حدوث ذلك إلى مبالغة الإحصائيات في قياس التقدم. ويعتقد الخبراء أن الاتجاه الأول يفوق الاتجاه الثاني، ولذا فإن التقدم في الإنتاج هو في الواقع أكبر بكثير مما تظهره الإحصائيات.

وقد بلغ معدل هذا لتقدم خلال الثلاثين عاماً من **18989** إلى **1929** بمقدار **3.55** سنوياً. إلا أن الإنتاج انخفض بعد ذلك وعاد في سنة **1939** إلى ما كان عليه تقريباً منذ عشر سنوات سابقة. ولكن الحرب العالمية الثانية أحدثت زيادة كبيرة في الإنتاج، ولا نندهش إذا علمنا أن الكساد يسبب نقص الإنتاج وأن الحرب تسبب زيادته، ولكن الأرقام الواقعية هي التي تبين لنا المشاكل الناجمة عن هذه التغيرات.

وليست الزيادة في إجمالى الناتج هي كل ما يهمنا، بل ما يهمنا بصفة خاصة النسبة بين هذا الإجمالى وعدد السكان في البلاد. إذ أنه لن تكون هناك أية فائدة لو أن عدد السكان تضاعف مثلاً بنفس النسبة التي يتضاعف بها الإنتاج. فى الواقع، لم يحدث شئ من هذا القبيل حتى عام **1929**، بل إن ما حدث فعلاً هو أن المنتج الحقيقى لم يزدد فحسب، بل

كانت زيادة كبيرة لدرجة أن نصيب الفرد منه زاد بنسبة 74% في سنة 1929 عما كان عليه في سنة 1899. ثم حل الكساد الذي عكس الوضع وأصبح نصيب الفرد في عام 1939 أقل مما كان عليه سنة 1929. ولو أنه بالرغم من ذلك كان في سنة 1939 يزيد بمقدار 6.55 عنه في مستهل القرن الحالى، كما أنه زاد كثيراً خلال الحرب الأخيرة.

الإنتاج لكل عامل

هناك حقيقة ذات مغزى وهى أن الإنتاج بالنسبة للعامل قد زاد زيادة مطردة بمرور الزمن. فبينما كان عدد المشتغلين بإنتاج السلع في سنة 1939 أكثر بالثلث من عددهم في سنة 1899 كاد إنتاجهم يصل إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه. أى أن الزيادة في إنتاج العامل بلغت 1225، وفيما يلى بيان هذه الزيادة متخذين سنة 1899 كسنة الأساس أى مائة:

سنة	1899	1909	1919	1929	1939
المنتج	100	146	195	283	289
العمالة	100	129	153	150	130
المنتج لكل عامل	100	113	127	189	222

وهذه الزيادة في حد ذاتها تكفى لإثارة الدهشة. ولكن مما يزيد من هذه الدهشة أنه بينما ارتفع عدد العمال المشتغلين بمقدار الثلث انخفض متوسط عدد ساعات العمل الفعلى بنفس النسبة. والنتيجة أن ساعة

العمل لكل عامل في سنة 1939 كانت تنتج تقريباً ما يعادل ثلاثة أمثال ما كانت تنتجه سنة 1899. ولم يتوقف هذا التقدم بسبب الكساد كما هو الحال بالنسبة لإجمالى الإنتاج وعدد العمال. بل في الواقع شهدت الفترة من سنة 1937 حتى 1939 أقصى زيادة في المنتج بالنسبة لكل عاما إذ بلغت 5.4% في السنة. وهذه النسبة في الزيادة تغيرت من وقت لآخر حتى إنها كانت تنخفض في بعض الأحيان حتى تصل إلى الصفر. فمثلاً ظهر بجلاء عدم وجود أية زيادة ولو طفيفة في المنتج لكل عامل خلال الحرب العالمية الأولى. ويعتقد البعض أن هذا هو ما حدث أيضاً في الحرب العالمية الثانية، فقد استخدم الملايين من العمال غير المهرة وكان من الضرورى أن يتعلموا العمليات الجديدة كما كانت هناك عقبات في تدفق المواد. وبعد الحرب العالمية الأولى لاسيما بعد انتهاء تضخم سنة 1920 كان التقدم سريعاً لدرجة أنه أمكن تعويض الوقت الضائع، وهذا ما يمكن توقع حدوثه الآن مرة ثانية.

وليس من المجدى إطلاقاً محاولة معرفة أية نسبة من هذه الزيادة في الإنتاج لكل عامل أو لكل ساعة عمل ترجع إلى زيادة النشاط أو المهارة في العمل أو للتقدم الفنى أو للزيادة في المهمات الرأسمالية. فكل هذه العوامل قد ساهمت في هذا التحسن ويصعب تحديد نصيب كل منها، فقد زادت ثقافة العمال وأصبحوا على دراية في الأعمال الميكانيكية أكثر مما كانوا عليه في الماضى القريب أو فى بعض الحضارات القديمة، وكذلك احتفظوا بمستوى عال للمنتج فضلاً عن الحوافز التى استمدوها من الإدارة الرشيدة. على أنه إذا اقتصرت الأمور على ذلك فلن يكون الأمل في

استمرار هذا التقدم كبيراً؛ إذ أن للمجهود البشرى حداً لا يمكن أن يتخطاه، فقد ساهم التقدم الفنى أيضاً في هذا المضمار مساهمة عظيمة حتى يمكن اعتبارها معجزة العصر الحاضر التى لم تظهر نهاية حلقاتها بعد.

ولدينا عامل آخر ذو أهمية كبرى هو إحلال القوى الميكانيكية المستمدة من الفحم والزيت والبنزين والغاز، ومساقط المياه محل القوى العضلية للإنسان والحيوان. ويكاد يسير استخدام هذه القوى مع التقدم في إنتاجية العامل.

إنتاج الخدمات

لم يتمكن الإحصائيون بعد من الوصول إلى قياس المنتج أو مدى إنتاجية الكثير من صناعات الخدمات. وهذه الصناعات تشمل السكك الحديدية والمرافق العامة (وهذه تحقق قياسها) والتجارة والأعمال المالية والعقارات والخدمات المهنية والخدمات المنزلية وخدمة الحكومة والحلاقين وصالونات التجميل والكثير من المهن الأخرى، وصعوبة الوصول إلى قياس الإنتاج الحقيقى لمثل هذه الأعمال كبيرة حتى أنه قد لا يمكن التغلب عليها.

ويحتمل كثيراً ألا توجد أية زيادة في المنتج لكل شخص مشتغل، ولكن من المؤكد أن هذه الزيادة لو وجدت فلن تبلغ ما هى عليه في صناعات السلع المادية حيث يسود استخدام الآلات وخطوط الإنتاج. ومن الواضح أيضاً أننا فيما يختص بالخدمات لا نريد زيادة في الإنتاجية

يمكن قياسها عددياً، فإذا ما تضاعفت نسبة التلاميذ إلى المدرسين فإن عدد خريجى المدارس يتضاعف ولكنا قطعاً لن نحصل على ثقافة أفضل. وكذلك الحال بالنسبة لمطاعم الأغذية الأتوماتيكية حيث تعمل كل واحدة منها بعدد أقل من العمال، فالذين لديهم فسحة من الوقت والمال يفضلون المطاعم التى تتوافر فيها الخدمة الشخصية.

وهناك ظاهرة بارزة أخرى وهى أنه كلما زادت الإنتاجية الحقيقة في صناعات السلع المادية تناقصت نسبة ما يستخدم فيها من السكان بينما تتزايد هذه النسبة في صناعات الخدمات. وقد أصبحت صناعات الخدمات تستخدم حالياً أكثر من نصف القوى العاملة وما زال هذا الاتجاه سائداً. ولما كانت صناعات الخدمات غير مهيأة لاستعمال الآلات والقوى المحركة، لذا نراها لا تتمتع بزيادة سريعة في الإنتاجية ومن المحتمل بمضى الزمن أن تتناقص الزيادة .

نمو الصناعات وانكماشها

إن الزيادة في إجمالى الإنتاج أو في الإنتاج بالنسبة لكل ساعة عمل التى ترينا إياها المتوسطات العامة لا تعنى أن كل صناعة تتمتع بالنمو، أو أن الصناعات المزدهرة تنمو كلها بنسب متساوية. فبعض الصناعات ينمو بسرعة فائقة بينما ينكمش البعض الآخر. وكذلك تبين الأرقام أنه كلما زاد المتوسط العام لنمو الإنتاج كلما زاداد عدد الصناعات القديمة المنكمشة فالمنتجات الجديدة دائماً تحل محل المنتجات القديمة. فمثلاً في عام **1919**

كان عدد المواطنين الذين يمتلكون أجهزة للراديو قليلاً ولكن بعد عشر سنوات أصبحت كل أسرة تقريباً تملك جهازاً ولكنا نجد في نفس الوقت أن إنتاج البيانو كاد أن يتلاشى. وكذلك نلاحظ أن النمو العظيم في صناعة السيارات خلال الثلاثين عاماً الأولى من القرن الحالى كانت مصحوبة بهبوط مماثل في إنتاج العربات الذي هبط إلى 3600 عربة في عام 1929 بعد أن كان 900 ألف عربة في عام 1899.

وهناك تباين آخر أقل من ذلك ظهوراً ولكن ليس دون أهميه، وهو أن كل صناعة كبيرة تبدو أنها تتبع في المدة الطويلة طريقاً مثالياً للنمو يسميه الاقتصاديون "منحنى النمو" يرتفع بسرعة في البداية ثم ينحدر إلى أسفل، وعند ذلك يميل إلى الثبات إن لم يهبط كلية. وليس من الضرورى أن يكون ذلك لرغبة المستهلكين في إحلال المنتجات الجديدة محل القديمة، بل لأن هذه الصناعة اقتربت من الحد الأقصى لسوقها.. هذا مع بقاء عدد المستهلكين ودخولهم على ما هو عليه.

وبدراسة إحدى الصناعات الكبيرة الهامة في أى وقت نختاره، نلاحظ أن نموها يبدو بطيئاً، وهذا ما حدث فعلاً في صناعة السيارات حتى نهاية العقد الثالث من القرن العشرين. وقد يحدث ثانية بمجرد تغطية العجز الذي سببته الحرب في إنتاجها، وهذا القول صحيح أيضاً فيما يختص بصناعة السكك الحديدية منذ عام 1920، مع أن هذه الصناعة كانت خلال قرن من الزمان أهم الصناعات في البلاد، نظراً لما كانت

تقدمه من عمالة لمئات الألوف من العمال ومن أسواق كبيرة للصلب والأخشاب والمواد الأخرى.

هذا ويعتقد بعض الاقتصاديين أن صناعات جديدة مردهرة تظهر دائماً لتملأ الفراغ الذى تركته الصناعات التي وصلت إلى قمة منحنى النمو. بينما يعتقد البعض الآخر أن البلاد تقترب من حد "النمو"، ويرى أنه لن يكون ثمة صناعات جديدة له من الأهمية ما يكفى لتعويض النقص في الصناعات القديمة، وفي هذه الحالة سوف يقل تدريجياً التقدم الإجمالى في الإنتاج، الأمر الذي قد يسبب البطالة ما لم تتخذ الإجراءات التي تكفل زيادة المستهلك من السلع المألوفة لدينا أو ما لم تبدأ الحكومة في تنفيذ عدد من المشروعات الجديدة المنتجة.

وهناك نظرية أخرى تشير إلى أن أغلب أسباب تأرجح الحالة الاقتصادية بين الرخاء والكساد يرجع إلى أن الصناعات الجديدة الكبيرة– رغم ظهورها بين وقت وآخر– تظهر بغير انتظام. فإن نوبات الإنشاء والتوسع التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الاكتشافات أو الاختراعات الجديدة تصحبها فترة من الرخاء، ولكنا قد ننتظر فترة أطول قبل أن نرى ثورة مماثلة، وسواء أكانت هذه النظرية صحيحة أم لا، فمن المؤكد وجود فترات نمو سريع وغيرها يكون فيها النمو بطيئاً.

المنتج لكل وحدة من رأس المال

ليس من الضرورى أن نحاول تحديد مقدار الجزء الذي يستحقه كل من العمل أو رأس المال أو المبانى والآلات في إحداث الزيادة في الإنتاج، ولكن المهم عند دراسة كيفية توزيع الدخل أن يراعى ضرورة منح الجزاء المناسب لكل من أسهم في هذا الدخل. ولو أن هذه المسألة رغم ذلك تعتبر ذات أهمية ثانوية عند دراسة موضوع نمو الناتج الإجمالى.

لذا فإن معرفة مدى مساهمة "رأس المال" تعتبر ذات أهمية كبرى لمعرفة اتجاه الإنتاج. فمن الممكن أن نتصور حالة توضح فيها الإحصائيات زيادة في الإنتاج بالنسبة لكل عامل، ويبدو فيها أن رفاهية الشعب في تقدم، بينما الواقع أن المستهلكين لم يستفيدوا من ذلك على الإطلاق. ويحدث هذا إذا ما تحول جزء كبير من العمل والمواد نحو إنتاج الآلات الأكثر كفاية حتى إن الجزء الباقى يصبح غير قادر على زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية بنسبة أكثر من الزيادة في السكان.

ونذكر هذا المثل البسيط لتفسير ما تقدم، فنفرض أنه لا يوجد سوى مائة عامل في البلاد يعملون كلهم في إنتاج السلع الاستهلاكية، ثم نفرض أن شخصاً ما توصل إلى اختراع جديد أدى استعماله إلى إنتاج ضعف ما كان ينتج من السلع الاستهلاكية بنفس القدر من العمل، فهل أنتج كل من العمال المائة وحدتين من السلع بدلاً من الوحدة التي كانوا ينتجونها من قبل؟ الجواب بالنفى، إذ أن بعض العمال سوف يخصص لصنع الآلات الجديدة أو لاستخراج المواد الأولية اللازمة لهذه الآلات من

الأرض، فإذا فرضنا أن خمسة وعشرين عاملاً استخدموا لهذا الغرض فلن يتبقى سوى خمسة وسبعين عاملاً لصنع السلع الاستهلاكية وسيقوم هؤلاء بواسطة الآلة الجديدة بإنتاج كمية تزيد بالنصف فقط عن الكمية المنتجة سابقاً. وبذلك يحصل المستهلكين– بما فيهم العمال والمديرون وأصحاب رأس المال وغيرهم– على فائده تقل عن الزيادة في إنتاجية العامل.

ونادراً ما تحدث مثل هذه الحالة المتطرفة غير أن هذا المثال يبين لنا أهمية كفاية ما نسميه "رأس المال" فتكاليف العمل وثمن المواد التى تدخل في المبانى الإنتاجية والآلات يصعب قياسها، ولكن القيمة الدفترية لهذه المهمات الإنتاجية لابد أنها ذات علاقة بتكاليف إنتاجها. وقد وضع جورج ستجلر **Geoorge I.Stigler** مقياساً تقريبياً من هذا النوع للمكتب الأهلى للأبحاث الاقتصادية بين فيه أن النمو في المنتج لكل وحدة من رأس المال في الصناعات التكوينية يكون في كثير من الأحيان أقل من النمو في المنتج لكل عامل، وذلك لأن تكاليف المصانع الجديدة والمهمات اللازمة لزيادة المنتج لكل عامل غالباً ما تزيد بسرعة مع مرور الزمن (هذا بصرف النظر تماماً عن التلقبات العامة في الأسعار).

وتبين لنا الأرقام التي استخدمها ستجلر أن المنتج لكل عامل في صناعة الطباعة والنشر زاد خلال الفترة من سنة **1904** حتى سنة **1937** بمقدار **150%** بينما زاد المنتج لكل وحدة من رأسمال هذه الصناعة بمقدار **142%** وثمة تباين أكثر وضوحاً من ذلك في صناعة معدات النقل التى تكون السيارات أكبر جزء فيها، ففى هذه الصناعة زاد

المنتج لكل عامل في نفس الفترة بمعدل 308% بينما زاد المنتج للوحدة من رأس المال بمقدار 130% فقط. كما نلاحظ هبوطاً في المنتج لكل وحدة من رأس المال في حالات أخرى قليلة مثل إنتاج الفحم والبترول حيث تتطلب أجهزة التكرير الحديثة نفقات كثيرة.

والواضح في جميع هذه الحالات أن النمو في إجمالى الكفاية الإنتاجية يقل إلى حد ما عن الزيادة في المنتج لكل عامل. وذلك يتوقف بالطبع على مقدار ما ينسب من زيادة إلى العمل وعلى ما ينسب من هذه الزيادة إلى رأس المال. وأحياناً يتسنى تحديد ذلك بدقة أكثر، ولكن يكفى أن نقول الآن إنه عندما نحقق بفضل تحسين الآلات والأجهزة إنتاجاً أكبر بالنسبة لكل "ساعة عمل" يجب علينا ألا نغفل الموارد كالعمل والمواد التى استخدمت في خلق هذه الأجهزة عند تقدير الخير الذي يعود على المجتمع.

الإنتاج في المستقبل

تعتبر آثار الزيادة في الإنتاجية في المدة الطويلة ذات أهمية قصوى، ويعود الفضل إلى الولايات المتحدة فيما حققته حتى الآن في هذا المضمار، إذ استطاعت أن تنتج أكثر من نصف الإنتاج الصناعى في العالم على الرغم من أنها لا تمتلك أكثر من $\frac{1}{15}$ من سكان العالم وما يقرب من نفس هذه النسبة من الأرض والموارد. ولو استمر تقدمها على هذا النحو فلن تمر عشرات من السنين حتى يكون كل فرد في هذه الدولة قد حصل على

المسكن الملائم والمأكل المناسب والتعليم الكافى، وبالاختصار كل ما يلزمه ليحيا حياة طيبة وإذا أمكن للأمم الأخرى أن تجارى الولايات المتحدة في هذا المضمار فإن التحول الذي يحدث عندئذ للحياة البشرية لا يمكن تقديره ولاسيما بالنسبة لهؤلاء الملايين الذين يعيشون دون حد الكفاف.

ولقد قدم ملتس **Mlalthus** منذ مائة وخمسين عاماً نظريته التى ذكر فيها أن الزيادة العظيمة في نمو السكان سوف تضطر الإنسان إلى أن يعيش عند أقل مستوى ممكن. وقد سبق أن أثبتت دولنا الهند والصين صحة هذه النظرية، ولكن الزيادة العظيمة في الإنتاجية المصحوبة بنقص في نسبة المواليد في العالم الغربى نقضت هذه النظرية، على أنه لا يزال من الممكن أن تنطبق هذه النظرية عليهم لو تغيرت تلك الاتجاهات.

وهناك أمل كبير في إمكان إشباع جميع حاجاتنا بمرور الوقت، وعندئذ سوف نطلب متسعاً من الوقت للرياضة أو النشاط الفنى والثقافة وهي الأشياء التي ليس لها قيمة تجارية، وقد تم فعلاً خفض ساعات العمل خفضاً شاملاً، إلا أنه أحياناً ما يخشى الناس من زيادة الإنتاج بمعنى أنهم يعتقدون أن السلع التى سيكون في الإمكان صنعها سوف تفيض عن حاجة الناس. ولكن الآن لم يحدث شئ من هذا القبيل إلا لبعض سلع متفرقة وبالنسبة لأفراد معينين، وإنما كل ما حدث هو أن الإنتاج كان يزيد أحياناً على قدرة الأفراد عامة على الشراء، وهذا أمر يختلف تمام الاختلاف عن المشكلة السالف ذكرها إذ أنه لو أمكن إشباع رغبات الأفراد من السلع إشباعاً تاماً لما خشينا البطالة، لأن الشخص العاطل في

هذه الحالة سيحصل على جميع حاجاته من مأكل وملبس وخلافه بحيث يصبح من الصعب التمييز بينه وبين الأثرياء الذين لا عمل لهم.

الفصل الخامس

فترات الرواج والانكماش

ليس أدل على قصر النظر الذي يشوب نظريات الاقتصاديين التقليديين فيما يتعلق بحقائق الحياة، من عدم إكتراثهم بما يحل بالصناعة من كساد.

فمن البديهى أن أول ما يجب أن يبدأ به الدارسون للظواهر الاقتصادية هو بحث تقلبات الإنتاج والعمالة. ولكنا على العكس من ذلك نجد أن أصحاب النظريات القديمة كانوا يترسمون في دراساتهم طريقاً آخر، فقد كانوا يفترضون أن تفاعل العوامل الاقتصادية يحفظ التوازن الاقتصادى المنشود ويترتب على هذه النتيجة التي توصلوا إليها استحالة وجود نقص عام في الطلب.

أما المحدثون من أنصار المدرسة التقليدية فلم يستطيعوا إنكار حدوث البطالة، كما اعترفوا بأن الأعمال قد تسوء أحوالها أحياناً، وبالرغم من أن هذه الحقائق لا تتفق مع ما ذهبوا إليه في نظرياتهم، فإنها لم تنجح في دفعهم إلى تغيير الخطوط الأساسية في تفكيرهم. وبدلاً من ذلك لجأوا إلى التماس المبررات لتفسير هذا التباين الشديد بين سلوك العالم الواقعى وبين ما يجب أن يكون عليه هذا السلوك طبقاً لنظرياتهم، وأوردوا في هذا المجال نوعين من المبررات، ورأوا أن النوع الأول منها يؤثر في النظام الاقتصادى عن طريق عوامل غريبة عنه تسبب ما يعتريه من تذبذب. مثال ذلك ما أشار

إليه ستانلى جيفونر **Stanley Jevons** من أن هذه التغيرات ترجع إلى التغير في "دخول" المزارعين التي تتوقف على الأحوال الجوية، وهذه الأخيرة لها بدورها دورة ناشئة من البقع الشمسية. ونحن نسلم فعلاً أن هناك دورات جوية، ولكن لا يبدو أن هناك ثمة علاقة منتظمة بين ثراء المزارعين وبين التقلبات في محيط الأعمال، ويمكن قبول هذا التفسير على أنه تخمين طريف.

والنوع الثانى من المبررات كما يراه هؤلاء الاقتصاديون يقوم على أن الأفراد لا يتصرفون وفق أسس نظرياتهم. فهم يرون مثلاً أن الاحتكارات الكاملة والجزئية تتعارض دائماً مع المنافسة التامة، وأن رأس المال والعمل لا يتنقلان بيسر وسهولة من استثمار إلى آخر، والأسعار لا تتجاوب بسرعة لتغيرات العرض والطلب أى أنها تميل إلى الثبات.. فهم يرون أن هذه العوامل جميعها تؤدى إلى عدم حدوث التوازن الذاتى الذي يفترضون حدوثه بين العوامل الاقتصادية.

والواقع أنه ليس ثمة اعتراض على قيام هذا الجمود والتضارب في النظام الاقتصادي، فهذا أمر طبيعي ويجب قبوله على أساس الحقائق. ولكن الخطأ الذي وقع فيه أتباع النظرية الاقتصادية الكلاسيكية هو أنهم تشبثوا بافتراضتهم وحاولوا التخلص من الحقائق بحجة أنها أمر خارج عن النظام "الطبيعى". ولذا كان علاجهم الوحيد نصحهم الناس بأن يستجيبوا لهذا القانون "الطبيعى". ويتضح ذلك بجلاء عند دراستنا لطريقة تحليلهم أسباب البطالة، فهم يرون طبقاً لهذا المبدأ أن أصحاب الأعمال

سيستخدمون دائماً كل باحث عن عمل إذا كانت الأجور منخفضة بدرجة كافية. ولما كان انخفاض الأسعار يشجع على زيادة الطلب فإن الأجور المنخفضة تشجع الطلب على العمال. وبذلك يكون سبب البطالة طبقاً لرأيهم هو رفض العمال قبول أجور منخفضة. وهذا الاستنتاج يقودنا إلى نتيجة غريبة وهي أن سبب البطالة إنما يرجع للعمال العاطلين أنفسهم. ولا ريب في أنه لا توجد في الحياة الواقعية مثل هذه البطالة الاختيارية، كما أن هذا الاستنتاج لا يؤدى بنا إلى أى تعليل علمى لأسباب الكساد.

وكان نتيجة لزيادة اهتمام الناس بمشكلات الدورة الاقتصادية أن تقدم الكثيرون بنظريات لتفسير هذه الظاهرة الاقتصادية، وقد يتطلب الأمر كتاباً كبيراً لتلخيص هذه النظريات المختلفة المتعددة للدورة الاقتصادية، ولكن ذلك سيكون مدعاة للحيرة والخلط أكثر منه للتفسير والإيضاح، إذ الواقع أن معظم هذه النظريات أسس على تخمينات ومشاهدات متحيزة مدعمة بعامل أو أكثر مع إهمال سائر العوامل الأخرى، كما أن معظمها يتعارض بعضه مع البعض، والجيد منه قد يتلاءم مع بعض الحقائق ولكن ليس ما يتلاءم مع جميع الحقائق.

الأبحاث العلمية في الدورة الاقتصادية

منذ عام 1920 والمكتب الأهلى للأبحاث الاقتصادية National bureau of Economic Research يقوم بما لديه من كفاءات ممتازة من الاقتصاديين والإحصائيين بدراسة البيانات الخاصة بالدورة

الاقتصادية، وذلك تحت إشراف ويزلى ميتشل الأمريكي **Wesley c. Mitchell** الذي يعتبر حجة في هذا الموضوع. وقد تمكن هذا المكتب من جمع وتحليل أكداس من الإحصائيات ترجع إلى قرن من الزمان عن أربعة دول هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا. ولم يكن ذلك لإثبات صحة أو خطأ نظريات سابقة أو حتى لاختيار مذهب من المذاهب ولكن الغرض الأساسي كان الكشف عن طبيعة هذه الدورة الاقتصادية وكيفية تطورها. ومتى أصبحت هذه الحقائق واضحة فسيكون من السهل وقتئذ صياغة النظريات المناسبة واختبارها.

ومن أولى المهام بالنسبة لعمل من هذا النوع هو وضع تعريف مبدئى عن ماهية هذا البحث الموضوع تحت الدراسة. وطبقاً لتعريف الدكتور ميتشل، تكون الدورة الاقتصادية هي التغيير في مجموع النشاط الاقتصادى للأمة، وهي عبارة عن توسعات تحدث تقريباً في نفس الوقت في أوجه النشاط الاقتصادى المتعددة تعقبها انكماشات، وهذه الانكماشات بالتالى تتلوها انتعاشات ترتبط بمرحلة التوسع في الدورة التالية.

فبالنسبة للاقتصاد الرأسمالى قد توجد فترات من الهدوء النسبى ولكن لا توجد مطلقاً فترات من السكون الدائم، كما قد يكون هناك فترات طويلة من التوسع أو الانكماش. ولما كانت الدورة الاقتصادية تعرف بأنها أقصر هذه الحركات التقلبية، لذا فهى توصف بأنها "تتميز بالتكرار ولكنها لا تتميز بالانتظام في حدوثها". ومعنى هذا أنه برغم تكرار حدوث هذه الدورات فلا يمكن استنباط أية معادلة حسابية من ماضيها

تمكننا من التنبؤ بميعاد وقوع الكساد أو الرواج التالى أو مدى قوة أى منهما. فبعض هذه الدورات يستمر مدة قصيرة وبعضها يستمر مدة طويلة ومنها ما يتمادى في ارتفاعه أو انخفاضه ومنها ما هو معتدل. وهذه الدورات المختلفة الطول والشدة لا تتبع بعضها البعض بطريقة منتظمة، ولكن من المؤكد أنه بمرور الوقت لابد من قيام حالات انكماش يتلوها توسع وحالات توسع يتلوها انكماش.

قياس الدورات الاقتصادية

بذلت عناية فائقة للتوصل إلى طرق يمكن بها قياس شدة الدورة الاقتصادية وذلك دون حاجة إلى إخفاء الافتراضات التي قد تفتقر إلى الإثبات. وإحدى الطرق المفضلة في هذا الشأن هي تصور وجود منحنى طويل الأجل للنشاط الاقتصادى مستقل تمام الاستقلال عن التغييرات الناشئة عن الدورة الاقتصادية التي يمكن تمثيلها بذبذبات حول هذا المنحنى، وهذه الطريقة تستلزم رسم خط بيانى لهذا المنحنى الطويل الأجل تقاس عليه هذه التقلبات التي تستغرق مدداً أقصر نسبياً.

وتتبع الدورة على منحنى أمر غير مقنع، لأن قياس الدورة يختلف طبقاً لوضع هذا المنحنى، وذلك يعتمد على إجراء تقديري إلى حد ما. لذا رفض المكتب هذه الطريقة على أساس أنها غير علمية ووضع بدلها طريقة أخرى للقياس، أساسها دراسة وعمل رسم بيانى لكل دورة تامة وكاملة دون تسجيلها على منحنى. وتتميز هذه الطريقة بأنها لا تتضمن أية

افتراضات معينة، كما أنها لا تستلزم قياس أية ذبذبة باعتبارها طويلة الأجل أم دورية، بل يمكننا أن نحدد على الفور متى نصل إلى قمة هذه الذبذبة، وبالتالى نعرف متى يبدأ الانحدار الذي يتلو هذه القمة. وهذه الطريقة تفسر لنا بوضوح ما يحدث بين بداية الدورة ونهايتها، وهذا يسمح بطبيعة الحال بإجراء المقارنات اللازمة بين الدورة والأخرى.

وباستخدام هذه الطريقة أمكن حصر 26 دورة كاملة وقعت بالولايات المتحدة خلال الفترة من سنة 1836 حتى سنة 1938. وقد بلغ متوسط فترة كل دورة خلال المدة من سنة 1854 حتى سنة 1885 حوالى خمس سنوات، أما منذ سنة 1885 حتى الآن فقد بلغ هذا المتوسط حوالى ثلاث سنوات ونصف سنة. بيد أنه من غير المفيد تطبيق هذه النتيجة حرفياً نظراً لاشتمال هذا المتوسط على فروقات كبيرة، خاصة وأن مدى التغير في طول الدورة لكل فترة أكبر بكثير من مدى التغير بين المتوسط في الفترة الأولى والفترات التالية. فنجد مثلاً أن أقصر دورة خلال الفترة من سنة 1854 حتى سنة 1885 استمرت ثلاثين شهراً، وأطول دورة استمرت 99 شهراً. بينما استمرت أقصر دورة 29 شهراً وأطول دورة 63 شهراً في الفترة القريبة أى ما بعد سنة 1885. لهذا لا يمكن الاعتماد على مثل هذه المتوسطات للتنبؤ بميعاد التغيرات المقبلة دون التعرض لمخاطرات كثيرة.

هل يتطور الكساد من سئ إلى أسوأ؟

تنبأ كارل ماركس بأن الأزمات التجارية التي تصاحب دائماً النظام الرأسمالي سوف تزداد سوءاً بمرور الوقت. وقد اتفق معه الكثيرون في ذلك، ولاسيما بعد حدوث الكارثة التي مرت بنا سنة 1930. هذا بالرغم من أن الباحثين الذين استعرضوا التجارب التي مرت بنا خلال المائة عام الماضية لم يعثروا على ما يؤكد هذا الاتجاه. حقاً إن الانهيار الذي بدأ سنة 1929 لم يكن طبيعياً في شدته أو مدة بقائه، إلا أنه لم يكن أسوأ بكثير من بعض الأزمات التي وقعت قبل المدة تحت الدراسة أى في سنة 1870 وسنة 1900 مثلاً. وإلى جانب ذلك وقعت أيضاً بعض الدورات القصيرة أو البسيطة نسبياً في شدتها في السنوات الأخيرة. وحكم المكتب الأهلى في هذا الشأن لم يكن مصدره الإحساس أو الشعور بل بنى على أصدق وأدق البيانات الإحصائية.

ومن ناحية أخرى وخوفاً من زيادة التفاؤل، فإنه من الضروري أن نذكر أنه لا يوجد ما يؤيد النظرية التي كانت سائدة سنة 1920، والتي استعادت بعض شهرتها اليوم، وتفيد بأن الكساد يخف وطأة بمرور الزمن. فلم يجد الدكتور ميتش أى تأكيد حقيقى لهذا الاتجاه في المدة الطويلة، ولكنه أشار إلى أن دورات الكساد بدأت تميل نحو الشدة اعتباراً من سنة 1914. ولو أن التجارب التي مرت بنا منذ ذلك التاريخ لم تشتمل على دورات كافية للوصول إلى نتيجة يمكن الاطمئنان إليها. أما الاتجاه الوحيد الذي يبدو من الإحصائيات فهو قصر واضح في متوسط بقاء الدورة

(وهذا أيضاً مشكوك في صحته إذا أخذنا في الاعتبار ما يحدث في البلاد الأخرى).

العوامل التي تساعد على التنبؤ

كل متنبئ بشئون الاقتصاد ويبنى تنبؤاته على أساس طول محدد أو متوسط معين للدورة الاقتصادية أو يفترض انتظام حدوثها يجب أن ينظر إليه بعين الريبة والشك، والعالم ملئ بمثل هؤلاء المتنبئين. وثمة طريقة أخرى للتنبؤ الاقتصادى تقوم على أساس أن بعض الظواهر الاقتصادية يسبق بعضها الآخر، وقد أكدت دراسات المكتب الأهلى وجود مثل هذا الانتظام في ترتيب حدوث هذه الظواهر الاقتصادية، فمثلاً عمليات المقاصة في البنوك خارك مدينة نيويورك تميل عادة إلى الارتفاع عند حلول أدنى نقطة في الكساد، وكذلك كمية البضاعة المشحونة بالسكك الحديدية وكمية الواردات وأسعار الجملة لمنتجات الجلود الخام والمصنوعة. ومن ناحية أخرى نجد أن الطلب على القاطرات وسيارات النقل وسيارات الركاب والخدمات المصرفية داخل مدينة نيويورك وأسعار الأسهم التي تتداول عادة في بورصة نيوبورك المالية والطلب على التصميمات الخاصة بالمباني في جزيرة ما نهاتان فهذه كلها تتجه عادة إلى الانخفاض قبيل الوصول إلى قمة الرواج.

وما دام الأمر بهذه السهولة، فهل من الممكن أن نتنبأ جينئذ بالتطورات الاقتصادية بمجرد تتبع هذه الظواهر؟ إن الأمر ليس بهذه

البساطة الظاهرة، لأن الظواهر التى تحدث عادة مبكرة قد تشذ عن القاعدة، فقد يحدث مثلاً أن تأتى خطوة معينة في المؤخرة بدلاً من المقدمة كما كان الأمر في سوق الأوراق المالية سنة 1920. بل ومما يزيد الأمور تعقيداً أن هذه الدلالات لها تقلبات عرضية تتم خلال الفترة متى يستغرقها التوسع الدورى أو الانكماش الدورى. كما أن النهايات العليا والسفلى للمنحنيات الدالة عليها لا يمكن تحديدها إلا بعد حدوثها فعلاً، فمثلاً إذا هبطت أسعار الأوراق المالية لمدة شهر فهل يمكن القول حينئذ أنها تسير نحو الهبوط؟ وإذا عادت ومالت إلى الصعود فهل معنى ذلك أنها ستتجه إلى مستوى أعلى من ذى قبل؟ أو أن هذا الاتجاه الصعودى ما هو إلا حدث مؤقت يتخلل اتجاه انكماش عام؟ فمثلاً استمر الانتعاش في أسعار الأوراق المالية 84 شهراً ومرة أخرى استمر خمسة شهور، وفي دورة أخرى معينة ثبت الطلب على سيارات النقل عند قمة الدورة بزيادة قدرها حوالى 40% على المتوسط السائد خلال الدورة كلها، بينما في دورة أخرى ثبت هذا الطلب عند القمة بزيادة قدرها 500% على المتوسط.

ولا يعنى أن هذا التنبؤ عمل غير مجد، كما لا يمكن اعتباره في نفس الوقت عملاً آلياً يمكن أداؤه بطريقة مبسطة كملاحظة ظاهرة جوية مثلاً. وإننا لنأمل أن نصل إلى نسبة كبيرة من النجاح في تنبآتنا كما يفعل رجال الأرصاد الجوية ولو بطريقة معقدة مثل طريقتهم. فإن التنبؤ الحسن يستلزم أولاً فحص نحو 40 أو 50 من المجاميع الإحصائية حتى يمكن أن نستقر على رأى في تحديد مكاننا الحالى في الدورة الاقتصادية، ثم الاستعانة بهذه المعرفة للحكم على العوامل الأخرى.

هل هناك أنواع أخرى من الدورات؟

لقد بحث عدد كبير من الاقتصاديين موضوع وجود دورات طويلة الأجل حيث تكون الدورات الاقتصادية القصيرة بالنسبة لها بمثابة تجمدات في اتجاه صعودى عام، فيعتقد بعضهم بوجود دورات تستمر عشر سنوات أو خمس عشرة سنة. بل كوندراتيف **Kondratieff** يرى أن هناك دورات تستمر خمسين أو ستين عاماً. لذا كان لزاماً على العلماء التابعين للمكتب أن يتحرروا مدى صحة هذه النظريات بغرض معرفة أثر الدورات الطويلة المدى في الدورات الأخرى القصيرة. ولكنهم لم يجدوا دليلاً قاطعاً على وجود مثل هذه الدورات الطويلة المدى على الرغم من وجود بعض اتجاهات صعودية أو انخفاضية غير منتظمة تستمر لمدة أكثر من ثلاث أو خمس سنوات. ومهما يكن الأمر فإن وجود أو عدم وجود مثل هذه الدورات الطويلة لا يؤثر في طبيعة الدورات الأخرى القصيرة العادية بطريقة واضحة.

ومن المعروف أنه توجد دورات أخرى مختلفة الأشكال، تختلف من حيث طولها ووقت حدوثها عن الدورات الاقتصادية العامة، فمثلاً نجد في الزراعة دورة واضحة تمام الوضوح في إنتاج الخنازير التى تعتمد كل الاعتماد على العلاقة بين سعر منتجات لحم الخنزير وسعر القمح. وتوجد أيضاً دورة أخرى في إنتاج الماشية تتفق مع الوقت اللازم لتربية القطعان وفائض العرض الذى يتبع ذلك دائماً. كما توجد دورة ثالثة واضحة تماماً في صناعة البناء تؤثر في صناعات كثيرة أخرى متصلة بها يتراوح طولها بين

عشر وخمسة عشر سنة. ويبدو أنه ليس لهذه الدورات الفرعية في بعض أوجه النشاط الاقتصادى أى تأثير كبير على الدورة التجارية العامة.

ويرى المكتب الأهلى احتمال صحة أحد الافتراضات الخاصة بطول "دورة الدورات"، إذ انتهى إلى أنه بعد حالة الكساد الشديدة يرتد النشاط الصناعى بسرعة، ولكن المضاربة تستمر كما هى في حالة كساد، ونجد أن الانكماش التالى لهذا التطور يكون في نطاق ضيق مما يدفع الناس إلى أن يكونوا أقل حذراً. ويترتب على ذلك أنه في خلال تقدم التطورات الدورية يضيق نطاق التوسع في النشاط الصناعى بينما يزداد في نشاط المضاربات. وفي النهاية ينهار هذا النشاط الأخير من القمة التى وصل إليها ويقودنا ذلك إلى نهاية "دورة الدورات" ويعود بنا من حيث كنا.

ولكن هذه النظرية ما زالت تحتاج إلى دراسة أعمق من هذا بكثير، إذ أنها لا تنطبق بيسر وسهولة على كل الدورات. والدراسة تؤيد الاعتقاد بأنه حينما يكون الاتجاه الطويل المدى للأسعار نحو الهبوط فإن فترة الانكماش في الدورة تميل إلى الطول والعكس بالعكس.

حقائق عن الدورية الاقتصادية

قام المكتب الأهلى بنشر الكثير من الحقائق المفيدة التى توصل إليها عن الدورة الاقتصادية. وقد كان للكثير من هذه الحقائق أثر كبير على النظريات المتعددة المتصلة بهذا الموضوع فأيدت بعض العقائد السابقة

وفندت عقائد أخرى، ومعظم هذه الحقائق المكتشفة ذات صبغة فنية بحتة يصعب تفهمها من مجرد سرد عاجل للموضوع.

وفي اعتقادى أن هذا المكتب لن يتمكن من الخوض في أعماق إحصائيات ليستخرج منها سبب حدوث الكساد، كما يفعل غواص الذى عندما يستخرج الأحجار الثمينة من أعماق البحار. فلا يمكن للمكتب القول مثلاً إن سبب الكساد هو زيادة الإنتاج أو قلة الاستهلاك أو زيادة الادخار أو عدم التوافق بين الاستثمار والرغبة في الاستهلاك. ولكن يمكنه أن يفيدنا بتوضيح كيفية حدوث التقلبات الاقتصادية وذلك بسرد البيانات المتعددة، وإلقاء الضوء على العوامل الهامة التي يمكن أن يكون التدخل عندما أكثر فائدة.

ومن بين الحقائق الهامة التي تم إظهارها- وهى التى تم توضيح بعضها من قبل ولكن ليس بطريقة كافية- ما يأتى: الدورات الاقتصادية تؤثر على كل من الأسعار وحجم الإنتاج، أو بطريقة أوضح فإنها تؤثر على أية صناعة أو مهنة بتجاوب متبادل بين هذين العنصرين.. بمعنى أنه إذا هبطت أسعار أية سلعة هبوطاً شديداً خلال فترة الكساد فإن الهبوط في حجم إنتاجها يكون أقل والعكس بالعكس. لذلك نجد أن إنتاج السلع الزراعية لا يتأثر كثيراً بحالة الركود، أما أسعاره فتهبط هبوطاً عنيفاً. ومن ناحية أخرى نجد أن إنتاج الصلب يهبط بشدة خلال الكساد بينما لا يهبط سعره إلا قليلاً.

أما ذلك الجزء من الاستثمار الذى يتمثل في أرصدة السلع المخزونة، فإنه يتأثر تأثراً كبيراً بتقلبات الدورة. ويعزى إلى هذا البند من بنود الاستثمار نصف التقلبات التى حدثت في مجموع الاستثمارات بين أعلى نقطة في الرواج وأسفل نقطة في السكاد، وذلك خلال الفترة بين الحربين العالميتين. وفي الواقع أن هذه التقلبات في أرصدة السلع المخزونة كانت من الجسامة بحيث سببت أكثر من خمس إجمالى التقلبات الدورية في الناتج القومى.

وبصفة عامة فإن أعلى تقلبات الدورة الاقتصادية تتمثل في سلع الاستثمار. ففى الفترة بين سنة 1919، 1935 أنفق من كل مائة دولار من الناتج القومى 80.80 دولاراً على السلع الاستهلاكية، ومقدار 19.20 دولاراً على السلع الرأسمالية بما في ذلك استهلاك رأس المال العامل. ومن بين هذه السلع الاستهلاكية ما قيمته 9.50 دولارات تتمثل في سلع مستديمة كالسيارات والأثاث وهذه تخضع أسعارها لتقلبات واسعة. ويضم إجمالى سلع الاستثمار (ذات التقلبات الواسعة) ومشتريات المستهلكين من السلع الاستهلاكية المستديمة (ذات التقليات الواسعة أيضاً)، محصل على 28.70 دولاراً من كل مائة دولار أى ما يساوى 29% من إجمالى الناتج القومى. فإذا أمكن تثبيت هذه النسبة (29%) أمكن السيطرة إلى حد ما على هذه الدورات. ولكنا بالطبع يجب أن نكون على حذر حتى لا نتسبب في إحداث نتائج ضارة من نوع آخر.

هل يمكن تجنب الكساد؟

يجيب العلماء الآن على هذا السؤال بطريق الاستنتاج. فطالما كانت الدورة الاقتصادية من خصائص النظام الرأسمالى، فإنه يمكن تجنبها من طريق إتباع نظام الاقتصادى آخر كالاشتراكية مثلاً. وليس من المحتمل في ظل النظام الاقتصادى الحر أن تختفى حالات الكساد دون إجراء تغييرات أكثر شدة من تلك التى أجريت خلال المائة عام المنصرمة. فقد شاهد هذا القرن تغييرات لا حد لها في الأوضاع الاقتصادية كان من شأنها إيجاد توسع كبير في الصناعة مصحوباً بزيادة في الدخل الحقيقى وزيادة كبيرة في الإنتاج والتوسع في الإشراف الحكومى على المشروعات الاقتصادية وزيادة عدد المدن وتركز السكان فيها. وصحب هذا كله نمو في البيانات الإحصائية والقدرة على التنبؤ بالأحوال الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى تقدم فن إدارة الأعمال وطرق المحاسبة ودراسة الأسواق والتحكم في المخزون من البضائع. غير أنه لا يوجد ما يدل على أن أى هذه الأسباب أو غيرها من التطورات الأخرى قد زاد أو قلل من حدة التقلبات الاقتصادية أو غير من طبيعتها. كما أنه ليس من الحكمة في مثل هذه الظروف أن نعتقد أننا سنكون في مأمن من النوائب بمجرد المحافظة على نظام المشروعات الفردية الحرة بدون إجراء أى تعديل ما.

وليس معنى هذا أن المشكلة عويصة الحل، فقد تم بعض التقدم في هذا الشأن. ففى خلال السنين الأخيرة مثلاً صغرت ذبذبات سعر الفائدة للنقود المطلوبة نتيجة للسياسة الحكيمة التى أتبعها البنك المركزى. كما

يمكن للأمة أن تصل إلى مستويات نسبية من الثبات في التقلبات المتعلقة بالنواحى الهامة للحياة الاقتصادية وذلك إذا استخدمت الوسائل المناسبة.

وفي هذا الميدان تتجمع المعرفة بسرعة فائقة. ولكن ليس من الضرورى أن ننتظر استكمال البحث، إذ في إمكاننا أن نبذل جهدنا معتمدين على المعلومات التى توصلنا إليها. وسوف تساعدنا حاجتنا العاجلة ومحاولتنا لإيجاد حل للمشكلة على جمع المزيد من المعلومات.

الفصل السادس

الميزانية الشاملة لاقتصاديات الدولة

الإنسان دائماً في حاجة إلى اكتشاف أجهزة جديدة للسيطرة على الطبيعة المحيطة به، وأحياناً ما نكون هذه الأجهزة في شكل اختراعات آلية كالميكرسكوب أو جهاز تحليل الطيف،

وأحياناً أخرى تكون أجهزة عقلية كمعادلات أينشتين ونيوتن الشهيرة. وقد توصل الاقتصاديون منذ عهد قريب إلى وسائل من النوع الثانى تبشر بتقدم حقيقى في المقدرة على تحليل ما يحدث في الأحوال الاقتصادية بطريقة تمكننا من الاستفادة بها.

الميزانية الاقتصادية للدولة

تعتبر الميزانية الاقتصادية للدولة من الوسائل البارزة التى تم اكتشافها حديثاً، فكل إنسان تعود على ميزانيات من نوع أو آخر، مثل الميزانيات المنزلية وميزانيات المشروعات التجارية والميزانية الخاصة للحكومة الفدرالية، أما هذه الميزانية الجديدة فهى شامل تجمع كل أوجه النشاط الاقتصادى للدولة بالنسبه للأفراد والمؤسسات والحكومة، ولم يكن من المتيسر إعدادها دون إنجاز الأعمال التمهيدية الخاصة ببحث وتسجيل

أرقام الدخل القومى، كما أنها تعتمد في تكوينها على موازنة الإيرادات مع المصروفات شأنها في ذلك شأن أية ميزانية أخرى.

إلا أن هناك اختلافاً جوهرياً بين هذه الميزانية والميزانيات الأخرى، فربة المنزل أو رجل الأعمال مثلاً عند إعداد الميزانية يهتم بصفة أساسية بجعل الدخل يغطى المصروفات، والهدف في ذلك ضغط المصروفات وزيادة الإيراد حتى لا تظهر الميزانية أى عجز أو تظهر فائضاً إن أمكن. أما بالنسبة للميزانية الاقتصادية للدول فلا يمكن تصور وجود عجز أو فائض لأن المفروض أن يتوازن فيها الدخل مع المنصرف تلقائياً، وإذا حدث وظهر أى فرق بين الدخل والمنصرف فلابد أن يكون هناك خطأ في الأرقام، ويتعين في هذه الحالة مراجعة العمليات الحسابية لاكتشاف هذا الخطأ.. أى أن الموازنة ليست هى الغرض الأساسي الذى من أجله أعدت هذه الميزانية.

وهذه الموازنة بديهية وتعتبر معادلة أساسية لاقتصاديات الدولة كأية معادلة لأى علم من العلوم، إذ لو اقتصر الأمر على فرد من الأفراد لاحتمل أن يزيد دخله أو يقل عن إنفاقه وكذلك الحال بالنسبة للمشروعات أو لأى فرع من فروع الاقتصاد القومى كالصناعة أو الحكومة الفدرالية ولكن مادام الأمر يشمل جميع الأفراد وجميع المشروعات وكل الوحدات الاقتصادية الأخرى فيجب أن يتساوى إجمالى دخولها مع نفقاتها طالما أن هذه الوحدات لا تحصل على دخلها إلا نتيجة لصرف مساو من واحد أو أكثر من هذه الوحدات.

وإعداد هذه المعادلة له أغراض متعددة، ولكن الغرض الذى يهمنا هنا هو تحليل الإنفاق ومحاولة التنبؤ به، ذلك أن ما ينفقه الأفراد يكون الطلب الإجمالى وهذا الطلب يبين إلى حد كبير أن هناك ثمة تضخماً من ناحية، أو كساداً أو بطالة من ناحية أخرى. وبهذا يصبح في مقدورنا أن نتنبأ بالطلب المستقبل بل قد يمكننا أن نؤثر فيه، وذلك إذا استطعنا أن نحدد مدى مساهمة كل وحدة من هذه الوحدات على حدة في تكوين الطلب الإجمالى.

والتبويب الوارد في الصفحة التالية يؤدى إلى إيضاح الأمر كما يؤدى التبويب الوارد في صفحة (23) إلى نفس الغرض.

توزيع الدخل

من الضرورى لكى نفهم هذه الميزانية أن نعرف كيف يتم توزيع المدفوعات النقدية بين مختلف بنود هذه الميزانية؟ فكل شخص يحصل على نقود وكل ينفقها ثانية. والجدول التالى يوضح هذا التدفق في أهم أوجه مصادره.

الميزانية الاقتصادية للدولة سنة **1946** ببلايين الدولارات[6]

اسم الحساب	المقبوضات	المدفوعات	العجز (–) أو الزيادة (+)
المستهلكون:			
الدخل الممكن التصرف فيه	**158.5**		
الإنفاق		**143.7**	
الادخار (+)			**14.8+**
المشروعات الخاصة:			
الأرباح غير الموزعة والاحتياطيات	**13.3**		
إجمالى الاستثمار الداخلى			
الإنشاءات الجديدة		**8.5**	
السلع الإنتاجية المستديمة		**12.4**	
التغيرات في السلع المخزونة		**3.7**	
المجموع		**24.6**	
الزيادة في الإيرادات (+)			
أو في الاستثمارات (–)			**11.3–**
الدولى:			
صافي الاستثمارات الخارجية		**4.8**	
الزيادة في الإيرادات (+)			
أو في الاستثمارات (–)			**4.8–**
الحكومة: (فدرالية أو حكومات			

[6] من التقرير الاقتصادى للرئيس بتاريخ يناير سنة **1947**.

الولايات أو حكومات محلية):			
مقبوضات نقدية من الأفراد	56.6		
مدفوعات نقدية للأفراد		55.2	
الزيادة في المقبوضات (+)			1.3+
أو في المدفوعات (–)			–,–

ويجب علينا منطقياً وللسهولة أن نبدأ القياس بالمستهلكين لأن هذه المجموعة تشمل بصفة عامة جميع الأفراد، خصوصاً وأن الكثير من الأموال المتدفقة يمر بهذا المصدر، فهدفنا الأول هو قياس المقدرة الشرائية لهؤلاء المستهلكين ومعرفة كيفية تصرفهم فيها. وقد بلغ دخلهم الذى يمكن التصرف فيه أى جميع النقود التى يحتمل أن ينفقوها 158.4 بليون دولار، إلا أنه من الناحية الظاهرية نجد أن دخلهم أكثر من ذلك لأنه يشمل أصلاً المبالغ التى دفعت إلى الحكومة كالضرائب وغيرها من الدفعات الجبرية الأخرى، وهذه المبالغ أدرجت في الميزانية تحت بنود أخرى. ومن هذا الدخل الذى يمكن التصرف فيه أنفق المستهلكون 143.7 بليون دولار وادخروا 14.8 بليون.

وتحصل المشروعات التجارية على الجزء الأكبر مما ينفقه المستهلكون (وتشمل بالطبع الزراعيين والمهنيين). ولما كنا قد حسبنا حساب إنفاق المستهلكين فإن إدراجه ثانية في باب دخل المشروعات يعد من قبيل التكرار. ولكن يستثنى من ذلك الجزء الذى لا ترده هذه

المشروعات ثانية للأفراد والذى يتجمع لديها في صورة احتياطات وأرباح غير موزعة، وقد بلغ في هذه الميزانية مقدار 13.3 بليون دولار.

ونوضح فيما يلى بيان أوجه إنفاق المشروعات الخاصة فيما عدا تلك الأوجه المتعلقة بدفع مقابل الخدمات الجارية والتوزيعات وما شابه ذلك، فالباقى خلاف هذه الأوجه ينفق على ما يسمى بالسلع الرأسمالية كالإنشاءات الجديدة التى تكلفت 8.5 بليون دولار. وتشمل هذه الإنشاءات المصانع والسكك الحديدية والإنشاءات الصناعية والتجارية من مختلف الأنواع، كما تشمل المبانى السكنية التي تقوم المشروعات التجارية ببناء معظمها، وأضيف إليها للسهولة المبانى الخاصة التي يبينها أصحابها بغرض السكنى فيها، أما الآلات الإنتاجية وما شابهها مما استهلكه المنتجون فكانت تمثل 12.4 بليون دولار في هذه الميزانية. وأخيراً لما كان من الممكن أن تزيد المشروعات في كمية ما لديها من مخزون السلع أو تنقصه فإننا نرى في هذه الحالة أن ذلك المخزون قد زاد بمقدار 3.7 بليون دولار. وهذا الرقم يمثل فقط الزيادة الحقيقية في كميات السلع المخزونة، أما الزيادة الناتجة عن إعادة تقويم البضاعة المخزونة فقد استبعدت لأنها ليست سوى تغيرات في القيمة الدفترية.

فيكون إجمالى ما أنفقته المشروعات في الأغراض الرأسمالية 24.6 بليون دولار. أى ما يزيد بمقدار 11.3 بليون دولار على دخلها من الأرباح غير الموزعة. ولا تمثل هذه الزيادة بالطبع خسارة، بل على العكس من ذلك حققت المشروعات أرباحاً خيالية في سنة 1946، ولكن العجز

الموضح بهذا الجدول يعكس حقيقة هامة أخرى، وهي أن هذه المشروعات كانت تحصل على ما يلزمها من المال إما بالاقتراض أو بإصدار أسهم جديدة. وتلك الزيادة ممثلة في بند فائض المستهلكين المدخر. أما الجزء الآخر من هذا الفائض فقد استغل في شراء الرهون العقارية والسندات الحكومية وسندات المشروعات التى حصلت هذه المشروعات عن طريقها على المال الإضافة اللازم للتوسع في الاستثمار.

كما أنه لا يغرب عن البال أن هناك جزءاً من هذه الأموال المدخرة لم يستثمر داخل البلاد وإنما استثمر بالخارج. وقد أدرج هذا الجزء تحت باب "الدولى" ونحن لا نهتم هنا بكل ما أنفق في الخارج أو بكل من أسهم في دخلنا من الأجانب ولكنا نهتم بالفرق بين هذين المجموعين. ولقد استثمرنا في الخارج أكثر مما استثمر الأجانب لدينا بمقدار 4.8 بليون دولار وهذا المبلغ يمثل في الظروف العادية زيادة في ديوننا قبلهم وهو ما يعرف بالاستثمار. وما دام قد تم التنازل عن جزء كبير من هذا المبلغ سنة 1946 فقد صار بدا أن يثبت في الجدول السابق ما كان يمثل نقوداً يجب احتسابها.

وآخر أبواب هذا الجدول هو باب الحكومة أدرجت فيه جميع الأموال التي تم تحصيلها بمعرفة الوحدات الحكومية في البلاد وجميع ما أنفقته من أموال. وهذا لا يتضمن أى تكرار لأن الضرائب والمبالغ الأخرى التى دفعت إلى الحكومة بواسطة المستهلكين سبق استبعادها عند

تحديد دخولهم الممكن التصرف فيها، كما أن الضرائب التى سددتها المشروعات ثم حجزها عند المصدر قبل تحديد الأرباح وتوزيعها.

وبذلك تكون الحكومة قد حصلت على 56.5 بليون دولار وأنفقت 55.2 بليون دولار. أما الفائض وقدره 1.3 بليون دولار فقد رحل إلى العمود الأخير من الجدول. والمبالغ التي تنفقها الحكومة تجد طريقها إما إلى المستهلكين مباشرة في صورة مرتبات وأجور، وإما إلى المشروعات مقابل سلع وخدمات. وجزء كبير من هذا المبلغ الأخير ترده المشروعات ثانية إلى المستهلكين والباقى يظهر كأرباح غير موزعة.

وبإلقاء نظرة على العمود الأيسر من هذا الجدول- وهو الذى يوضح العجز أو الزيادة في النفقات لكل بند رئيسي- يتضح أنها متوازنة تماماً وأن مجموعة الجبرى يساوى صفراً. كما يتضح أن المستهلكين من الأفراد والحكومة أنفقوا أقل مما حصلوا عليه، واستعمل جزء من هذا الفائض أو المدخر لزيادة الاستثمار في المشروعات الداخلية، وجزء في الاستثمارات الخارجية.

ويلاحظ أن العمود الأيسر لا يشمل كل الاستثمارات، إذ قبل تحديد مقدار زيادة الإنفاق على الدخل بالنسبة للمشروعات وترحيلها إلى العمود الأخير تجمع لدينا منها 13.3 بليون دولار. وبمراعاة هذا المبلغ يكون إجمالى ما أنفق على الاستثمار هو 29.4 بليون دولار بدلاً من الـ16.1 المشار إليها. وهذا هو نفس المقدار الذى ادخر، إذ لابد أن يتساوى الادخار والاستثمار في مثل هذا الجدول كما نعلم.

استخدام الميزانية

في أوائل عام **1947** عندما تم جمع أرقام الميزانية السابقة كان اهتمام كل إنسان في ذلك الوقت موجهاً إلى الحد من التضخم وبالتالى إلى إيقاف الارتفاع العام في الأسعار. وكان الهدف الرئيسى هو منع الطلب الإجمالى من الازدياد، إذ عندما لا يجد بعض الناس إلا القليل لإنفاقه، وعندما يرغب الكثيرون في تنمية دخولهم فإن أية زيادة في مجموع الدخل يؤدى حتماً إلى ارتفاع الأسعار.

وهنا يأتى دور الكم في الإنتاج، والمعروف أن النقود تنفق على السلع والخدمات، فلو أمكن زيادة الإنتاج فإنه من الممكن أن يزيد الانفاق بنفس النسبة دون حاجة إلى مضاعفة الأسعار. إلا أن هناك حدا للمدى الذي يمكن أن تصل إليه الزيادة في الإنتاج فى فترة معينة وبقدر معين من العمل، ففى سنة **1946** لم يكن هناك عدد كاف من العاطلين لاستخدامهم، فإذا كان يمكن أن يقال إن هذه السنة تميزت بكثرة الاضطرابات العمالية، وأن تقليل هذه الاضطرابات يؤدى إلى زيادة ساعات العمل الفعلية، وإن الاختراعات الجديدة في ميدان الآلات وازدياد مهارة العمال في استخدامها أدت إلى زيادة الكفاية الإنتاجية.. إذا كان يمكن أن يقال ذلك فإن الإنتاج حسب تقدير بعض الاقتصاديين في سنة **1947** لم يكن ليزيد بأكثر من **5%** على سنة **1946**. وعلى العموم فمهما بلغ إنفاق الأفراد فإنهم لن يستطيعوا أن يشتروا سلعاً أكثر مما تم إنتاجها فعلاً. وعليه فإن من الأفضل إذن أن نحتفظ بإجمالى الإنفاق كما

هو عليه دون زيادة طالما أن أية زيادة في المنتج في هذه الحالة تعنى هبوطاً في الأسعار.

ومن المبادئ الأوليى في علم الاقتصاد أن الأسعار تميل إلى الارتفاع إذا زاد الطلب على العرض، وفي مثل هذا النوع من الميزانيات الاجتماعية التى تمثل المجتمع كوحدة، يمثل إجمالى الطلب النفقات الكلية. وما هذه إلا أسماء مختلفة لشئ واحد، وقد لا يحتاج المرء إلى معرفة قانون العرض والطلب، لكى يرى أنه لو كانت هناك نقود كثيرة لتنفق على نفس الكمية من السلع فإن أسعارها ستميل إلى الارتفاع.. فهذه ضرورة حسابية إذ لو دفعت مثلاً 60 دولاراً ثمناً لبدلتين لكان متوسط ثمن البدلة 30 دولاراً، أما لو دفعت في العالم التالى 80 دولاراً فيهما لكان متوسط ثمن البدلة 40 دولاراً.

والآن دعنا نلق نظرة على الجدول لنرى مصدر ارتفاع الأسعار. يعتقد كثير من الناس أن ارتفاع الأسعار ينجم عن ارتفاع الأجور، ويعتقد البعض الآخر أن سببه هو الأرباح الكثيرة التي يأتى بها المزارعون وتنفيذ المشروعات التجارية. وثمة آخرون يرون أن السبب هو زيادة الطلب الخارجى على السلع الأمريكية. غير أن الحقيقة الهامة التي يجب ألا تغرب عن بالنا هى أن ارتفاع الأسعار نتيجة هذه الأسباب جميعاً، فكل باب من أبواب الإنفاق أسهم في ارتفاع الأسعار.

وقد يزيد ما ينفقه المستهلكون على إنفاق أية مجموعة أخرى، ولكن الأجور ليست المصدر الوحيد لدخول هؤلاء المستهلكين، فهناك الدخول

من توزيعات الأوراق المالية ومن إيجارات العقارات ومن أرباح الاستغلال الزراعى وارباح المشروعات التجارية وفوائد الاستثمارات الخاصة. وإذا تجاهلنا مؤقتاً الضرائب التى يجب أن تخصم للوصول إلى صافى ما يمكن التصرف فيه من الدخل نجد أن دخل الإيجارات العقارية بلغ 6.9 بليون دولار ومن أرباح الأسهم 5.6 بليون دولار، فلو فرض أن الأجور جمدت فإن أية زيادة في أحد هذه البنود سزيل آثار هذا التجميد.

وعلى العموم فإن أحد المنافذ الهامة التي يمكن عن طريق ضبطها التحكم في تدفق الإنفاق هو إنفاق المستهلكين، وأوضح سبيل لذلك هو التحكم في الأسعار، فما دام المستهلكون لا يدفعون أكثر لكل وحدة من وحدات الإنتاج فلن يزيد إنفاقهم ما لم تكن هناك سلع كثيرة لشرائها، ولكن على فرض أن دخولهم زادت فما مصير هذه الزيادة؟ من الواضح أنهم سوف يدخرونها وفي هذه الحالة من المحتمل أن تستثمر داخل البلاد (بمعنى إنفاقها على السلع الرأسمالية) أو قد تستثمر أو توهب للخارج، وهذا يعمل على زيادة إنفاق الدول الخارجية.

وحتى إذا تجاهلنا السوق السوداء التي تحد من أثر التحكم في الأسعار فإن من الواجب أن نتحكم في الدخول حتى يتسنى لنا التحكم في الطلب. وعلى ذلك فليس المهم تحديد الأسعار فحسب، ولكن المهم هو الحد من ارتفاع المرتبات والأجور، وكذلك وضع القيود على الإيجارات العقارية.

ثم ماذا عن دخول المشروعات التجارية؟ إذا أمكن إجراء تحديد للأسعار فإن أرباح هذه المشروعات سوف يحدد تلقائياً، فدخل المشروعات التجارية يحدده عاملان: الأول كمية ما ينتج من السلع للبيع، والثانى هو السعر الذى تباع به هذه السلع. ولما كان من غير المتيسر زيادة كمية السلع التي تعرضها هذه المشروعات للبيع فإن تجميد الأسعار حينئذ سيمنعها من الحصول على أرباح أكثر إلا إذا خفضت أجور عمالها... الأمر الذي يجعل الدخل من العمل ينكمش بكمية مساوية، وبالمثل فإن تجميد أسعار المنتجات الزراعية يمنح أرباح المزارعين من الزيادة.

هذا وقد هدرت سياسة تحديد الأسعار في سنة **1946** إلا أنه في سنة **1947** طلب من ذوى المشروعات التجارية ألا يرفعوا أسعارها، ومن العمال ألا يتطرفوا في زيادة الأجور. وعندما كان يضطر إلى زيادة بعض الأجور، كانت المشروعات التجارية تنصح بامتصاص هذه الزيادة في التكلفة.. إما بزيادة كفايتها التي تساعد العمال على زيادة إنتاجهم أو بقبولها تخفيضاً في أرباحها.

كيف يمكن الحد من إنفاق الدول الأجنبية في الولايات المتحدة؟ لو لم يكن صافى الطلب الخارجى يمثل نسبة قليلة إلى مجموع الطلب الإجمالى بالنسبة لهذا البلد لأمكن الاعتماد عليه في السيطرة على التضخم. ولكنه ليس من الحكمة لأسباب أخرى لا محل لذكرها هنا الحد من إنفاق الدول الأجنبية في الولايات المتحدة.

وأخيراً نصل إلى بند مصروفات الحكومية، وهو بند خداع أساء كثير من الناس فهم تأثيره، ولقد جرى العرف على "أنه للحد من التضخم يجب الحد من إنفاق الحكومة" ولكن علينا أن نتذكر في هذه الحالة أن مصروفات الحكومة مصدرها الضرائب التى تقتطع بدورها من دخول الأفراد والمشروعات التجارية، مما يترتب عليه تخفيض إنفاق المشروعات والأفراد. وعلى ذلك فإن تخفيض الضرائب في مثل هذه الحالة لن ينجم عنه إلا ترك أموال أكثر في أيدى الأفراد والمشروعات لإنفاقها. وبديهى أن هذا لن يخفض الإنفاق الكلى إلا بقدر ضئيل.

ولكن إذا قامت الحكومة بتخفيض مصروفها بدون تخفيض الضرائب فإن ذلك قد يخفض من الأسعار، فالعنصر الهام هنا هو الفرق بين نفقات الحكومة وإيراداتها أى الفائض النقدى.

ولكن ما هو مصير مثل هذا الفائض الحكومى؟ قد يقرض للخارج وفي هذه الحالة سيكون من العوامل التى تعمل على زيادة الطلب، أو قد يستخدم في استهلاك السندات الحكومية التي بيد الأفراد أو المنشآت التجارية وهؤلاء سيعمدون إلى إنفاق ما يحصلون عليه من الحكومة من هذا السبيل، أو قد يستخدم كذلك في تخفيض الائتمان المصرفى وفى هذه الحالة ستكون هذه الزيادة وكأنها قد تلاشت في الهواء. وهذه هى إحدى أسرار النظم المصرفية التي سنتناولها بالبحث في الفصول القادمة. وتعتبر المحافظة على زيادة مقبوضات الحكومة على مصروفاتها خير طريق لمحاربة التضخم،

فالحكومة في مثل هذه الحالة تحصل على الأموال من الأفراد ولكنها لا تردها إليهم ثانية.

ماذا حدث سنة 1947؟

نعلم أن جماح التضخم لم يكبح تماماً في سنة 1947، وكل ما حدث أنه اتخذ صورة أخرى من صوره. وأكثر ما يصدق ذلك على الأشهر الستة الأخيرة من هذه السنة حيث كانت الرقابة على الأسعار غير محكمة تماماً، كما لم تنج الجهود التى بذات للمحافظة على الأسعار المنخفضة بطريقة اختيارية، فقد كانت الأجور في ارتفاع وضغط الطلب الأجنبى على السلع الأمريكية في ازدياد، وفي نفس الوقت لم يزد الإنتاج إلا بحوالى 5% على ما كان متوقعاً. ونورد فيما يلى المستويات السنوية التى على أساسها كانت الوحدات الاقتصادية المختلفة قد قبضت وأنفقت النقود في النصف الثاني من سنة 1947 بمقارنتها بعام 1946:

- **ارتفع دخل المستهلكين الذي يمكن التصرف فيه من 158.4 بليون دولار في سنة 1946 إلى 180.8 بليون دولار.**
- **ومن هذا الدخل أنفق المستهلكون 169 بليون دولار مقابل 143.7 بليون دولار في سنة 1946.**
- **ارتفع فائض دخل المشروعات التجارية من 13.3 بليون دولار إلى 17.8 بليون دولار وكانت الأموال المستثمرة 31.7 بليون دولار مقابل 24.6 بليون.**

- أما صافى الاستثمار الخارجى فبلغ 8.2 بليون دولار مقابل 4.8 بليون.
- متحصلات الحكومة من الأفراد بلغت 58.7 بلين دولار بدلاً من 56.5 بليون.
- أما مدفوعاتها لهم فانخفضت إلى 52.7 بليون دولار بعد أن كانت 55.2 بليون.

والجدير بالذكر من هذه المقارنات أن الإنفاق الحكومى وحده هو الذى هبط من بين المفردات الأخرى، وفي نفس الوقت تلاحظ زيادة طفيفة في متحصلاتها. ولذا تعتبر الحكومة العامل الوحيد ذا الأثر الفعال في تخفيض الطلب، وبالتالى في الحد من التضخم النقدى. وهذا بعد المنفذ الوحيد الذي أغلق قليلاً في وجه التدفق النقدى. وقد أمكن التوصل لهذه النتيجة بسبب عدم تخفيض الضرائب، لأنه لو تم ذلك لزاد بالتبعية دخل المستهلكين الذي يمكن التصرف فيه وكذا دخل المشروعات التجارية، ولأصبح من المحتمل ضياع أثر تدخل الحكومة بتخفيض إنفاقها للحد من الطلب الكلى.

ومما يلفت النظر أيضاً أن الفرق بين ما حصل عليه المستهلكون وما أنفقوه كان في تضاؤل مما ترتب عليه انكماش مدخراتهم الجارية من 14.8 بليون دولار في سنة 1946 إلى معدل سنوى بلغ 11.8 بليون دولار في النصف الأخير من سنة 1947. أما تلك الزيادة التي ظهرت في

الاستثمار فلم يتم تمويلها من مدخرات الأفراد، بل تم من الأرباح غير الموزعة في المشروعات التجارية.

إلى متى ينتظر أن يستمر هذا الاتجاه؟ من المؤكد أنه قد يجئ الوقت الذي يضيق فيه المستهلكون ذرعاً بارتفاع الأسعار فيقومون بالتوقف عن التقليل من مدخراتهم ويعمدون بدلاً من ذلك إلى الإقلال من مشترياتهم. وتكون النتيجة هبوطاً في أرباح المشروعات التجارية لتأثرها بهذا الاتجاه. وإذا استمر هذا الهبوط فقد ينجم عنه الكساد والبطالة، وذلك إذا لم تسارع الحكومة بعكس سياستها بزيادة إنفاقها على متحصلاتها. وهذه النتيجة لم تؤسس على نظرية التمويل بالعجز فقط ولكن توصل إليها بعد فحص كامل للأرقام الفعلية لهذا الإنفاق.

مقارنة بما كانت عليه الحال قبيل الحرب

من المعلوم أن كلا من الدخل القومى والإنفاق كانا أكبر بكثير بعد الحرب عما كانا عليه قبلها، ولكن من الأفضل مناقشة حجم الإنفاق الخاص بكل مجموعة من مجموعات الإنفاق. هذا وقد عدلت هذه الأرقام لإزالة أثر الزيادة في الأسعار، وبذلك يمكنها أن توضح بطريقة تقريبية التغيرات الفعلية في كمية المشتريات.

ويتضح أن مشتريات المستهلكين في سنة **1947** زادت بحوالى **48%** على ما كانت عليه في سنة **1939**.

اما الاستثمار المشروعات التجارية الجديدة فقد زاد في سنة **1947** بحوالى **170%** على ما كان عليه في سنة **1939**.

وبينما ازداد صافى الاستثمارات الخارجية بنسبة أكبر من نسب الزيادة السابقة فإنه ابتدأ في سنة **1939** بمستوى منخفض جداً لدرجة أن الزيادة المطلقة أصبحت غير كبيرة إذا ما قورنت بالزيادات المطلقة في البندين السابقين.

أما الحكومة فقد كان لديها فائض بعد الحرب بعد أن كانت تعانى عجزاً قبل الحرب، وعلى ذلك فإن من الصعب إجراء مقارنة بالنسبة المئوية بين الفترتين. ولكن يمكننا أن نقول إن الحكومة لم تسهم في زيادة حجم الطلب في سنة **1947** كما كان شأنها في سنة **1939**.

ومهما كانت احتياجات الأمة لرءوس أموال جديدة فإنه يمكن القول إنه أمكن جمع الكثير منها في سنة **1947** بصورة أسرع مما كان قبل الحرب، إذ أن أثر التضخم الناجم عن توسع الاستثمارات في المشروعات التجارية أشد من ذلك الذى نجم عن زيادة طلب المستهلكين، وقد استمر هذا الاتجاه في عام **1948**.

وحتى لو لم يبدأ المستهلكون في تقليل مشترياتهم بسبب ارتفاع الأسعار فإن احتمال صور المشروعات التجارية إلى نهاية برامجها الاستثمارية لما بعد الحرب يؤدى إلى انكماش الإنفاق على الاستثمارات الجديدة. وقد يكون ذا الانكماش كافياً لإيقاف التضخم، ولكن الأمر قد

يتعدى ذلك فتنتشر البطالة ما لم يقابل هذا الانكماش زيادة في الإنفاق من جانب الحكومة.

فالفائدة الكبرى للميزانية الاقتصادية للدولة هي أنها تجعل في الإمكان الوصول إلى تقدير مدى هذه الاحتمالات قبل حدوثها. وعلى هذا تكون هي الأداة التي يمكن أن تستخدم للحد من حدوث التضخم أو البطالة وذلك إذا استطعنا أن نفهمها على مجالها الصحيح، وكنا على استعداد لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

الفصل السابع

كيف تظهر النقود وتختفى؟

النقود– على ما رأينا– تدور وتدور، فمن المستهلكين إلى المشروعات والحكومة ثم من المشروعات والحكومة إلى المستهلكين ثانية. (والنقود هنا بمفهومها الواسع الذى يشمل ودائع البنوك التى تسحب بالصكوك والعملات النقدية وأوراق النقد).

كذلك رأينا أن مجموع الإنفاق في فترة معينة يجب أن يتساوى مع مجموع الدخل في نفس هذه الفترة، ولكن إذا كان من المفروض أن يتساوى مع مجموع الدخل في نفس هذه الفترة، ولكن إذا كان من المفروض أن يتساوى دائماً مجموع الإنفاق (بما فيه الاستثمار) مع مجموع الدخل أو العكس، فكيف يمكن إذن أن يتغير الدخل والإنفاق؟ أو كيف يتسنى الدخل الذى يحدد الطلب أن يزيد أو ينقص. إن التجارب التي مرت بنا تقرر إمكان حدوث ذلك.

والواقع أن هذه المشكلة تشابه تلك التى أثارها منذ عدة قرون الفيلسوف الإغريقي "زينون" عن الحركة، والتي يمكن تصويرها الآن بطريقة حديثة بأن نفترض أنك أعطيت آلة تصوير ذات عدسة وحاجز ضوء سريعي الحركة وأخذت بها صورة لأحد عدائي مائة الياردة وهو منطلق،

فهذه الصورة سوف تظهر هذا العداء دائماً في وضع معين، ولا عبر مطلقاً في هذا الشأن باللحظة التي التقطت فيها هذه الصورة لأنها ستظهره دائماً ساكناً في نقطة ما. حتى الفيلم السينمائي المتحرك، فهو لا يخرج عن كونه عدة صور متتابعة للعداء في سلسلة من النقط الثابتة. فكيف تسنى لهذا العداء أن ينتقل من نقطة إلى أخرى؟ ومن أين تأتى الحركة؟

للإجابة عن هذا السؤال يمكن القول إننا من أجل الحصول على صورة واضحة للعداء قمنا عمداً بالحد من الحركة على قدر الإمكان، لأننا إذا تركنا الحاجز الضوئى مفتوحاً حصلنا على تسجيل للحركة كما أردنا، ولكن صورة العداء كانت ستظهر مهتزة. وهذا هو نفس الأمر بالنسبة لإحصائيات الدخل والإنفاق فكلاهما يتغير فعلاً من يوم لآخر وما علينا إذا أردنا الحصول على صورة واضحة لهما إلا أن نأخذ هذه الصورة في لقطة سريعة تغطى فترة معينة.

كما أنه في حالة النقود يتعين علينا أن نقف على مصدر التوسع أو الانكماش الذي يطرأ عليها حينما يتغير حجمها.

الحكومة من حيث هى مصدر للنقود

تستطيع الحكومة بكل سهولة أن تزيد من كمية العملات الورقية والمعدنية بصرف النظر عن كمية الإنتاج حتى ولو كانت هناك قاعدة ذهبية للعملة.

ففي مناسبات كثيرة في الأزمان السابقة كان المعدنيون الذي يحصلون على الذهب عند اكتشاف مناجمه يبيعونه للحومات بقيمة نقدية ثابتة، كما كان يترتب عليه زيادة في كمية النقود المتداولة وبالتالى التضخم. ولكن إذا تركت الدولة قاعدة الذهب أو القاعدة المعدنية ففي إمكانها أن تقوم بدفع مصروفاتها بمجرد طباعة نقود جديدة كما حدث كثيراً من قبل.

وفي نفس الوقت توجد طرق مختلفة يمكن للحكومة أن تلجأ إليها لتقلل من كمية النقود المتداولة، وإن كانت هذه الطرق صعبة وقلما يلجأ إليها، فمثلاً عن طريق زيادة الضرائب يتجمع للحكومة فائض كبير يمكنها من أن تقدم كمية من أوراق البنكنوت المتجمعة لديها، أو يمكنها أن تحبس أى نوع من أنواع العملة عن التداول، كما أنه من المتيسر لها أن تعلن عن إلغاء أية عملة متداولة في تاريخ معين وأن يتم استبدالها بمعرفتها بقيمة أقل من قيمة العملة الملغاة.. وذلك بأن تدفع مثلاً دولاراً واحداً فقط مقابل دولارين، وكثيراً ما تتبع هذه الطريقة المسماة بطريقة التخفيض الجبرى بعد الحروب.

كما يمكن للحكومة إتباع سياسة التضخم إذا لم تستطع أن تحصل من الجمهور على إيرادات تكفى لتغطية التزاماتها، فهى في هذه الحالة تلجأ إلى تغطية هذا العجز عن طريق التوسع في عرض النقود. ومن الخطأ الاعتقاد أن مثل هذه العملية تؤدى إلى سرعة ارتفاع الأسعار، لأنه طالما كانت هناك بطالة أو قدرة إنتاجية صناعية عاطلة فإن هذه الزيادة في كمية النقود كفيلة بأن تزيد من الإنتاج والعمل دون أى ارتفاع كبير في الأسعار،

إلا إذا وصلنا إلى تشغيل هذه الطاقة الإنتاجية إلى قرب طاقتها. وفي هذه الحالة فقط يكون نمو وسائل الدفع أسرع بكثير من نمو الإنتاج. فخلال فترات الحروب يقل عادة عروض العمل بسبب الخدمة العسكرية وفي نفس الوقت يزداد الطلب على الأسلحة والذخائر والتموين زيادة كبيرة مما يصل بالإنتاج إلى طاقته القصوى، فإذا لم تقم الحكومة في هذه الحالة بتغطية نفقاتها مما تحصله من الجمهور– وهو ما لا تكاد تفعله الحكومات أبداً أيام الحروب– نجد أن النقود تزداد بسرعة أكبر من ازدياد السلع والخدمات المنتجة.

البنوك مصدر للنقود

لا تعتبر الحكومة في الاقتصاد الحديث هى المصدر الوحيد للنقود، فقد يحدث أن يقترض فرد ما من أحد البنوك، وهو في هذه الحالة يحصل على قوة شرائية لم تكن متوفرة لديه أو لدى غيره من قبل. فإذا اتسعت هذه القروض المصرفية في مجموعها بسرعة أكبر من سرعة سدادها فإن عرض النقود (أو الودائع) يزداد، أما إذا سددت هذه القروض في جملتها أسرع مما يتوسع فيها فإن عرض النقود يقل بلا شك.

قد يبدو هذا الكلام غير مستساغ لمن لا إلمام لهم بأعمال البنوك، فالذى يفترضه الناس عادة أن شخصاً ما يودع في بنك ما يزيد على حاجته من النقود. ولكن كيف يتيسر للبنك أن يعرض نقوداً لم تكن موجودة من قبل؟ إن هذا ممكن الحدوث بل يحدث فعلاً، وعلى من يريد التثبت من

هذه الحقيقة أن يطلع على الجداول الواردة بنشرة البنك المركزى ليرى مدى التغير في مجموع القروض المصرفية من وقت لآخر.

والواقع أن السبب الرئيسى في زيادة الودائع هو زيادة الاقتراض، إذ أن الاتجاه عادة يكون من القروض إلى الودائع أكثر مما هو العكس، فحينما يقترض شخص من أحد البنوك فإن هذا البنك يقوم بقيد ناتج هذا القرض في حساب ودائعه. فإذا فرض وخفض هذا الشخص وديعته يسحبه شيكات مثلاً، فإن القيمة التى سحبت بها هذه الشيكات تزداد بها ودائع البنك نظراً لإضافتها في حسابات هؤلاء الذين سحبت هذه الشيكات لفائدتهم. وعلى ذلك ستظل النقود المقترضة في التداول سواء في صورة ودائع أو عملات. أما إذا نقص مجموع القروض في البنوك فإن الودائع (أو العملة) ستنكمش في هذه الحالة بمقدار ما نقص من مجموع القروض. وتجدر الإشارة هنا إلى أن معظم المدفوعات أصبحت تتم حالياً في الولايات المتحدة عن طريق الشيكات أكثر مما تتم عن طريق العملات، ففى يناير سنة 1948 كانت مجموع ودائع البنوك حوالى 145 بليون دولار بينما كانت العملة المتداولة خارج البنوك حوالى 26 بليون فقط أى بنسبة 6: 1 تقريباً.

ولما كانت البنوك لا تتوقع أن يسحب كافة المودعين أموالهم في وقت واحد، فإن هذا يكنها من أن تقرض من النقود أكثر مما تحتفظ. وقد دلت التجارب على أنه في إمكان أى بنك في الظروف المادية– دون المساس باحتياطياته النقدية– أن يقرض ما يربو على 100 ألف دولار

فقد. إذا كان تحت يده 10 آلاف دولار فعندما يسحب بعض الأفراد نقوداً من أحد البنوك نجد آخرين يودعونها. ويقوم الاحتياطى النقدى في هذه الحالة بدور حد الأمان. وإجمالى هذه المسحوبات والإيداعات النقدية لا تتمثل في عملات نقدية ولكن في قيودات دفترية، فإذا انخفض هذا الاحتياطى إلى 7500 دولار مثلاً فإنه يجب على البنك أن يعمل على تخفيض قروضه إلى 75 ألف دولار، ولذا نجد أن القانون قد جعل الحد الأعلى للقروض بما يتناسب مع هذه الاحتياطيات النقدية. وإن كانت البنوك نظراً لخبرتها الطويلة قد رأت أن مصلحتها إتباع مثل هذا الإجراء حتى ولو لم يصدر مثل هذا القانون.

من المعلوم أن المؤسسات تزداد حاجتها إلى الافتراض من البنوك إذا أخذ إنتاج السلع في الإطراد وبالتالى تم استخدام اكبر عدد من العمال. ولكن ليس هناك ما يؤكد أن البنوك حينما تتوسع في الإقراض وبالتالى يزداد الطلب، يتضاعف إنتاج السلع والخدمات بنفس الكمية، لأنه من الممكن أن تظل القروض في ازدياد حتى ولو وصلت الدولة إلى أقصى طاقاتها الإنتاجية في حدود المتاح لها من المواد والآلات والعمال. كما أن حاجة المؤسسات إلى مزيد من المال لدفع قيمة السلع وأجور العمال لا يعنى دائماً أن الإنتاج والعمل يزدادان بالتبعية، وهذا لا يعنى في بعض الأحيان أكثر من أن الأسعار قد ارتفعت.

وفي أية فترة من فترات التضخم تكون العلاقة بين الأسعار والائتمان المصرفى مشابهة إلى حد كبير لما يحدث من تفاعل داخل الصاروخ

العسكرى الجديد، فهذا الصاروخ يعمل عن طريق خروج غاز من مؤخرته في درجة حرارة عالية تتولد من اتحاد الهواء المضغوط بالكيروسين المشتعل أو أية مادة مشتعلة أخرى. وعندما يأخذ هذا الصاروخ طريقه في الجو يزيد من سرعته ضغط الهواء وكلما زاد هذا الضغط زادت قوة الصاروخ. ولهذا السبب يمكن أن يقال عن هذه الصواريخ إنها كلما ازدادت سرعتها اكتسبت قوة جديدة لتزداد سرعتها ثانية. وبطريقة مشابهة نجد أن التوسع في القروض المصرفية دون رقابة يرتفع بالأسعار وهذه الأسعار المرتفعة تتطلب بدورها زيادة في الائتمان المصرفى.

ومن ناحية أخرى ليس ثمة ما يضمن أن القروض المصرفية عندما تنخفض تصل فقط إلى الحد الذي يكفل المحافظة على مستوى كاف من الطلب لتشغيل كافة الأيدى العاملة لأقصى طاقة إنتاجية ممكنة. فمثلاً لو كان لديك مصنع لإنتاج أجهزة الغسيل طاقته الإنتاجية مائة جهاز يومياً يحتاج لإنتاجها خمسة آلاف عامل، وهبطت مبيعاتك إلى ثمانين جهازاً فقط للزم لإنتاجها أربعة آلاف عامل. وفي هذه الحالة يمكنك أن تعقد قرضاً من البنك لإنتاج كمية أكثر من الغسالات، فإذا كنت مديراً حريصاً فإنك لن تقدم على عقد مثل هذا القرض لتنتج أكثر مما يمكن بيعه، أما إذا لم تكن كذلك فإنك لن تحصل على القرض من البنك على أية حال.

البنوك المركزية وعرض النقود

في كافة الدول المتقدمة يوجد نوع من المؤسسات يقوم للبنوك بنفس الدور الذى تقوم به البنوك بالنسبة للجمهور في إقراضهم للنقود. وهذه الحقيقة

تجعل من الممكن السيطرة إل حد ما على التوسع أو الانكماش في كمية النقود.

والنظام القائم في الولايات المتحدة يجعل من البنوك الفدرالية بنوكاً مركزية وعددها اثنا عشر، يقوم كل منها بمهمته في ضاحية من ضواحى البلاج، ولكنها جميعاً تخضع لرقابة مجلس موحد من محافظى البنوك. وهذا النظام يختلف من النظام في البلاد الأخرى حيث يوجد بنك مركزى واحد للدولة مثل بنك انجلترا وبنك فرنسا.

ويتعين على كل بنك أمريكى منضم إلى نظام البنوك الفدرالية (كافة البنوك الأهلية يجب أن تخضع لهذا النظام وأيضاً عدد كبير آخر من بنوك الولايات) أن يودع جزءاً محدداً من احتياطياته لدى البنك المركزى (الفدرالي) المشرف على ضاحيته محتفظاً بما يكفيه من النقود لعملياته اليومية. وبذلك يمكنه أن يقترض من البنك المركزى ما يحتاج إليه لإقراض عملائه. ومن الطبيعى أن الحد الأقصى لما يمكن أن تقترضه هذه البنوك يحدد بما لها من احتياطيات لدى البنك المركزى.

ولقد حولت الحكومة مجلس إدارة البنوك الفدرالية سلطة إصدار النقود الورقية. وباستعراض هذه النقود نلاحظ أن معظمها باستثناء ما هو من فئة الدولار والدولارين والخمسة الدولارات معنونة باسم أوراق البنك الفدرالى. وهذا هو نوع النقود الورقية التي يحصل عليها أحد البنوك عندك يقترض من البنك المركزى.

وعلى أى بنك يريد الاقتراض من البنك المركزى أن يقدم له ضماناً للقرض. وهذا الضمان إما أن يكون ذهباً وإما أن يكون سندات إذنية وكمبيالات موقعاً عليها من رجال الأعمال أو المزارعين الذين يقدم إليهم البنك هذه القروض. ومعنى ذلك أن هذه البنوك يمكنها أن تستمر في عملية الاقتراض دون أن يؤثر ذلك في كمية عرضها من النقود، فما عليها إلا أن تظهر ما لديها من الأوراق التجارية وترسلها إلى البنك المركزى لتتسلم في مقابلها ما يكفى لأن تقرض نفس قيمتها مرة أخرى. وبالطبع يجب على هذه البنوك أن تدفع للبنك المركزى فائدة على قروضها منه، وهذه تكون عادة بسعر يقل عن السعر الذي يتعامل به هذا البنك مع عملائه. وسعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزى من هذه البنوك يسمى سعر الخصم. وعن طريق هذا السعر يمكن للبنك المركزى أن يغير في كمية الإقراض. فإذا ارتفع هذا السعر قل الإقراض، أما إذا انخفض فإن ذلك يعمل على تشجيع التوسع في حجم الائتمان، أى أن التغيرات في سعر الخصم تعتبر أحد الأسلحة الهامة في يد البنوك المركزية للتأثير في حجم النقود.

والواقع أن هناك سلاحاً آخر أقوى من ذلك بكثير في يد البنوك المركزية، هو عملية شراء أو بيع الأوراق المالية. فإذا افترضنا أن بنكاً مركزياً اشترى سنداً حكومياً قيمته ألف دولار (غير مسموح لهذه البنوك أن تشترى أوراق المشروعات الخاصة) من أحد البنوك، فإن مجرد سداد قيمة هذا السند يعطى للبنك البائع في الحال ألف دولار زيادة سواء كانت نقداً أو وديعة طرف البنك المركزى، أى أن احتياطية قد زاد بنفس المبلغ

وبالتالى يمكنه أن يقرض أموالاً أكثر. أما إذا حدث وكان بائع هذا السند أحد الأفراد أو الشركات فمن المتوقع غالباً أن يودع البائع هذا المبلغ المتحصل عليه في أحد البنوك مما يترتب عليه في النهاية أيضاً زيادة احتياطى هذا البنك. فمن هذا يتبين أن عملية شراء أو بيع الأوراق المالية يبدؤها البنك المركزى. أما عملية الخصم فمصدرها البنوك الأعضاء.

وبالعكس عندما يبيع البنك المركزى أوراقاً مالية فإن النقود أو الشيكات المدفوعة بواسطة المشترين تعمل على إنقاص احتياطى البنوك الأخرى وبالتالى تقلل من قدرتها على منح القروض، خاصة إذا علمنا أن أى تغيير في حجم احتياطيات هذه البنوك يؤثر في مقدار القروض التى يمكنها تقديمها بما يساوى ستة أمثال هذا التغير.

وليس معنى هذا أن قدرة البنوك المركزية على التأثير في عرض النقود لا حد لها، فهناك حدود لذلك.. فيجب مثلاً ألا يزيد مجموع القروض والعملات المتداولة أو التى يملكونها على أربعة أمثال ما لديها من احتياطى الذهب. وكذلك من المعروف أن هذه البنوك تستطيع أن تزيد من احتياطيات البنوك الأعضاء لديها عن طريق شراء السندات، ولكن قد لا تقوم هذه البنوك الأعضاء بإقراض الجمهور مبالغ أكبر من هذه الزيادة في الاحتياطيات وبذلك لا تتأثر كمية النقود. وعادة لا تقرض هذه البنوك كل ما يسمح لها القانون بإقراضه خاصة في أوقات الكساد، فالمنشآت الصناعية والتجارية التي تحتاج إلى هذه النقود أو ترى أنه يمكن الاستفادة منها بتوظيفها بطريقة مربحة لن ترضى أن تحصل على قروض بالشروط التى

تكون مفروضة في ذلك الحين. وكذلك في أوقات الرخاء حين يزداد الطلب على القروض، فإن البنوك المركزية يمكنها أن تحد من عملية الإقراض عن طريق بيع السندات. وحتى في هذا الوقت إذا تصادف أن تدفقت كمية من الذهب إلى داخل الدولة سداداً لقيمة صادراتها، فإن البنوك التي تتسلم هذا الذهب تزداد احتياطياتها بكمية مماثلة، وبذا يمكنها أن تقاوم القيود التى قد تفرضها عليها مبيعات البنك المركزى (يتعين على هذه البنوك أن تسلم ما تحصل عليه من ذهب إلى البنوك المركزية ولكن قيمتها بالطبع تعلى لحسابها).

قدرة الحكومة على زيادة الائتمان المصرفى

تستطيع الحكومات أن تزيد من كمية النقود عن طريق طبعها، ولكن معظم الحكومات الحديثة أصبحت الآن لا تنحو هذا النحو لفجاجته. ففى أوقات الكساد أو الحروب عندما تضطر الحكومة إلى أن تنفق أكثر مما تحصل عليه، فإنها تلجأ إلى اقتراض النقود مقابل إعطاء المقرض ورقة أو سنداً. وقد يبدو لأول وهلة أن هذه الطريقة لا تعدو أن تكون عملية تجارية عادية ولا تثير القلق الذي تثيره عملية طبع الحكومات لكميات من النقود لدفع مطلوباتها، لأنه إذا كان المقرض فرداً أو شركة وقام بدفع قيمة السند من حسابه الجارى بالبنك وقام بحفظ السند في خزانته، فإن هذه العملية لا تخرج عن كونها عملية تجارية عادية لا أثر لها في زيادة القوة

الشرائية لأنها تؤدى إلى انخفاض في كمية ودائع المشترى بنفس النسبة التي زادت بها ودائع الحكومة مع بقاء القيمة الإجمالية للودائع الثابتة.

أما إذا حدث أن مشترى السند اقترض من مصرفه قيمة هذا السند، ففى هذه الحالة ستبقى ودائعه في البنك بلا نقصان في حين أن ودائع الحكومة تزداد بالقيمة التي دفعها في مقابل هذا السند. وتكون النتيجة أن يزداد حجم النقود بمقدار دولار مقابل كل دولار اقترضته الحكومة. وحتى لو فرض أن البنك اشترى بنفسه هذا السند فإنه يكون بذلك قد أقرض الحكومة مباشرة بدلاً من إقراض مشترى السند. وفي كلتا الحالتين تزداد ودائع البنك ويكون الأثر هو نفس الأثر الذي كان يحدث لو أن الحكومة قامت بطبع هذه الكمية بدلاً من اقتراضها.

وكثيراً ما نقوم البنوك المركزية بشراء السندات الحكومية في الحالات الاضطرارية (البنوك المركزية خاضعة للرقابة الحكومية سواء بطريقة مباشر أو غير مباشرة)، وهي بشرائها لهذه السندات تمنح البنوك الأخرى الاحتياطيات النقدية الكافية التي تلزمها في عمليات الائتمان. كما أن هذا يساعد على الاحتفاظ بقيمة هذه السندات فلا تضطر الحكومة إلى الاقتراض بسعر فائدة مرتفع.

من هذا يتبين أن الحكومة والنظام المصرفى يكونان معاً طريقة فعالة لزيادة كمية النقود، فحينما تنفق الحكومة أكثر مما تحصل عليه يؤدى إقراض البنوك لها إلى ارتفاع سريع في القوة الشرائية. كما أن شراء البنوك

المركزية للسندات الحكومية يزيد من احتياطيات هذه البنوك مما يسمح لها بزيادة وسائل الدفع عن طريق تقديم القروض للأفراد.

ففى خلال الفترة بين ديسمبر سنة 1941 وديسمبر سنة 1947 زادت ديون حكومة الولايات المتحدة إلى حوالى 120 بليون دولار، كان في حوزة البنوك التجارية منها في التاريخ الأخير حوالى 60 بليون دولار وحوالى 20 بليون في حوزة البنوك المركزية. ولعل هذا هو السبب في الزيادة التى طرأت على القوة الشرائية في ذلك الوقت. كما زادت الودائع والنقود المتداولة معاً خلال نفس الفترة بحوالى 90 بليون دولار وقد بلغ مجموعها في بداية سنة 1948 أكثر من ضعف ما كانت عليه قبل ذلك بسبع سنوات وكان هذا هو السبب الرئيسي للتضخم الذي حدث خلال هذه الفترة.

وقد اتبعت الحكومة خلال فترة كساد 1930 نفس السياسة المالية التي اتبعتها في أثناء الحرب، غير أن قروضها ومصروفاتها كانت على نطاق أضيق بكثير. وهي باتباعها هذه السياسة أمكنها تحقيق بعض الزيادة ف يكمية النقود، ولكنها لم تكن كافية للتغلب على البطالة. كما أن الأسعار لم ترتفع لعجز الإنتاج عن الوصول إلى أقصى طاقته أو حتى إلى مستوى قريب منها. ولم يستنفد المقترضون– لسبب أو لآخر– مقدار الائتمان الذي أتاحته لهم زيادة احتياطات البنوك، وتختلف الآراء في تفسير سبب هذا الإحجام.

وخلال الحرب أيضاً، لم ينم الائتمان المصرفى إلى الدرجة التي كانت تسمح له بها احتياطيات البنوك، وكان ذلك نتيجة حتمية للرقابة الحكومية التي فرضت على الأجور والأسعار. لذا نجد أنه حينما أزيلت هذه الرقابة في سنة **1946** اخذت الأسعار في الارتفاع. وفي بداية سنة **1948** أصبح من الممكن التوسع في الودائع والنقود على أساس الاحتياطيات التي كانت قائمة في ذلك الحين، كان في إمكان البنوك المركزية أن تزيد من هذه الاحتياطيات عن طريق الاستمرار في شراء السندات الحكومية.

قدرة الحكومة على تخفيض الائتمان المصرفى

وكما يمكن للحكومة أن تزيد من عرض النقود عن طريق طبعها، فإنها تستطيع أيضاً أن تقلل من عرضها بجباية ضرائب تزيد على نفقاتها. ويتحقق نفس المبدأ إذا كانت الحكومة تقوم بزيادة كمية النقود بإصدار القروض، إذ يمكنها في هذه الحالة إذا توفر لديها فائض من دخلها أن تقلل من عرض النقود عن طريق سداد بعض قروضها.

والواقع أن الطريقة الثانية أكثر تعقيداً، فعند استهلاك الحكومة سنداً يملكه أحد الأفراد فإن هذا يظهر نقصاً في رصيدها وزيادة مساوية لدى البائع.. أى يظل حجم مجموع الودائع الصرفية والنقود المتداولة ثابتاً لا يتغير، ولذا كان على الحكومة أن تفعل شيئاً لتقلل من رغبة البنوك أو من قدرتها على الإقراض حتى يمكن أن تحقق هذه الطريقة أثرها في تخفيض القوة الشرائية.

وهنا يأتى دور البنوك المركزية، فهذه يتعين عليها أن تبيع الأوراق الحكومية عندما ترغب الحكومة في شرائها، وذلك حتى تختفى النقود التي تدفعها الحكومة ولا تظهر في التداولة. وفي هذه الحالة نجد أن المصير النهائي للأموال الناتجة عن عملية البيع هو البنك المركزى، سواء أكانت هذه الأموال ودائع أم نقوداً، ويقوم البنك المركزى بحجزها عن التداول. وما دام البنك المركزى هو البائع فإن ذلك يعمل على تخفيض احتياطيات البنوك التي تضطر بدورها إلى الإقلال من إقراض الأفراد.

ولما كانت الحكومات في الوقت الحاضر تسيطر على سياسات البنوك المركزية، فإن من السهل الوصول إلى هذه النتيجة، ولكن على الحكومة أن تدفع الثمن دائماً. فحينما كانت الحكومة تقوم ببيع هذه السندات تمكنت من الاحتفاظ بمستوى الأسعار بحث البنك المركزى على الشراء. وهكذا تمكنت من الحصول على سعر فائدة منخفض. ولكن إذا قام البنك المركزى بالبيع بدلاً من الشراء فسيؤدى ذلك طبعاً إلى انهيار أسعار هذه السندات وارتفاع سعر الفائدة. ومعنى ذلك أن الحكومة ستجد نفسها مضطرة في المستقبل إلى أن تدفع فائدة أكبر عن نفس الدين. وفي هذا عبئ ثقيل على ميزانيتها، وبالتالى على دافعى الضرائب. كما ستواجه البنوك نفس المشكلة لأن معظم أصولها مكونة من هذه السندات ذات القيمة المنخفضة.

ولهذا السبب ولأسباب أخرى نجد أن الحكومات قلما تحدث انكماشاً في عرض النقود بنفس الكمية التي أحدثت بها التوسع في

عرضها. ولو أن هذا لا يمنع من حدوث انكماشات ضخمة من آن لآخر دون تدخل من أحد. ولكن إذا أرادت هذه الحكومات أن تنتهج سياسة مرسومة في هذا الشأن فإنها تكتفى عادة بمنع تدفق المزيد من النقود في التداول لكى توقف التضخم، إذ أنها لو سحبت كميات كبيرة من النقود من التداول فإن ذلك قد يسبب هبوطاً مفاجئاً في الأسعار. ولا تلجأ الحكومات لمثل هذه الطريقة الخطيرة في محاربة التضخم إلا عندما تصل إلى مرحلة لا يجدى فيها إلا إحلال نقود جديدة محل النقود القديمة.

البنوك كأداة لتنظيم عرض النقود

ومما سبق يتضح أن البنوك تعتبر في الاقتصاد الحديث المصدر الأساسي لأية زيادة في كمية النقود تضاف إلى القوة الشرائية. كما تعتبر المستودع الرئيسى للنقود التى تسحب منها. والبنوك من هذه الناحية تشبه إلى حد كبير الخزانات والسدود المقامة على الأنهار التي تفتح أبوابها عندما تحتاج إلى مياه كثيرة وتغلق هذه الأبواب إذا أريد التقليل من المياه، وبذلك تكون كأداة لمنع الفيضانات وتجنب الجفاف.

وتقوم الحكومة بدور الموجه الرئيسى لفتح أو قفل بوابات هذه البنوك ويكون ذلك عادة في أوقات الحروب أو في الأحوال الاضطرارية الأخرى. فهى تستطيع أن تزيد من تدفق النقود عن طريق الاقتراض والإنفاق وأن تقلل من هذا التدفق عن طريق سداد ديونها.

ولكن في أى نظام لا تكون الحكومة فيه هي المصدر الوحيد للإنفاق– حيث تلعب المشروعات الخاصة دوراً هاماً– لا يمكن لإجراءاتها أن تكفى لتنظيم تدفق النقود، خصوصاً في أوقات السلم فما يتقرضه المستهلكون والمشروعات وما ينفقونه هو الذي يحدد إلى حد كبير مدى تدفق الدخل والنقود. والنظام المصرفى يمكنه أن يفعل شيئاً في هذه الحالة لتنظيم هذا التدفق ولكن بصفة عامة تقوم المصارف بدور سلبى أكثر منه إيجابياً في الرقابة على تدفق النقود والائتمان. ففى أوقات السكاد مثلاً لا يمكنها أن تقرض هؤلاء الذين لا يرغبون في الاقتراض أو أولئك الذين لا يملكون الضمانات الكافية. أما في أوقات النشاط التجارى الزائد وارتفاع الأسعار فهذه البنوك تعانى كل الصعوبات في الحد من زيادة الودائع والنقود ما لم تتخذ الحكومة والبنوك المركزية الخطوات الحازمة في هذا الشأن.

يتبقى لدينا سؤال واحد: وهو لماذا يقترض القطاع الاقتصادى الخاص في بعض الأوقات مبالغ لا تكفى للاحتفاظ بمستوى عال من الإنتاج وبمعدل مرتفع من العمالة؟ ولماذا يزداد هذا الاقتراض في بعض أوقات أخرى إلى حد يسبب ارتفاعاً غير مرغوب فيه في الأسعار؟

الفصل الثامن

المشروعات الرأسمالية بين الحقيقة والخيال

لماذا يتأرجح إنفاق الأفراد بين التوسع والانكماش من وقت لآخر؟ وما هي العوامل التي تسبب عدم انتظام طلبهم على السلع والخدمات؟

بحث الاقتصاديون هذا الموضوع سنين عدة دون أن يصلوا إلى تفسير علمي مقنع. وما زال الموضوع يشوبه الكثير من الغموض حتى الآن.

ولعل للاقتصاديين التقليديين جواباً عن هذا السؤال، ولكنه ليس بالجواب الكافى. فطبقاً لنظريتهم (قانون ساى– Say's law) يرون أنه لا يوجد أى احتمال للنقص في الطلب، لأن المبلغ المنصرف كنفقات للإنتاج والتوزيع يجب أن يتساوى مع المبلغ اللازم لشراء هذا الإنتاج. ويضيفون إلى هذا أن ظهور الاختلال في الجهاز الاقتصادى يرجع إلى العوائق العرضية التي تعرقل عوامل المنافسة العادية، وإلى عجز جهاز الثمن عن الاحتفاظ بالتوزان بين العرض والطلب بالنسبة لبعض السلع. أى أنهم يرون أن الأمور يمكن أن تسير على ما يرام إذا تخلصنا من الاحتكار ومن كافة عوامل التنظيم والتدخل المصطنعة. وهذا كلام من السهل قوله ولكن يصعب تحقيقه، ونستعرض فيما يلى بعض العوامل التى تعوق المنافسة ومرونة الائتمان.

الانقلاب الذى أحدثته نظرية كينز

علينا أن نبحث أولاً وجهة النظر التى جعلت هذه النتيجة الرئيسية للنظرية التقليدية موضع شك، فقد أثبت جون ماينارد كينز **John Maynard Keyns**، الذى يعتبر أحد الثقاة الدارسين لهذه النظرية، والذى أحدث ثورة في عالم البحث العلمى بدلائل مقنعة أن المستوى الذى تحقق عنده العمالة الكاملة ليس هو الوضع الطبيعى للأمور على الإطلاق.

وسواء أكان كينز مصيباً أم لا، فإن آراءه قد أحدثت تغيرات لا يمكن تجاهلها عند دراسة عيوب النظام الرأسمالى. هذا وبالرغم من أن كينز شرح نظريته بواسطة المعادلات الرياضية والتعبيرات الفنية من النوع الذى تتميز به النظرية التقليدية نفسها، مما يجعل من المتعذر على غير الدارسين المتخصصين أن يلموا بها، كما أن التفسيرات المقدمة عنها تمتاز بالغموض والتضارب... فإن من الممكن أن نورد فيما يلى شرحاً مبسطاً لطبيعة هذه النظرية وأهدافها.

سبق أن رأينا أن الدخل الكلى يساوى دائماً الإنفاق الكلى مضافاً إليه الاستثمار، وأن هذا لا يمنع من تغير هذا الدخل الكلى من آن لآخر. ويرى كينز أن هذه التغيرات تحدث بصفة أساسية عن طريق الفرق بين المبالغ المستثمرة والمبالغ التى يحتجزها الناس عن الإنفاق بقصد الادخار.

ولتقريب هذه النقطة إلى الأذهان، نفرض أن الدخل القومى يساوى مائة دولار وأن المستهلكين ينفقون منه مبلغ 90 دولاراً على السلع الاستهلاكية ويتركون جانباً الدولارات العشرة الباقية. فإذا فرضنا أنهم

استثمروا في السلع والآلات والمصانع والمنازل هذه الدولارات العشرة المدخرة مضافاً إليها خمسة دولارات أخرى (يمكن أن يتحقق ذلك عن طريق الاقتراض من البنوك) لأصبح مجموع الإنفاق والاستثمار 105 دولارات، وهذه القيمة نفسها تعادل الدخل القومى. أى أن الدخل القومى زاد من 100 دولار إلى 105 دولارات.

وعلى النقيض من ذلك، إذا فرضنا أنه استثمر من هذه الدولارات العشرة التي تركت جانباً خمسة دولارات فقط، فإن مجموع الإنفاق والاستثمار في هذه الحالة يكون 95 دولاراً. أى أن الدخل القومى قد نقص إلى 95 دولاراً.

يتضح من هذا أن الفرق الجوهرى بين نظرية كينز وبين وجهة نظر الاقتصاديين التقليديين، أن كينز يرى أنه من الممكن أن يتم التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى عند مستوى أقل بكثير من المستوى الضرورى لحفظ مستوى العمالة والقوة الإنتاجية كاملتين، أما الآخرون فيرون أن العوامل الاقتصادية كانت تحدث هذا التوازن دائماً عند مستوى العمالة الكاملة، إنما العامل الوحيد الذي كان يمنع استمرار هذا التوازن عند هذا المستوى هو القصور الذى كان ينتاب أحياناً عوامل المنافسة التى تعتمد على جهاز الثمن. ويرد كينز على ذلك، أنه سواء أكان الأمر يرجع إلى قصور في جهاز الثمن أم لا يرجع فإن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستوى يسمح بحدوث البطالة.

وما يترتب على هذه النتيجة يتعارض عملياً مع ما يراه أنصار النظرية التقليدية، لأننا لو فرضنا أن حالة التوازن الطبيعى هى تلك التى تحقق العمالة الكاملة، وأن الذي يخل بها هو التدخل في عمل المشروعات الخاصة المتنافسة، فلابد أن تنتهى إلى أن التدخل الحكومة مؤذى ومضر شأنه في ذلك شأن أى تدخل آخر. ويكون على الحكومة إذ ذلك أن تمتنع عن الإنفاق بغرض رفع مستوى العمالة أو تثبيت حد أدنى للأجور أو اتخاذ خطوات أخرى مشابهة. ومن ناحية أخرى فإننا إذا سايرنا كينز فيما يراه من أن التوازن يمكن أن يتحقق عند مستوى من النشاط تتفشى فيه البطالة فإن الأمر يتطلب حينئذ تدخلاً من الحكومة لتعويض أى نقص في الاستثمار الخاص وذلك عن طريق الإنفاق من أموال لم تقتطع أصلاً من المستهلكين.

ولعل الذى أحدث معظم الارتباك الذى ساد هذه المناقشات التى جرت حول نظريات كينز، هو إصراره على ضرورة تساوى مجموع الاستثمار. وهذا كما يبدو يناقض اعتقاده بإمكان وجود فرق بين المبلغ المستثمر فعلاً وبين ذلك المبلغ المحجوز عن الإنفاق للسلع الاستهلاكية. ومنشأ هذا الارتباك هو عدم التوصل إلى فهم المعنى الحقيقى الذي استعمل فيه كينز كلمتى استثمار وادخار. فكلمة الاستثمار كما يستعملها كينز– شأنه في ذلك شأن معظم الاقتصاديين– لا تعنى بالضرورة ما تعنيه أنت وما أعنيه أنا مثلاً حينما نشترى بعض الأسهم في شركة جنرال موتورز أو فى أية شركة أخرى، وإنما تعنى هذه الكلمة في رأيهم، أية زيادة في إجمالى السلع الرأسمالية كالمبانى والآلات والسلع المخزونة وما شابهما. فإذا أنت ادخرت

بعض النقود لشراء ورقة مالية أملكها أنا وأخذت أنا النقود واشتريت بها ثلاجة كهربائية فلا يكون هناك أى استثمار بالمعنى الذى يقصده كينز طالما أن المبلغ الذى ادخرته أنت قد أنفق لا للحصول على رأس مال جديد بل على سلعة استهلاكية فما أدخرته أنت أنفقته أنا ولذلك لم يزد المجموعة الإجمالى للمدخرات وبالتالى لم يطرأ أى نمو سواء بالنسبة للادخار أو للاستثمار. وهذا ما يقصد به من القول بأن الادخار يساوى الاستثمار، فالمجتمع كوحدة لا يمكنه أن يحقق ادخاراً إلا بزيادة ما لديه من رأس مال حقيقى.

وقد يحدث في بعض الأحيان أن تقل المبالغ التى تنفقها المؤسسات على المبانى الجديدة والعدد والآلات والسلع المخزونة عن تلك المبالغ التى يحتجزها الأفراد جانباً بقصد الادخار. وهنا يجب أن نتوقع تدهوراً في حجم العمالة لما قد يصيب مجموع الاستهلاك والاستثمار من انكماش، وما يترتب على ذلك من انخفاض في دخول الأفراد، واضطرارهم إلى الإنفاق من مدخراتهم في شراء السلع الاستهلاكية أو الإقلال من مدخراتهم أو الاثنين معاً. وفى هذه الحالة سوف تقل الأموال التى احتجزت من التداول عن الأموال المستثمرة وبالعكس إذا زاد ما تنفقه المؤسسات على السلع الرأسمالية عما يدخره الأفراد، ترتفع العمالة وتزداد الدخول، كما تزداد الأموال المحتجزة عن الاستهلاك حتى تتساوى الأموال "المدخرة" مرة أخرى مع الأموال المستثمرة.

وكلمة الادخار بمعناها الاجتماعى أو الحقيقى تطابق كلمة الاستثمار، فهى بمعناها الدارج الذى يمثل ما يحتجزه الأفراد عن الإنفاق بقصد ادخاره قد تزيد أو تقل في وقت ما عن الاستثمار. ولكن تبعاً لنظرية كينز فإنها لابد أن تتبع اتجاهات الاستثمار وفي النهاية يجب أن تساويه. وعند هذه النقطة يحدث ما يسمى "التوازن".[7]

ولقد تطورت نظرية كينز في الولايات المتحدة على أيدى ألفن هـ. هنسن Alvin H. Hansen وآخرين، إذ أضافوا إليها ما يعرف بقاعدة الركود الاقتصادى. ومنشأ هذه الفكرة هو اعتقادهم بأنه من الممكن نظرياً أن يتحقق هذا التوازن عند نقطة تقل عن مستوى العمالة الكاملة. وهو ما حدث فعلاً في سنة 1930 لعدم وجود المجال الكافى لاستثمار رأس المال الخاص. فالولايات المتحدة لم تكن في ذلك الحين تلك الدولة الفتية التى تتوفر بها الأراضي غير المستغلة، والتى تتمتع بنمو سريع في السكان أو بالاختراعات العديدة الجديدة، إنما كانت دولة نامية بلغ اقتصادها مرحلة النضوج، ولكن بالرغم من ذلك نجد أن مستوى الاستهلاك للغالبية العظمى من الشعب ما زال في الإمكان تحسينه. وبما أنه ليس من المنتظر أن تقوم رءوس الأموال الخاصة بتحقيق هذا الهدف الاجتماعى، فيكون

---

[7] البيانات المأخوذة من إحصاءات الدخل القومى توضح أن الادخار يساوى دائماً الاستثمار، وهذه المساواة لا تعنى "التوازن" الذي تكلم عنه كينز. فهى لا تعدو أن تكون نتيجة حسابية لحقيقة واقعة هي أن الدخل الإجمالى في أى فترة معينة يجب أن يتساوى مع مجموع الإنفاق في نفس الفترة. ولا يحدث أن يختل هذا التوازن بين ما يحتجزه الأفراد وبين ما هو مدخر فعلاً إلا عن طريق التغير في الاستثمار وفي مجموع الدخل بين أية فترة والتى تليها.

من المتعين على الحكومة حينئذ أن تقدم الاستثمارات الحكومية على نطاق أوسع، إذا كانت تبغى أن تصل إلى مستوى العمالة الكاملة.

نقد نظرية كينز

على الرغم من أن كينز قلب النظريات التقليدية رأساً على عقب فيما يختص بما أسموه "التوازن الطبيعى" عند مستوى العمالة الكامل، فإنه نظراً لكونه تقليدياً في تفكيره شرح نظريته مفترضاً وجود توازن من نوع آخر. ففى تحليله لنظريته تجاهل وجود الاحتكارات والقيود السائدة في العالم الحقيقى، مثله في ذلك مثل أى اقتصادى من القدماء الذين هاجمهم... فكلاهما لم يتكلم عما يحدث فعلاً في الحياة الواقعية كما تظهرها المقاييس الإحصائية، ولكنه تكلم عما يجب أن يحدث في دنيا المنطق إذا افترضنا وجود افترضات معينة تتعارض في كثير من الحالات مع الواقع.

وفي هذا المجال تكون نظرية كينز مجرد افتراضات تحتاج إلى اختبار وليست حقائق نهاية. وقد لا يميل النظام الاقتصادى بطبيعته إلى التوازن عند أية نقطة مرتفعة أو منخفضة، أو قد لا تلعب التقلبات في الاستثمار الدور الرئيسى الذي قدره لها كينز. فبينما تبين الإحصائيات أن التقلبات في حجم الاستثمار تكون على نطاق أوسع من التقلبات في مشتريات البضائع الاستهلاكية، إلا أن ذلك يجب ألا يقودنا إلى نسيان حقيقة أخرى هامة، وهى أن الإنفاق على السلع الاستهلاكية يمثل جزءاً أكبر من

الدخل، حتى إن التغيير النسبي الضئيل في ذلك القطاع قد يكون ذا أثر أشد من تغير نسبى أكبر في حجم الاستثمار.

كذلك ليس من الضرورى أن نفترض أن المصدر الرئيسى للتغيرات في الإنفاق الاستهلاكى هو التغير في دخول المستهلكين، لأن الأفراد حينما ينفقون جزءاً من دخولهم على السلع المستديمة كالسيارات مثلاً– كما هو الحال الآن– فإن طلبهم على السيارات الجديدة يمكن أن يمول عن طريق التوسع في إقراض المستهلكين، أو قد يصل هذا الطلب إلى حد معين ثم يبدأ في الانكماش دون أن يسبق ذلك أى هبوط في الدخول. ومعنى ذلك أن السلع المستديمة يمكن أن تلعب في تقلبات الطلب نفس الدور الذي قدره كينز للاستثمار، ففيها يجتمع معاً الادخار والاستثمار بطريقة ما.

وقبل أن نترك نظرية كينز نرى أنه لزاماً علينا أن نشرح تعبيراً أو أكثر من التعبيرات الفنية ابتدعها كينز واستعملها غيره من الاقتصاديين في مناقشاتهم. أولها "الميل إلى الاستهلاك" ومعناها عادة إنفاق جزء معين من دخل الفرد على سلع الاستهلاك. ويفترض كينز أن هذه عادة يمكن أن تكون ثابتة تقريباً عند مستوى معين، فيتغير نتيجة لذلك ما يترك جانباً أو ما يدخر مع حجم الدخل، والواقع أن مثل هذا الميل ليس من الأشياء لا يتطرق إليها الشك.

أما التعبير الثانى فهو "التفضيل النقدى"، ومعناه أن الناس قد يفضلون أحياناً الاحتفاظ بمدخراتهم في صورة نقود سائلة على استثمارها،

وبطبيعة الحال يقل الاستثمار حينئذ. (يرى كينز أنه لا يمكن للمجتمع من حيث هو كوحدة أن يكتنز النقود، ويعلل ذلك بأن النقود إذا لم تنفق أو تستثمر فإنها لابد أن تختفى لعدم حصول شخص آخر عليها كدخل).

وهناك تعبير آخر هام هو "مضاعف الاستثمار"، ويقصد به النقص أو الزيادة التى تحدث للدخل نتيجة للنقص أو الزيادة في الإنفاق. والواقع أن التغير في الدخل يكون عادة أكبر من ذلك التغير الذى يحدث في الإنفاق. فالنقود التي ينفقها شخص ما يتسلمها شخص آخر ليعيد إنفاقها بدوره وهكذا، ويتناقص أثر هذه العملية بعد حد معين إلا أن حجم التضاعف يختلف من حالة لأخرى تبعاً للظروف، فمثلاً لم يكن للتمويل بالعجز عن طريق الإنفاق الحكومى خلال الكساد العظيم أثر كبير في زيادة الدخل القومى كما توقع كينز، إذا كان مضاعف الاستثمار صغيراً جداً.

الاحتكار والمنافسة

وحتى إذا فشنا أن كينز على خطأ وأن الاقتصاديين التقليديين على صواب في اعتقادهم بإمكان الوصول إلى التوازن في ظل نظام المنافسة عند مستوى العمالة الكاملة، فإن نظامنا الاقتصادى يتمتع بالكثير من سمات الاحتكار وتحديد الأسعار مما يجعل النظرية التقليدية لا تتفق وظروفنا فكأنها تتعلق بعالم آخر.

ففى أعقاب الحرب الأهلية نمت الاتحادات الصناعية وسياسة الرقابة على الأسعار والإنتاج عن طريق الاتحادات والاتفاقيات الضمنية حتى إنه لم يأت عام 1904 إلا وكانت هذه الاتحادات تسيطر على 40% من رأس المال الصناعى في الولايات المتحدة. وهذا الاحتكار الفعلى شمل 30 صناعة من صناعة "الأسفلت" إلى صناعة "الويسكى" إلى صناعات الأدوات الكهربائية والجلود ومنتجات "البترول" والزجاج وآلات صناعة الأحذية والصلب والسكر والطباق. والواقع أن التشريعات المانعة للاحتكار وكذا الأزمات المالية قد عرقلتا هذا الميل إلى التجمع ولكنهما لم يحطماه وقد قدر جاردنر س. مينز Gardiner C. Means أن مائتين من أكبر الشركات (غير المالية) في سنة 1909 كانت تمتلك ثلث مجموع أصول الشركات في الدولة (عدا البنوك وشركات التأمين والوكالات المالية الأخرى).

وكذلك نمت الشركات الكبرى خلال الحرب العالمية الأولى لحصولها على العقود الحربية مما حقق لها أرباحاً طائلة، وقد اقتطعت نسبة كبيرة من هذه الأرباح لأغراض التوسع كما مكنتها من اجتياز أزمة سنة 1921، وازدادت المؤسسات الكبيرة في الأهمية في العقد الثالث من القرن العشرين.

فقد زادت نسب الأصول التي تمتلكها هذه المائتا شركة من الثلث في سنة 1909 إلى 48% من مجموع الأصول في سنة 1929. كما ارتفعت نسبة ما حصلت عليه هذه الشركات من إيرادات من 33% سنة

1920 إلى 43% في سنة 1929. ونجد أيضاً أن 5% من هذه الشركات حصلت على نسبة 78.9% من مجموع دخول الشركات في الدولة سنة 1918، ثم اطرد نمو نصيبهم حتى وصل إلى 87.9% من مجموع دخول الشركات في الدولة سنة 1918، ثم اطرد نمو نصيبهم حتى وصل إلى 87.9% في سنة 1932. كذلك زادت نسبة ما تحصل عليه تلك الشركات الصناعية التي يصل دخلها السنوى إلى 5 مليون دولار أو يزيد من 34.2% من مجموع دخل الشركات الصناعية في سنة 1918 إلى 46.1% في سنة 1929. أما الشركات التي يقل صافى دخلها السنوى عن 250 ألف دولار فقد تناقص نصيبها حتى وصل إلى 19.1% في سنة 1929 بعد أن كان 23.4% في سنة 1918.

نمو الصناعات الكبرى في ظل حكم روزفلت

في خلال الكساد العظيم عانت جميع الصناعات ما عانت من متاعب، إلا أن المشروعات الكبرى عانت أكثر من غيرها، لأن معظم إنتاجها كان منصباً على الصناعات التي تنتج السلع الرأسمالية وهي بطبيعتها تنكمش أكثر من غيرها من أوقات الكساد. وعلى العموم فإن الاتجاه نحو التركيز يسير بخطى سريعة في فترة الانتعاش عادة ليعوض ما فقده قبل ذلك. ففى عام 1938 كانت 316 شركة من كبرى الشركات الصناعية تستخوز على 47% من رأس المال العامل بينما كانت هذه النسبة 35% فقد سنة 1926. وكذلك كانت 205 شركات في سنة 1934– من

الشركات التى تملك كل منها أصولاً تزيد قيمتها على 50 مليون دولار– تمتلك 37% من مجموع الأصول الصناعية، وقد بلغت هذه النسبة 49% في سنة 1942. أما الشركات الصناعية التي تحصل على دخل سنوى صاف قدره خمسة ملايين دولار أو أكثر فإنها كانت تحصل على ما يزيد على نصف مجموع الدخل الصناعى سنة 1942 بعد أن كان نصيبها 46% من المجموع في سنة 1929.

ومن الناحية الأخرى فإن الشركات الصناعية التي يقل دخلها عن 250 ألف دولار حصلت على 11.6% فقط من مجموع الدخل في سنة 1942 بعد أن كانت تحصل على 19.1% منه في سنة 1929.

وفي صناعات يصل قيمة إنتاجها إلى ثلث قيمة الإنتاج الصناعى بأمريكا كان المنتجون الأربعة الكبار في كل منها ينتجون أكثر من ثلاثة أرباع الإنتاج الإجمالى في كل صناعة.

والواقع أن نمو المنشآت الكبرى في ظل حكم روزفلت لم يكن يرجع بصفة رئيسية إلى الاتحادات أو الاندماجات التي لجأت إليها الشركات بل راجع إلى التوسع في المشروعات الفردية. ومهما يكن من شئ فقد نمت هذه الاندماجات فيما بين سنة 1919 وسنة 1929، لاسيما في صناعة الحديد والصلب والآلات ومنتجات الطعام والسينما وتجارة التجزئة والفنادق، كما كان لتركيز الشركات القابضة وسلطانها الواسع في صناعة القوى الكهربائية شهرة واسعة.

وقد بلغت هذه التجمعات في عام **1929** ما يقرب من ثلاثة أمثال ما كانت عليه في عام **1919**. أما في خلال الكساد العظيم وفترة بدء الانتعاش الذي أعقبته فقد تضاءل عدد المنشآت المتكتلة إلى حد كبير. ثم انحصر التركيز بعد ذلك في مجرد نمو الشركات الكبرى.

نمو الصناعات الكبرى في أثناء الحرب

في سنة **1939** كانت المنشآت الصناعية الكبرى وعددها **250** منشأة تمتلك **65%** من أدوات الإنتاج في الدولة. كما أن هذه المنشآت قامت خلال الحرب بتشغيل **79%** من مجموع الأصول الجديدة التى مولت بأموال حكومية، وقد كان لهم حق الأولوية في شراء جميع ما قاموا بتشغيله.

وخلال الحرب أنفق على أدوات الإنتاج الجديدة كالمصانع والآلات حوالى **26** بليون دولار. وكانت هذه المنشآت الجديدة على أحدث طراز وتتمتع بأكبر قدر من الكفاية وقد قدرت قيمة ما أمكن استعماله منها في أغراض السلم بعد الحرب بمبلغ **20** بليون دولار، إذ استعمل حوالى ثلاثة أرباع هذا المبلغ لزيادة طاقة المصانع لإنتاج السلع التى كانت تنتجها قبل الحرب، كما كانت **78%** من مجموع الآلات والمعدات التي قدمت والتى بلغ عددها أكثر من مائة ألف، من النوع الذي يمكن استخدامه في أغراض عامة.

ونظراً لتقدم المعلومات الفنية والعلمية خلال الحرب بدرجة كبيرة، أمكن تقديم أنواع جديدة من المنتجات وتخفيض تكاليف الإنتاج. وقد تم تحقيق ذلك خصوصاً بواسطة الشركات الكبيرة، لأن معظم البحوث التي مولتها الدولة كانت تتم في معاملها. كما أنفقت هذه الشركات الكبرى الملايين من الأرباح التي حققتها في أثناء الحرب للإعلان عن منشآتها أو علاماتها التجارية. ولم تنته الحرب إلا وكان صافى رأس المال العامل لثلاث وستين شركة من أكبر الشركات الصناعية يفوق مجموع رأس المال العامل لكافة الشركات الصناعية يفوق مجموع رأس المال العامل لكافة الشركات الصناعية الأخرى المدرجة بجدول لجنة الأوراق المالية في سنة **1939**، أى قرابة **10** بليون دولار.

وفي الفترة ما بين يونيو سنة **1940** وأول أكتوبر سنة **1944** حصلت مائة شركة من الشركات الكبرى على ثلثى قيمة العقود الحكومية، التى بلغ مجموع قيمتها **175** بليون دولار. كما خص ثلاثاً وثلاثين شركة فقط أكثر من نصف هذا المبلغ الضخم، إذ نالت كل منها أوامر إنتاج قيمتها أكثر من بليون دولار. أما الشركات العشر الكبرى الأولى فقد حصلت على **30%** من مجموع قيمة هذه العقود.

وتتصدر قائمة هذه الشركات شركة جنرال موتورز التي تسيطر عليها شركة ديبون **Du pont**، التى نالت أوامر إنتاج حربية بمبلغ **13812** مليون دولار، وتلتها شركات السيارات والطائرات الأخرى التى تسيطر في مجموعها على عدد كبير من الشركات الصناعية المختلفة.

هل أشركت المشروعات الكبرى المشروعات الصغرى في هذه الأعمال عن طريق التعاقد من الباطن؟ إن قيمة العقود من الباطن لم تتعد ثلث القيمة الإجمالية لأوامر الإنتاج. وحتى من هذه العقود ثالث شركات صناعية كبرى أخرى حوالى 75% منها، وحول بعضها بالتالى إلى شركات أخرى. وأخيراً يستفاد من تقدير أجرته الشركات الصناعية الصغرى التى ساهمت في المجهود الحربى أن نصيبها لم يتجاوز 30% من القيمة الإجمالية لهذه العقود.

ويجب ألا يفهم من هذه الدرجة الكبيرة من التركيز في الصناعة اختفاء المشروعات الصغيرة. فالواقع أن 98.9% من المؤسسات الصناعية في سنة 1939 كان يعمل بكل منها أقل من 500 مستخدم، كما أنها فى مجموعها كانت تستخدم 51.75 من العمال الصناعيين. ولكن يظهر بوضوح تأثير الحرب على هذه المشروعات من الحقيقة التالية، وهى أن المصانع التي كان يستخدم كل منها أقل من 500 عامل والتى كانت تمثل 97.85 من مجموع المنشآت الصناعية في سنة 1944، تناقص نصيبها من مجموع العمال الصناعيين إلى 38.1%، وكان هذا الانكماش أكثر وضوحاً في الصناعات الحربية عنه في الصناعات غير الحربية.

وهذه المشروعات الصغيرة التي نجحت في الحصول على عقود من الباطن كانت تعتمد إلى حد كبير على المشروعات الكبيرة في تسويق

منتجاتها وفي الحصول على المواد الخام اللازمة. ومن المنتظر أن يستمر هذا الحال في المستقبل.

كما أن الشركات الكبيرة دأبت على استغلال أصولها السائلة الضخمة في شراء الأصول الحكومية، وكذلك في شراء المشروعات الصغيرة الحجم. ومنذ سنة 1943 ومستويات الشركات المتجمعة ومثيلاتها في ارتفاع بالنسبة لما كانت عليه في الخمسة عشر عاماً السابقة، وينتظر أن تستمر هذه النسبة في الزيادة المطردة، ففيما بين سنتى 1940، 1945 كانت صناعات الحديد والصلب والآلات تمثل 25% من مجموع هذه التجمعات الصناعية.

وكذلك أصبحت صناعات الأغذية والمشروبات والأدوية والمواد الكيماوية أكثر تركيزاً عما كانت عليه من قبل.

الرقابة الحكومية على الأسعار.

من الخطأ البين أن ننتهى من هذه الدراسة إلى أن المشروعات الكبرى تتنافس، أو أن جميع الأسعار تحددها الاحتكارات. فصناعة السيارات مثلاً تحددها المنافسة، ألا أن هذه المنافسة لها طابع خاص يختلف عن ذلك الطابع الذي كان يتمثل في ذهن الاقتصاديين التقليديين. فلدى المنتج الكبير من القدرة ما يمكنه أن يحدد سعر سلعته ويثبت هذا السعر لفترة طويلة، كما أنه يكون على دراية بما يمكن أن يفعله المنتجون الآخرون

الذين يعملون في نفس الميدان، ودقة هذه المعرفة تعمل عادة على حماية أسعاره من الانهيار. أما إذا أدى ارتفاع أسعاره مثلاً إلى نقص في الطلب فمن المحتمل أن يعمل في هذه الحالة على التقليل من إنتاجه كما قد يستغنى عن بعض مستخدميه.

ومن ناحية أخرى يجب ألا نقلل من مدى أهمية تثبيت الثمن عن طريق الاحتكار. ففى دراسة أجراها جورج. ي. ستوكنج. **George W. Stocking** وميرون. ى. أتكنس **Myron W. Athins** عن اتحاد المنتجين (الكارتل) في القرن العشرين في مؤلفهما " **Cartels in Action**" قدراً أن **875** من مجموع قيمة المبيعات من منتجات التعدين و**60%** من المنتجات الزراعية و**425** من المنتجات الصناعية في الولايات المتحدة سنة **1939** كانت خاضعة لاتحادات المنتجين.

وبطبيعة الحال فإن عمليات التجمع والتركيز لا تعتبر كلها قاصرة على المشروعات، فمنظمات العمال كذلك نالت كثيراً من القوة والقدرة على تنظيم الأجور وساعات العمل عن طريق المساومات الجماعية. وقد يكون هذا أمراً لا مفر منه في الظروف الحالية، ولكنه لن يؤدى إلى مرونة في الأجور أو منافسة في سوق العمل. كما أن فرض حد أدنى للأجور بمعرفة الحكومة عمل على حماية المهن التى لا تخضع للتنظيمات. حتى عمال الزراعة الذين يفترض أنهم يمثلون بطبيعتهم التأثير التقليدي للمنافسة في الأسعار، أصبحوا الآن في ظل حماية قوية بفضل الإعانات الحكومية وإعانات الأجور المتعددة الأشكال. كما هيمنت الهيئات الحكومية سواء

بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النقل والقوى المحركة والخدمات الأخرى.

ومن الصعب على المرء في مثل هذه الظروف أن يحكم على مدى صحة رأى الاقتصاديين التقليديين في دعواهم بأن الأمور يمكن أن تسير بطريقة ذاتية على خير وجه في ظل النظام الحر. فهذا أمر لم ولن نصل إليه حتى في المستقبل القريب. فمناقشة مثل هذه الحقائق الجافة يعتبر الآن عملاً غير مجد. ونرى أن العلاج لن يتمثل في التوصية بعدم التدخل، لأن هذا أمر من المستحيل تحقيقه أو تصور وجوده، وإنما يتعين علينا أن ندرس مثل هذا العلاج ولكن عن طريق آخر بحيث يجب أن يشتمل على سياسات وتوجيهات مختلفة. كما يجب أن يؤسس على قرارات خاصة بالأسعار والإنتاج يصدرها هؤلاء الذين يملكون القوة لإصدارها. والواقع أن مثل هذه القرارات لو صدرت بطريقة سليمة لأمكنها أن توصلنا إلى ذلك التوازن، عند مستوى عالى من العمالة الذي افترضت النظريات الاقتصادية التقليدية أنه يمكن أن يتم تلقائياً دون أى توجيه. وهنا يكون على علماء الاجتماع أن يبينوا لنا ماهية القرارات الصائبة وكيفية حمل الناس على أتباعها.

الفصل التاسع

التخطيط لتحقيق العمالة

عندما حاول الاقتصاديون تحليل الآثار لتجمع المشروعات، قدموا لنا عدداً من الأفكار الجديدة. وقد كانت النظريات القديمة تقتصر على دراسة ما يحدث في ظل المنافسة الحرة التي اعتبرت خصيصة من الخصائص المميزة للمشروعات الفردية.

ومن ناحية أخرى كانت تعرض لما يحدث في ظل الاحتكار وهو عكس المنافسة. وكان من المفروض تبعاً لذلك أن تحكم مجموعة معينة من "القوانين" الأثمان والطلب والإنتاج في ظل المنافسة الحرة وتتحكم مجموعة أخرى فيها في ظل الاحتكار. وهاتان المجموعتان من القوانين استخلصتا من الاعتقاد السائد بأن رجل الأعمال يعمل دائماً على الحصول على أكبر ربح ممكن عن طريق تسويق سلعة ما فى سوق معينة.

على أنه لم يقدم أى تعريف محدد سواء للمنافسة الحرة أو الاحتكار الكامل. ففى الحياة الاقتصادية الواقعية كانت ثمة حالات تختلف عن المنافسة الكاملة من ناحية وعن الاحتكار الكامل من ناحية أخرى. وعندما بدأ الاقتصاديون دراساتهم الخاصة بالمنافسة الحرة، بحثوا في التعديلات التي يجب إخالها على هذه النظريات حتى يمكن تطبيقها في حالة

المنافسة غير الكاملة، وهي الحالة التي تعمل فيها قوى المنافسة عملها، ولكن ببطء أو بصورة غير كاملة. كذلك من ناحية الاحتكار الكامل، فقد تدرجوا إلى "مراحل الاحتكار الثنائي" **Duopoly** وهو الذي يتحكم فيه منتجان في السوق أو "الاحتكار المتعدد" **Oligopoly** حيث يقوم بهذه السيطرة عدد قليل من المنتجين. وحديثاً وجه الاقتصاديون نظرهم إلى حيث يوجد احتكار كامل أو جزئي من ناحية المشترين. وقد ابتدعوا لهذا النوع من الاحتكار عدة تعبيرات منها الاحتكار الشرائي المتعدد **oligosony**. واستعمال هذه التعبيرات قد يحقق رغبة بعض الاقتصاديين لتبيان ما يحدث إذا ما اجتمعت مثلاً حالة احتكار كامل من ناحية البائع مع أخرى من ناحية المشترى. أو إذا وجد احتكار متعدد من ناحية البائعين والمشترين، إلى آخره من الحالات الأخرى المحتملة.

المشروعات الموجهة

قد يبدو هذا الكلام خلابا لهؤلاء الذين يميلون إليه، وقد ينتهى بهم إلى نتائج هامة كما كان الحال في فترة التخمين التي مرت بها النظرية التقليدية، قبل أن يصبح في الإمكان الحصول على إحصائيات يمكن استخدامها في القياس بطريقة فعالة. أما الآن فيزيد الاعتقاد بأن النظام الاقتصادى الذي نعيش فيه لا يعمل طبقاً لنظريات المنافسة من جهة ونظريات الاحتكار من جهة أخرى، كذلك لا يمكن إيضاحه عن طريق نظريات تعتبر مزيجاً من الاثنين. فإن قطاعاً كبيراً من الصناعات يخضع الآن لأسلوب من التنظيم

يختلف اختلافاً كلياً عما سبق. كما أن هدفها الرئيسى لم يعد البحث عن كيفية زيادة أرباحها عن طريق بيع سلعة ما فى سوق معينة.

وتفسير ذلك هو أن إدارة المشروعات الكبرى لا تخضع الآن "لمالكيها" أى لحملة الأسهم، ولكن يقوم بإدارتها مديرون أو منفذون. وهؤلاء وإن كانوا يعينون عن طريق مجلس إدارة معين بدوره عن طريق الانتخاب القانونى بواسطة حملة الأسهم، فإنهم بمجرد وصولهم إلى المناصب العليا يعملون بطريقة مستقلة تماماً تتمشى مع ما يرونه. وهم بطبيعة الحال مطالبون بأن يحتفظوا بالإيرادات بحيث تكون فوق مستوى التكاليف فى المدة الطويلة. ولعل هذه هي الصلة التي تربط بينهم وبين "الأرباح" كما أن الربح في هذه المشروعات يعتبر عادة ناتجاً ثانوياً للكثير من القرارات عن السياسات التي تخص مختلف أوجه النشاط.

ولا ينحصر الهدف الرئيسى لهؤلاء المديرين في تحقيق أكبر ربح ممكن لمؤسساتهم فحسب، بل يشمل أيضاً كفالة الاستقرار والنمو في المستقبل. فنجد مثلاً أن سلطاتهم تتسع ليمارسوا التحكم في نفقة الإنتاج، فيمكنهم أن يزيدوا من تكلفة العمليات عن طريق معالجة الاستهلاك وتقويم بضاعة الجرد والاحتياطيات بطريق معينة، أو تخفيضها بمعالجة نفس هذه البنود بطريقة أخرى. كما يستطيعون توزيع أرباح سنة معينة أو ترحيلها إلى سنوات مقبلة إذا أرادوا، وذلك طبقاً للنظام المحاسبى المتبع. وعلى العموم فمن المعتاد أن يتبع نظامان حسابيان مختلفان في وقت واحد، الأول

لاستعمال مصلحة الضرائب والآخر لاستعمال لجنة الأوراق المالية والنشر.

وتحديد الأسعار لا يتم عن طريق تفاعل قوى المنافسة في السوق كما يعتقد الاقتصادى التقليدى، وإنما يحدده البائع هو السعر الذي يحقق له أكبر ربح، فالمنتج يمكنه أن يبيع عدداً غير قليل من الأصناف بحيث يحقق في بعضها ربحاً بسيطاً أو يعانى خسارة ضئيلة، بينما يحقق في البعض الآخر ربحاً موفوراً. ويستعين المنتج في اتخاذ هذه القرارات بالخبرة السابقة والعادة والسياسة المستقبلة والرغبة في المحافظة على ما تتمتع به المنشأة من سمعة طيبة. كذلك من الجائز أن يتحكموا في المواد الأوليى أو المواد نصف المصنوعة أو المنتجات الجاهزة، وقد تمتد عمليات هذا التحكم إلى أن تصل السلعة إلى المستهلك، وقد يكتفى المنتج بتحقيق ربح في مرحلة من هذه المراحل مضحياً به في مرحلة أخرى. وعندما يتم تحديد السعر بصفة نهائية فإنه في هذه الحالة يمثل كافة العلاقات المتشابكة الناجمة عن العوامل سالفة الذكر، ويصبح من الصعب تعديله إلا إذا طرأ تغير على العمليات الفنية أو تغير في سعر التكلفة أو الطلب. وفي مثل هذه الحالات يتحتم تعديل السعر كلية أو جزئياً بما يتفق وهذا التغير. والواقع أن مثل هذا السعر الذي يحدده البائع آملاً في صلاحيته لمدة طويلة لا يمكن أن يظل كذلك بصفة دائمة لأن الظروف كثيراً ما تجبره على تعديله... فهذا السعر ليس أصلاً السعر الذي حددته المنافسة أو الذي حدده الاحتكار، ثم هو ليس نقطة التى يلتقى عندها هذان العاملان، ولكنه "سعر محدد إدارياً".

ومن طبيعة عمل المدير الصناعى أيضاً إصدار قرارات إدارية متعلقة بموضوعات أخرى خلاف الأسعار، وقراراته ذات أثر هام على الاقتصاد في مجموعة، فعليه مثلاً– تحت ضغط المساومات الجماعية– أن يصدر أوامره الخاصة بالأجور وساعات العمل وغيرها من الأمور التي تدخل في تكلفة العمل، كذلك عليه أن يقرر مقدار ما يجب أن يوزع من "الفائض" وأن يحدد نوع الاستثمارات الجديدة التي تتعهدها المنشأة وزمن القيام بها ومقدار ذلك الجزء من تكاليفها الذي يجب أن تدفعه المنشأة من مدخراتها الخاصة والجزء الواجب اقتراضه أو الحصول عليه عن طريق بيع ما تملكه من أوراق مالية. وعليه أيضاً أن يقرر المستوى الذي يجب أن يبلغه الإنتاج أو الشراء وهو مستوى ليس من الضرورى أن يكون مساوياً للمستوى الخاص بالكميات المباعة. كذلك عليه أن يصدر القرارات الخاصة بمدى الزيادة التي يجب أن يضيفها إلى المخزون من المواد ومتى يجب أن يتخلص منها. غير أن هذا لا يعنى بالضرورة أن المدير الصناعى دكتاتور يهيمن على مصائر الشركة، فهذه القرارات تنبعث عادة من النصائح والمناقشات التى تجرى بعناية، أو من مجموعة القواعد والتجارب التي سبق اكتسابها بالخبرة والأبحاث.

ونذكر في هذا الشأن كتاباً حديثاً لأوزوالد كنوث Oswald. W. knauth عن إدارة المشروعات، جمع فيه بين تجاربه كدارس اقتصادى محترف وتجاربه الواسعة في إدارة الأعمال الحديثة. ويقدر كنوز في كتابه هذا أن نصف مجموع الإنتاج في الولايات المتحدة يخضع لهذا النوع من الإدارة. أما النصف الآخر فهو مزيج من مشروعات خاصة تدار بالطريقة التنافسية

القديمة ومشروعات حكومية، أو هى كما يسميها المؤلف المشروعات الجماعية.

ويرى كنوث أن عمل المدير في الشركة ليس في الواقع إلا نوعاً من الوساطة، فهو يتوسط بين مالكى المشروع والموظفين والعملاء والحكومة. وقراراته في هذا الشأن تؤثر على مصائر كافة هؤلاء وعلى مستقبل الشركة ذاتها، وبالتالى على رخاء الدولة والعالم. غير أن هذا الاتجاه يعتبر من الاتجاهات الحديثة نسبياً ولا تحكمه أية قواعد أو مستويات واضحة المعالم. ويتمتع مديرو المنشآت الكبيرة عادة في الوقت الحاضر بمدى واسع من حرية التصرف يستطيعون في ظله إتخاذ القرارات الهامة التي قد يكون لها الأثر الكبير في تجاه مشروعاتهم من الانهيار، ولكنهم برغم تمتعهم بهذا المحصول الكبير من الآراء عن السياسات الصناعية والعامة فإنه يمكن القول إن هذه الآراء ليست الأصوب دائماً.

الضغط الحكومى على المشروعات

تزاول الحكومات كثيراً من أنواع الضغط على المشروعات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكان من أهدافها القديمة محاولة فض الاحتكارات ودفع المشروعات المختلفة إلى التنافس. وعلى الرغم من نجاح هذه السياسة في بعض الظروف إلا أنها لم تستطع الحد من نمو التركيز الصناعى أو منع ظهور المشروعات التي تعتمد في إدارتها على مديرين محترفين إلا في حدود ضيقة. ومن أهم أوجه هذا الضغط الحكومى، التدخل في تنظيم

مستويات الأسعار، خصوصاً في صناعات السكة الحديدية والمرافق العامة، وفي وضع مقاييس ومستويات السياسة العمالية. وإبان فترات الطوارئ كانت تمتد سلطتها إلى أبعد من ذلك، كما كان لقوانينها وقواعدها الضرائبية أكبر الأثر في القرارات التي تصدرها هذه المشروعات.

وفي الواقع يرجع سبب النقص في مستويات الإدارة الصناعية إلى الأثر الارتباكى الذي يحدثه التدخل الحكومى عموماً. وقد زاد هذا التدخل زيادة كبيرة خلال فترة الحرب التي بسببها حددت بعض الأهداف، كضرورة توفير المؤن والمواد الغذائية وتوجي القوى البشرية إلى الاستعمالات الأكثر ضرورة في المقدمة. ولكن المشروعات الكبيرة تحت هذه الظروف نجحت في تعديل أوجه نشاطها بما يتفق وهذه الضرورة. وبالرغم من عدم وجود بيانات كافية لإثبات تلك الحقيقة، فإن الزيادة العظيمة الملحوظة في الإنتاج الحربى تشير إلى عظم المجهود الذي بذل في ذلك. أما في أوقات السلم فإن هؤلاء المديرين أنفسهم دائماً في حيرة بين ما يتعين عليهم أن يفعلوه أو لا يفعلوه طبقاً للقانون، لاسيما فيما يختص بالمنافسة والعمليات التجارية والمساومة الجماعية وطرق المحاسبة والمشكلات الضرائبية وغير ذلك. فمجهوداتهم في أيام السلم تتركز في العمل على تجنب خرق القوانين والسعى في نفس الوقت لتحقيق أهدافهم دون التقيد بأى محاولة في المساهمة بطريقة إيجابية في تحقيق البرامج القومية.

وقد ظهر من بين الاقتصاديين عدة مدارس مختلفة تعبر عن آرائهم فيما يجب أن تكون عليه سياسة الحكومة تجاه المشروعات. فهناك ثلاثة

مبادئ رئيسية في هذا الصدد. أولها المبدأ التقليدى الذي يرى أن على الحكومة إرغام المشروعات على أن تتنافس، لأن في المنافسة المنشود لو تمت فإنها ستتولى بنفسها دفع هذه المشروعات لخدمة الرخاء العام. ويوافق الاقتصاديون أصحاب هذا المبدأ بطبيعة الحال على أن يكون هناك من التشريعات ما يخفف من حدة المنافسة، خصوصاً في بعض الميادين حيث تكون شديدة الوطأة، كما هو الحال في الإنتاج الزراعى وسوق العمل. كما يقرون إيجاد بعض التركيز أو الملكية الحكومية في بعض المشروعات التي لا يمكن تجنب الاحتكار فيها، كالخدمات العامة الضرورية مثل السكك الحديدية والمرافق العامة، والهدف النهائي لكل ذلك هو أن يعمل التدخل الحكومى على إيجاد المشروعات الخاصة التي تخضع للمنافسة الحرة.

كما وجدت قلة من الاقتصاديين (في الولايات المتحدة) أصرت على تبنى النظرية القائلة بأن المشروعات الخاصة لا تستطيع في معظم الأحوال أن تخدم الرخاء العام، وأن الحال يتمثل في الاتجاه نحو الاشتراكية. ويرى هؤلاء أن الملكية العامة أو التعاونية يجب أن تهيمن على الأقل على الصناعات الهامة أو الأساسية.

والواقع أن المبادئ التي أكدها كينز يمكن أن تساير كلا من هذين الاتجاهين في تنظيم المشروعات. فمن الممكن القول بأن الحكومة تستطيع بل يتعين عليها أن تعمل على تحقيق الانتظام في العمالة عن طريق سياستها في الإنفاق والضرائب، وعلى أن تعمل في نفس الوقت على ترك المشروعات الخاصة لتكيف نفسها بما يلائمها في ظل المنافسة. كما أنه من

الممكن تجنب كل هذه الصعوبات إذا أصدرت الحكومة قراراتها الخاصة بالاستثمار والأسعار والإنتاج بطريقة منتظمة كما لو كانت تملك هي نفسها هذه الصناعات.

أما وجهة النظر الثالثة فلا تعير اهتماماً سواء بسياسة الحكومة تجاه المشروعات، أو التملك الحكومى، حيث لا يهمها في هذا الشأن الشكل الذي قد تتخذه إدارة هذه المشروعات، ولكنها تنادى بضرورة اختيار هدف اقتصادى معين والعمل على وضع سياسات معينة لتحقيق هذا الهدف، على أن تتعاون كل من الحكومة والمشروعات والعمل والزراعة في تطبيق هذه السياسات. وعماد هذه النظرية افتراض تمتع مديرى المشروعات بالسلطات الواسعة لاتخاذ القرارات الخاصة بالأثمان وحجم الاستثمار وغيرها، وتوجيه هذه القرارات حتى تتمشى مع الخير العام. والواقع أن مديرى المشروعات بالاشتراك مع رؤساء العمل يستطيعون أن يتعاونوا من الحكومة في تحقيق هذا الهدف المنشود. وترى هذه النظرية أنه من المستحسن تحديد مستويات معقولة للقرارات مع منح المديرين الصناعيين فرصة للتعاون قبل محاولة اتخاذ الوسائل الأكثر شدة.

قانون العمل والمجلس الاقتصادى

أقر الكونجرس الأمريكي في سنة 1946 قانون العمالة الذي حدد للأمة هدفاً اقتصادياً فعالاً. كما أنشأ هيئة حكومية لتقوم بالإجراءات اللازمة للسعى نحو تحقيق هذا الهدف. وكان الغرض من هذا القانون المحافظة على

مستوى عال من العمالة والإنتاج. وقد طالب به هؤلاء الذين رغبوا في سياسة ضريبية حكومية تقوم بموازنة تقلبات الطلب الناشئة عن العمليات التى تتم في القطاع الخاص. وكذلك أولئك الذين يؤمنون بتعاون المشروعات لتحقيق الاستقرار الاقتصادى. وقد حدد القانون هذا الهدف كما يلي:

"... يعلن الكونجرس أن من سياسة الحكومة الفدرالية المستمرة ومن مسئولياتها استخدام كافة الوسائل العملية التي تتفق واحتياجاتها والتزاماتها، وكذا كافة الاعتبارات الضرورية الأخرى الخاصة بالسياسة القومية، وذلك بالمساعدة والتعاون مع الصناعة والزراعة والعمل والحكومة المركزية والحكومات المحلية، يتعين عليها استخدام كافة خططها ووظائفها ومواردها لتهيئة الظروف التي تعمل على توفير فرص العمل اللازمة للأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه، بطريقة تؤدى إلى تشجيع وتنمية المشروعات التي تعمل في ظل المنافسة الحرة، وكذا لتحقيق الحد الأقصى للعمالة والقوة الشرائية".

وطبقاً لهذا القانون يتعين على رئيس الدولة أن يقدم للكونجرس تقريراً اقتصادياً عند بداية كل دورة انعقاد، يوضح فيه الوضع الاقتصادى القائم والقوى الأحرى التي تحدد مستوى العمالة والإنتاج والقوى الشرائية اللازمة لتنفيذ السياسة المعلنة. ويشتمل هذا التقرير على برنامج لتنفيذ هذه السياسة مع تقديم التوصيات اللازمة لإصدار أى قانون آخر يتطلبه الأمر. كما يمكن تقديم أى تقارير اقتصادية إضافية أخرى خلال السنة.

وعلى الكونجرس أن يكون لجنة مشتركة من مجلسي النواب والشيوخ لدراسة هذا التقرير. ويتعين على هذه اللجنة طبقاً لأحكام هذا القانون أن تحدد موقفها من توصيات الرئيس وأن تعمل على تقديم مشروعات بالقوانين التى تراها لازمة لتنفيذ اقتراحاتها.

ويتم إعداد هذا التقرير الاقتصادى بمعرفة مجلس المستشارين الاقتصاديين وعددهم ثلاثة تعاونهم هيئة تنفيذية قليلة العدد نسبياً. وهذا المجلس فرع من المكتب التنفيذي ويتبع الرئيس مباشرة. ويقوم عند رسم وتنفيذ السياسات التي ينص عليها هذا القانون بالتشاور مع أولى الأمر في قطاعات الزراعة والعمل والمشروعات ومنظمات الاستهلاك.

وقد عملت الحكومة على وضع المصادر الإحصائية الضخمة في متناول يد هذا المجلس، حتى إنه في إمكاننا أن نعتبر أن ما أصدره من تقارير يعطى أوضح الصور التي وضعت تحت يد الرسميين والأفراد الآخرين عن الحالة الاقتصادية. كما احتوت هذه التقارير على أول برنامج اقتصادى حكومة منظم يهدف إلى إنجاز غرض محدد بالقانون. ويعتبر هذا المجلس أيضاً أول من قدم "الميزانية الاقتصادية للدولة" السابق الإشارة إليها في الفصل السادس في صورتها الحالية. وعلى ذلك تكون الولايات المتحدة الآن مجهزة بمجموعة من الأجهزة الاقتصادية لم تكن لديها قبل نهاية الحرب العالمية الثانية. فلديها:

1- كمية هائلة من الإحصائيات الدورية التي لو وضعت مع بعضها البعض لأعطت أوضح صورة للحالة القائمة.

2- هدف اقتصادى مدروس لوقت السلم صادر بقانون من الكونجرس، من أجل تحقيق الحد الأقصة للعمالة والإنتاج والقوى الشرائية.

3- هيئة مسئولة من الخبراء تتبع مكتب الرئيس ومخولة قانوناً سلطة تمحيص الحقائق وتحديد السياسة التي يتعين علينا انتهاجها لتحقيق هذا الهدف.

4- لجنة عليا في الكونجرس لدراسة التقرير الاقتصادي الذي يقدمه الرئيس وتقديم التوصيات بالتشريعات اللازمة.

5- تخويل قانونى لمستشارى الرئيس من الخبراء لتنظيم التعاون بين المشروعات والزراعة والعمل والحكومة المركزية والحكومات المحلية للوصول إلى هذا الهدف.

الضرائب والإنفاق الحكومى

طبقاً لنظرية كينز تؤيدها الأرقام الواردة في الميزانية الاقتصادية للدولة يمكن القول إنه يحدث تغير كبير في الحالة الاقتصادية سواء أنفقت الحكومة أكثر مما حصلت عليه، أو حصلت على أكثر مما قامت بإنفاقه. وهناك رأى قوى ينادى بوجوب تنظيم الضرائب والإنفاق الحكومى بطريقة تسمح للحكومة مثلاً بالحصول على فائض يمكنها أن تستهلك به جزءاً من ديونها وذلك في أوقات الرخاء عندما يطل شبح التضخم، او يمكنها أن تنفق أكثر مما تحصل عليه في أوقات البطالة لتعويض النقص في الإنفاق الخاص

زائداً الاستثمار. ويلاحظ أن هذا هو ما تضمنته النظرية التي اوحت بإصدار قانون العمالة وأشارت بوجوب إتباع هذه السياسة. فخلال السنتين الأولين لعمل المجلس الاستشاري الاقتصادي- وكانتا سنتى عمالة كاملة وضغط تضخمى- أوصى هذا المجلس توصية شديدة بعدم تخفيض الضرائب، وقد تبنى الرئيس هذه التوصية في تقريره الاقتصادى إلى الكونجرس، وأتبع ذلك بالاعتراض على أى قانون لتخفيض الضرائب. لذا يعتبر إًدار الكونجرس لهذا القانون حتى بعد استعمال الرئيس الأمريكي حق الاعتراض دليلاً على أن السياسة الموصى بها (تسمى في العرف الاقتصادي سياسة الموازنة المالية) ليس من السهل دائماً وضعها في حيز التنفيذ.

والواقع أن الضغط السياسى على نحو ما أشرنا، يجعل من الصعب على الحكومات أن تعدل في السياسة الضريبية أو في سياسة الإنفاق بسرعة كافية، أو حتى أحياناً في الاتجاهات السليمة، لتعويض النقص أو الزيادة في الطلب بالنسبة للقطاع الاقتصادى الخاص. والواقع أن من الصعب تنفيذ هذه السياسة حتى في حالة عدم وجود الضغط السياسى، وذلك لأن الميزانية بيست بالمرونة الكافية. فمثلاً إذا كنا في حاجة ماسة إلى المزيد من المدارس أو الطرق أو تحسين وسائل الرى أو زيادة التسلح، فهذا كله لا يمكن تأجيله عمداً لفترة طويلة، لمجرد وجود زيادة في الطلب على السيارات. وكذا في أوقات الكساد، قد تجد الحكومة بسهولة الكثير من المشروعات النافعة التي يمكن أن تنفق عليها نقوداً إضافية، ولكن قد يكون من الأفضل في بعض الأحوال إنفاق هذه الأموال لتوفير الغذاء

والكساء لأفراد الشعب، بدلاً من إنشاء الخزانات والمتنزهات. إنه لمن السهل خلق العجز الحكومى حينما يحتاج إليه، وذلك عن طريق تخفيض الضرائب، ولكن الأمر ليس بهذه السهولة إذا أردنا زيادة الضرائب لتحقيق فائض مرغوب، كما لا يمكن الاستفادة من تطبيق سياسة الموازنة المالية إلى الحد الأقصى، لأن الحكومة لا تكون إلا عنصراً واحداً فقط من عناصر الاقتصاد القومى. وهذا مما حدا بالمجلس الاقتصادى الاستشارى إلى توجيه عنايته إلى العوامل الأخرى في نفس الوقت.

سياسة الأجور والاستثمار

تستطيع الحكومة والمشروعات والعمل إذا تعاونوا معاً، أن تؤثر تأثيراً فعالاً في حجم الدخل والإنفاق في القطاع الاقتصادى الخاص. فهى تنفيذ سياسات تؤثر بصفة مباشرة على الأثمان والدخول والأجور والاستثمار، وذلك بالإضافة إلى تأثيرات الحكومة غير المباشرة عن طريق الضرائب والإنفاق. ولكى تتعاون هذه السياسات بعضها مع البعض في سبيل الوصول إلى الهدف الذي تبتغيه الأمة، فإنه يجب أولاً وقبل كل شئ أن تعرف هذه الوسائل المرغوبة وتعلن بكل وضوح. ولقد أصبح هذا ممكنا الآن ولأول مرة في تاريخنا بفضل أجهزة التحليل الاقتصادى مثل الميزانية الاقتصادية وإحصاءات العمالة والتوظف.

فنحن نعرف الآن حجم القوة العاملة ولو بالتقريب، كما ساعدتنا الإحصاءات عن السكان في التنبؤ بما ستكون عليه هذه القوة في المستقبل

أو على الأقل في المستقبل القريب. كما نعلم المدى العظيم للدخل القومى الذي يمكن أن نحققه هذه القوى العاملة لاسيما إذا استخدمت استخداماً كاملاً. ومن الممكن أيضاً أن نصل إلى تقديرات صائبة لحد كبير عن تلك الزيادة المنتظرة في إنتاجية الأمة، مما ييسر لنا تقدير مدى زيادة الدخل الذي يمكن أن تحققه هذه القوى العاملة خلال سنتين أو ثلاثة من الآن مثلاً.

وعلى ذلك فيمكن لرجال الاقتصاد وقد وضعت تحت يدهم هذه المعلومات أن يتنبئوا بما سيكون عليه حجم الدخل القومى الذى يتلاءم مع العمالة الكاملة، وذلك بفرض بقاء الأسعار على ما هى عليه. فإذا زاد الدخل النقدى عن ذلك فالنتيجة الحتمية هى ارتفاع الأسعار أى المزيد من التضخم، أما إذا قل فالنتيجة هي البطالة وقلة الإنتاج عن طاقته الكاملة، ما لم تنخفض الأسعار بالتبعية. ونحن لا نبغى بطالة ولا تضخماً فكلاهما أمر غير مرغوب فيه.

والسؤال الذي يواجهنا بعد لك هو كيفية تكوين الدخل المرغوب فيه. لو رجعنا إلى الميزانية الاقتصادية لسنة **1946** السابق الإشارة إليها من قبل لرأينا كيف وزعت المتحصلات في تلك السنة بين المستهلكين والمشروعات وصافى الاستثمار الأجنبى والحكومة. ولا تعتبر هذه الطريقة الوسيلة الوحيدة للتوزيع، ففي سنة **1947** تغير هذا التوزيع بحيث زادت كافة الأنصبة باستثناء نصيب الحكومة، ومن المتوقع حدوث تغيرات أخرى في السنوات المقبلة. ولو أن نصيب كل مجموعة من هذه المجموعات

بالنسبة لإجمالى الدخل لا يمكن أن يتغير كثيراً في المدة القصيرة، إلا أنه يوجد قدر كاف من المرونة يجعل التغير واتخاذ القرارات ممكناً. فالولايات المتحدة تقيم سياستها في الاستثمار والتجارة الخارجية في الوقت الحاضر على أساس برنامج الانعاش الأوربى وغيره من الوسائل المتعلقة بالمعونات الخارجية، لذلك يمكنها أن تقدر مقدماً حجم ما سيكون عليه صافى الاستثمار الخارجى. أما عن الاستثمار الداخلى فهذا سبق تحديده، وقد كان في النصف الثانى من عام **1947** بمعدل **31.7** بليون دولار سنوياً. أما حجم هذا الاستثمار في المستقبل فأمره يتوقف على كمية الإنشاءات الجديدة وما ينتظر أن يشتريه المنتجون من السلع الإنتاجية المستديمة، كذلك مقدار التغير في مخزون السلع. وهذه جميعها يمكن التنبؤ بها على وجه التقريب، وكلها لازمة لاتخاذ مثل هذه القرارات في السياسة الاقتصادية سواء بطريق مباشر أو غير مباشر. وكذا الأمر بالنسبة لمصروفات الحكومية وإيراداتها فهذه بدورها تخضع لشئ من الرقابة، كما يمكن تحديد كمية المشتريات الحالية من سلع الاستهلاكية واتجاهات إنتاجها، وكذلك مقدار ما ادخره المستهلكون وعليه نستطيع أن نستنتج مقدار ما قد يدخرونه في المستقبل.

وعلى ضوء هذا كله يمكن أن نضع لأية سنة مستقبلة ما اصطلح الاقتصاديون على تسميته "نموذج" الدخل القومى. ومن الجائز في هذا الشأن تكوين عدد من النماذج المختلفة لنفس السنة، وذلك بأن يؤسس كل نموذج على افتراضات وتقديرات مختلفة عن الأخرى، فيمكن مثلاً افتراض هبوط في الاستثمار الداخلى أو افتراض توسع كبير في الإنفاق

الحكومى أو تخفيض في الضرائب. هذا ويجب أن تنفق هذه الافتراضات مع الحقيقة حتى يمكن استخدامها كدليل. وعلى العموم فإن الغرض من أية مجموعة من هذه النماذج هو بيان مجال الاختيار، فمثلاً لو خفض الاستثمار الداخلي فيجب أن نزيد من بنود المصروفات الأخرى وإلا انخفض الدخل الكلى. وكذلك إذا توسعت الحكومة في إنفاقها مع تخفيض متحصلات الضرائب، ففي هذه الحالة إما أن يحدث تخفيض في إنفاق المستهلكين والمشروعات وأما أن ترتفع الأسعار.

ويجب ألا يفهم من ذلك أن عملية تشكيل نماذج الدخل لسنة مستقبلة تعتمد على الخيال، لأنها يجب أن تتفق رياضياً مع المعادلة (الدخل= الناتج). كما يجب أن يؤخذ في الحسبان دائماً التغير في هذا الدخل، فلنفرض مثلاً أننا وضعنا نموذجاً على أساس الفرض بأن هناك انخفاضاً في صافى الاستثمار الخارجى وفي استثمارات المشروعات في الداخل، وأن الحكومة ستقوم من جانبها بخفض نفقاتها وزيادة الضرائب... فالنتيجة النهائية لهذه التطورات هى انخفاض الدخل القومى، ما لم يحدث ارتفاع بنفس النسبة في إنفاق المستهلكين. وأيضاً من ناحية أخرى، إذا خفض الأجانب والمشروعات والحكومة من إنفاقهم فمن المحتمل أن تتأثر بذلك دخول المستهلكين، طالما أن هذه هى المصادر الرئيسية التي تؤثر في دخل المستهلكين. ومن هذا النموذج للميزانية يتضح أنه لكى نتوصل إلى دخل قومى كاف للمحافظة على العمالة العادية في ظل المستوى الحالى للأسعار، يجب أن يزيد إنفاق المستهلكين في مجموعة من مجموع دخولهم وهذا أمر مستحيل طبعاً. ولما كان من المحتم أن يدخر المستهلكون في

مجموعهم ولو النزر اليسير صغرت دخولهم أو كبرت، فإن النتيجة النهائية لهذا النموذج تتخلص في أنه إذا قلل الأجانب والمشروعات والحكومة من إنفاقهم بالكمية التي توقعناها فلابد وأن يترتب على ذلك إما البطالة وإما انخفاض الأسعار.

مما سبق يتضح أنه يمكن عن طريق استخدام هذه النماذج من الميزانيات أن نعبر عن السياسات المحتملة، وان ننتقى منها مجموعة السياسات التي يمكن أن تحافظ على الحد الأقصى للتوظف والإنتاج. وإذا ما تم ذلك فإن الذين يملكون سلطة إصدار القرارات الاقتصادية سوف يكون لديهم الوسائل التي يستطيعون بواسطتها تنفيذ مهمتهم. وهذه السلطة موزعة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة. فبعض القرارات تصدرها الحكومة وبعضها يصدرها منظمو المشروعات أو العمال، وحتى المستهلك العادى أصبح الآن يستطيع المشاركة في إصدار بعض هذه القرارات.

فمعنى ذلك أن علم الاقتصاد قد تقدم إلى الدرجة التى تجعل من الممكن تقدير قيمة السياسات المختلفة التى في متناول يدنا، فالاقتصاد لا يوعز إلينا بمجموعة السياسات التي يجب علينا أن نختارها فحسب، وإنما كذلك يوضح لنا المجموعات الموافقة لحالتنا تماماً واياً منها يتلاءم مع حالة العمالة الكاملة.

أهداف الإنتاج وتجنب الكساد

كان الرأى السائد للاقتصاديين التقدميين خلال أزمة سنة 1930 هو وجوب ترك المشروعات الخاصة لتتبع طرقها وسياستها الحرة من كل قيد، وقصر التدخل الحكومة على سد ما في هذه السياسات من ثغرات. فلما جاءت الحرب مصحوبة بطابعها الخاص من الرخاء ركز الانتباه إلى العمل على تجنب الكساد الذي يعقبه دائماً. ثم ظهرت أخيراً فكرة أخرى وهي أنه من الممكن بل من العملى والمفيد أن تستبدل بهذه النظرة السلبية برامج إيجابية.. فبدلاً من أن نبحث في كيفية تجنب الكساد أو معالجته عند حدوثه، يمكن أن نضع برنامجاً نستطيع أن ننتج بواسطته ما يتفق وحاجة الأمة، ثم نحاول بعد ذلك أن نحافظ على مستوى عال من الإنتاج لتحقيق هذا الهدف. فنحن نعلم أن احتياجات العالم أكبر بكثير من أن يشبعها أقصى ما يمكن أن يصل إليه الإنتاج الكلى. ولذا يمكننا أن نتجنب الكساد إذا استطعنا فقط أن نستمر في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات التي نحتاج إليها حاجة عاجلة. وعلى ذلك فتكون السياسات التي يرجى من ورائها أكبر فائدة ليست هي السياسات المضادة للكساد ولكنها تلك الخاصة بالإنتاج.

ولقد أخذ المجلس الاقتصادى الاستشارى وهو يضع التقارير الاقتصادية الخاصة بالرئيس... أخذ يحدد أهدافاً من هذا النوع مع الإشارة إلى الوسائل الضرورية لتحقيقها. ففى يناير سنة 1948 استعرض بإيجاز إمكانيات زيادة الدخل في المستقبل ووسائل التوسع في الإنتاج. كما قدر

المجلس بتحفظ أنه خلال عشر سنوات من الآن يمكن أن يزيد مستوى الدخل للفرد الواحد حوالى 80% زيادة عن مستوى ما كان عليه في سنة 1937 و27% زيادة عن مستوى سنة 1947 وذلك مقوماً بالدولارات ذات القيمة الثابتة... وعندما نبلغ هذه الحدود سنصل إلى مستوى اقتصادى يجعل من غير الضرورى أن تبقى هذه الكتل من الناس في مستوى غذائى أو سكنى غير ملائمين صحياً، أو ليعملوا في مصانع أو محال غير مناسبة، أو تنقصهم العناية الطبية الضرورية والضمان الاجتماعى والتعليم.

وقد ناقش عذا التقرير ما نملك من مصادر من الأرض والماء والغابات والمناجم، وما يجب علينا اتباعه للمحافظة عليها وجعلها أكثر كفاية مما هي عليه. كما أشار إلى ما يستلزم الأمر لزيادة الطاقة الصناعية حتى يمكن إيجاد توازن كاف بين الصناعات، كذلك أشار على ما نحتاج إليه من الجهود والنفقات في صناعات النقل وتحسين المدن وإنشاء المنازل والتعليم والصحة والضمان الاجتماعى لكبار السن. أى أنه ناقش كافة السياسات الملائمة بصفة عامة لإنجاز أهداف طويلة الأجل.

وليست هذه سوى البداية.. فإن بين تحديد الاحتياجات والإمكانيات ومناقشة السياسات، وبين التأكد من تنفيذ كافة الخطوات اللازمة على الوجه الأكمل، طريقاً طويلاً. وعلى كل حال فإن من دلائل التقدم العظيم استطاعتنا الآن ولأول مرة مناقشة كافة هذه الموضوعات على ضوء من المعرفة الدقيقة وليس على أسس نظرية غامضة، لما يمكن أن

ننتجه فعلاً وبما يتفق مع حالة دخلنا. وبهذا يكون علم الاقتصاد قد اخذ يمدنا أخيراً بالأداة الفكرية التي يمكننا بواسطتها أن نجعل سياسات الاقتصاد القومى شيئاً أكثر من تعبير عن الميول أو أحلام اليقظة.

سؤال حائر؟

قيل إن المعرفة قوة، والقوة على أية حال يجب إظهارها والاستفادة منها لإنجاز غرض معين، كما يجب أن توجه إلى الأهداف السليمة وذلك إذا أردنا ألا تكون مضرة. ولكنا ما زالنا حتى الآن لا ندرى إذا كان نوع المجتمع الذي نعيش فيه قادراً على أن يحسن استخدام العلم الاقتصادي الحديث... هل يعطى الذين يملكون حق إصدار القرارات الحقائق التي تحيط بهم العناية اللازمة؟ وهل يقبلون المستويات التي بدأت تقدمها لنا هذه المعرفة الجديدة كأسس للعمل؟ نحن لا نعلم.

فقد انتهى البعض إلى أنه لا أمل يرجى في هذا الموضوع، ويؤكدون أن المشروعات الخاصة بل ربما الطبيعة البشرية ذاتها لا نستطيع اجتياز هذا الاختبار، نظراً لوجود المصالح الشخصية والضغط الجماعى بصورة كبيرة. وقد يكون هؤلاء المتشائمون على حق، ولكن لابد من الإشارة إلى عدم وجود الدلائل العلمية التي تبرر وصولهم إلى هذه النتيجة القائمة حيث إن هذا الاختبار لم يتم حتى الآن. كما لا يمكن الحكم على أهلية الأفراد للقيام بعمل ما إلا بعد أن نمدهم قبل كل شئ بالمعرفة والمستويات التي تساعدهم في تحديد ما يجب عليهم عمله. وقد أصبحت أصول هذه المعرفة

تحت يد الأمريكيين الآن ولأول مرة في تاريخهم. وقد سبق أن أثبتت الديمقراطية فعلا أنها لا تتعارض مع التقدم العظيم في إدارة المشروعات الزراعية والصناعية، بل ربما يتوقف مصير العالم كله لقرون عدة مقبلة على قدرة الديمقراطية في أن تحسن القيام بمهمة التنظيم الشامل للاقتصاد.

الفصل العاشر

الدخل الدولى

> **جرت العادة على أن ينظر إلى الدول على أنها مجرد وحدات اقتصادية متنافسة في بيع السلع. وتبعاً لهذا الرأى تسعى كل الدول لأن تبيع خارج حدودها أكبر قدر ممكن بينما تقلل من مشترياتها إلى أدنى حد،**

وكلما زاد الفرق بين مشترياتها ومبيعاتها كان ربحها أكبر. ويطلق على الدعاة الأول لهذه النظرية– التي ازدهرت في أوربا قبل الثورة الأمريكية– لفظ التجاريين، لأنهم كانوا ينظرون إلى الدول على أنهم تجار متنافسون.

ولم يأل الاقتصاديون جهداً منذ عهد آدم سميث وما بعد ذلك في إظهار الخطأ الذي وقع فيه هؤلاء التجاريون. فإذا كان هدف كل أمة هو أن تكون بائعة فقط فأين سنجد إذن الدولة المشترية؟ وأين ذلك المشترى الذي سيواصل الشراء إلى ما لا نهاية دون أن يحصل على أى دخل؟ بل وأكثر من ذلك، ما طبيعة ذلك الربح الذي يمكن أن تحصل عليه الدولة عندما تصدر من السلع والخدمات أكثر مما تستورد؟ من الواضح أن الأجانب سوف يحصلون على ثروة حقيقية من هذه العملية أكثر مما يقدمون في مقابلها، فهم يدفعون بالذهب لفترة ما. إلا أن هذا الذهب في حد ذاته لن تكون له أية فائدة إلا إذا أنفق بدوره، ولا يمكن لأية دولة أن

تنفق الذهب الذي تحصل عليه إلا إذا قامت بعمليات شراء من الخارج تزيد على مبيعاتها في بعض الأحيان.

والواقع أنه يمكن تطبيق عملية الحساب الاجتماعى التي استخدمت في حساب الدخل القومى على نطاق دولى. فهناك ميل بين دخول جميع الدول للارتفاع أو الهبوط في نفس الوقت كما هو الشأن تماماً بالنسبة لدخول الأفراد في الدولة الواحدة. وهذه نتيجة حتمية لحقيقة تتمثل في أن مشتريات أية دولة تتكون من مبيعات دولة أخرى. والواقع أن حصولنا على إحصائيات عن الدخل القومى للولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وفرنسا والدول الأخرى دون أن يكون لدينا الأرقام الخاصة بالدخل العالمى يعتبر عملاً ناقصاً، كما يكون الحال لو أننا حصلنا على أرقام الدخل في ولاية نيويورك وبنسلفانيا وأوهايو دون أن يكون لدينا بيان عن الدخل القومى للدولة بأكملها. ويمكن القول بأن لدينا الآن فعلاً بعض البيانات التقريبية عن الدخل العالمي، وسيصبح في إمكاننا الحصول على بيانات دقيقة في المستقبل القريب، ولكن ما زالت تنقصنا في الوقت الحاضر بعض القواعد الإحصائية الدقيقة عن الدول غير المتقدمة. إلا أن هناك أمراً واحداً مؤكداً، وهو أن أى إحصاء عالمى عن التجارة الخارجية لابد أن يظهر أن جملة إنفاق كافة الدول خارج حدودها يساوى تماماً جميلة متحصلاتها من الخارج، فمقابل كل دولة منفقة توجد دولة أخرى محصلة، كما هو الحال تماماً في الدولة الواحدة.. فالعالم كمجموعة لا يمكن أن يشترى أكثر مما يبيع أو أن يبيع أكثر مما يشترى. فإذا ظهر لدى بعض الدول عجز في تجارتها فلابد أن يكون لدى البعض الآخر فائض وفي

النهاية يجب أن يستاوى مجموع الفئتين. (إحصائيات التجارة الخارجية في البلاد المتخلفة أكثر كمالاً ودقة من إحصاءات الدخل القومى).

العملاق الأمريكي

تكون أرقام الدخل القومى في الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من مجموع الدخل العالمي. وتوضح التقديرات التقريبية أن الولايات المتحدة وهي تملك $\frac{1}{15}$ من مساحة الأرض والموارد الطبيعية وعدد السكان في العالم، تنتج أكثر من نصف مجموع إنتاج العالم الصناعى، وحوالى الثلث من كافة الأنواع الأخرى من السلع والخدمات. ففى سنة **1929** كان مجموع الدخل القومى في الولايات المتحدة يساوى مجموع الدخل القومى في ثلاث وعشرين دولة من بينها وبريطانيا وألمانيا وفرنسا. وهذه الحقائق لها نتائج هامة وآثار خطيرة؛ فالاقتصاديات الضخمة لجمهورية أمريكا لها تأثير كبير في استقرار أو عدم استقرار اقتصاديات العالم. فالولايات المتحدة قد لا تضار كثيراً بأية كارثة اقتصادية تصادف الأرجنتين أو السويد مثلاً، بينما تتأثر الدول الأخرى بأى تغير ملحوظ في الدخل القومى الأمريكي.

والدول الأخرى لا تحتاج إلى منتجات الولايات المتحدة من الآلات والناقلات والقطن والتبغ والبترول وغيرها فحسب، بل هي أيضاً في حاجة إلى بيع منتجاتها للولايات المتحدة. وعادة لا ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها دولة مستوردة لأنها لا تعتمد على الواردات كمعظم الدول الأخرى، وذلك رغم أنها تعتبر أكبر دولة مستورد في العالم بعد بريطانيا،

فقد بلغت قيمة وإرداتها خلال المدة من 1936 حتى 1938 بما يقرب من 2.5 مليار دولار سنوياً، وفي سنة 1947بلغت هذه الواردات أكثر من 4.6 مليار دولار.

فمثلاً عندما تصاب العمالة في الولايات المتحدة بانكماش، نجد أن الأمريكيين سيضطرون إلى تقليل استهلاكهم من مختلف الأصناف مثل السكر والموز والبن والشاى، كما تضطر الصناعة الأمريكية إلى تقليل مشترياتها من الصفيح والكروم والنيكل والمنجنيز ولب الخشب والورق والصوف والمطاط وعشرات من الأصناف الأخرى.. فتتأثر بذلك كل من أمريكا الجنوبية وآسيا وتجد نفسها في هوة من الفقر أعمق مما هى فيه، كما تعانى من ذلك استراليا وأندونيسيا وإفريقيا. وتكون النتيجة أن تقلل جميع هذه الدول مشترياتها من بريطانيا والدول الأوربية الأخرى التى لابد وأن تعانى هى الأخرى بدورها من البطالة وتعجز عن إطعام نفسها. لذلك نجد أن صادرات انجلترا تتأثر بالإنتاج الأمريكي بالرغم من أن معظم صادرات انجلترا لا ترسل إلى الولايات المتحدة.

المدفوعات المتعددة الأطراف

يتساوى الدخل مع الناتج في النطاق العالمى كما هو الحال في الدخل القومى، ولكن بينهما بعض الفروق الحساسة تجعل الاقتصاد العالمي أكثر دقة وتعقيداً. فليس في داخل الدولة الواحدة– مثلاً بين ولايتى الينويس وبنسلفانيا بأمريكا– رسوم جمركية أو أية قيود أخرى ذات أهمية على

التجارة فكلاهما يستخدم نفس العملة، وليس ثمة قيود على انتقال الأفراد أو الهجرة بينهما ما دام راغب السفر يملك الإمكانيات اللازمة لذلك. كما يمكن لأهل أية ولاية من الولايتين القيام بعمليات الشراء أو البيع في الولاية الأخرى في حدودها ما يملكون من النقود والائتمان. وإذا ازدهرت إحدى الولايتين استطاع العمال العاطلون في الولاية الأخرى أن يبحثوا لأنفسهم عن وظائف داخل هذه الولاية المزدهرة. ولا يقلق صاحب رأس المال في إحدى الولايتين لأن استثماراته تقع عبر الحدود في الولاية الأخرى.

نجد العكس من ذلك في العلاقة بين بعض الدول وبعضها الآخر، فنجد ثم من يضع قيوداً على التجارة عبر حدودها، وتستعمل كل دولة وحدات نقد تختلف عن الأخرى، ولكل دولة كبيرة جهازها الخاص بها لعمليات النقد والائتمان. كما أن كل دولة تطلب من عابرى حدودها جوازات السفر وتأشيرات عبور الحدود وتنفيذ قيود الهجرة والرسوم الجمركية. لذا كان لزاماً علينا في هذا الشأن أن نهتم بموضوعات القيم النسبية لأسعار العملة والعلاقة بين العمالة وسعر الصرف وصعوبات سداد الديون خارج الحدود الدولية.

ولقد توصل الاقتصاديون أخيراً إلى وسيلة يمكن بواسطتها عمل حساب للمدفوعات الخارجية لأية دولة معينة. وتعتمد هذه الطريقة على المبدأ المتعارف عليه وهو أن مقبوضات أية دولة في فترة معينة يجب أن تساوى مدفوعاتها في نفس هذه الفترة، على أن يؤخذ في الاعتبار التغييرات

في مديونية الدولة (تحركات رأس المال). ومن الجائز عمل مثل هذا الحساب للتجارة الخارجية لأية ولاية أو منطقة في الولايات المتحدة إلا أنه لم تجر العادة على ذلك لعدم وجود حاجة ماسة إليه وأيضاً لأن سجل المعاملات التى تجرى خارج الولاية لا تكون منفصلة عن تلك التي تحدث في داخلها.

إذا رجع القارئ إلى الميزانية الاقتصادية للدولة لسنة 1946 (ص83) لاحظ وجود بند تحت عنوان "دولى" قيمته 4.8 مليار دولار للاستثمارات الخارجية. وهذا الرقم يمثل الفرق بين قيمة إجمالى السلع والخدمات التي تسلمها الأجانب من الولايات المتحدة خلال السنة وبين جميع ما تسلمه الأمريكيون من الأجانب خلال نفس المدة. أو بعبارة أخرى هو تلك الإضافة السنوية لمديونية الأجانب (أى ما قدم إليهم). وهذا البند يظهر سلبياً في الميزانية لأنه يمثل ذلك الجزء الذي قدمته الولايات المتحدة دون أن تحصل على مقابل له، ولو أن هذا يتفق مع القول إن الفائض المصدر إلى الخارج ما هو إلا اقتطاع من دخل البلد الدائن، إلا أنه قد يكون أمراً مرغوباً فيه من الناحية السياسية.

وفيما يلي ملخص لكشف حساب "العالم الخارجى" لدى الولايات المتحدة لعام 1946 يوضح كيف يظهر هذا الرصيد:

حساب الدول الأجنبية لسنة **1946** بملايين الدولارات

	صافى المدفوعات إلى الولايات المتحدة		صافى حركة رءوس الأموال من الولايات المتحدة
8	أجور ومرتبات	**3342**	طويلة الأجل
122	فوائد	**1176**	قصير الأجل
118	توزيعات	**623**	التغير في رصيد الذهب(*)
198	أرباح الفروع	**118**	– الخطأ والحذف
	صافى المشتريات من الولايات المتحدة	**250**	– الفروق المتعلقة بممتلكات الولايات المتحدة
4285	من المشروعات الخاصة		
1139	من الحكومة		
1097	من الأفراد		
4773	صافى المدفوعات الخارجية للولايات المتحدة	**4773**	صافى الاستثمارات الخارجية للولايات المتحدة

(*) حينما تسلم الولايات المتحدة ذهباً يكون القيد دائناً كما هو مبين في هذا الحساب

يتضح من المفردات الواردة بالجانب الأيمن من هذا الحساب أن الأجانب دفعوا في سنة **1946** للحصول على سلع وخدمات من الولايات المتحدة أكثر مما دفع إليهم. (أمكن الوصول إلى هذه الأرقام

الصافية بطرح المدفوعات من المقبوضات). فهم دفعوا 8 مليون دولار كأجور ومرتبات للأمريكيين زيادة عما دفعه الأمريكيون لهم. وكان هذا هو نفس الاتجاه أيضاً بالنسبة لبنود الفوائد والتوزيعات وأرباح الفروع. كما يتضح من هذا الجدول أن الأجانب اشتروا من الولايات المتحدة سواء من الحكومة أو المشروعات كميات هائلة من السلع أكثر بكثير مما اشترته هي منهم. ويرجع السبب في ذلك إلى أنهم لم يكن لديهم في سنة 1946 ما يبيعونه. والرصيد الوحيد الذي كان في صالح الأجانب هو رصيد مشتريات الأفراد الأمريكيين بالخارج (خصوصاً السياح) الذي فاق كثيراً ما اشتراه الأجانب منهم. وطبيعي أن فائض المدفوعات للأمريكيين يمثل قيمة الزيادة في صادرات الولايات المتحدة عن وارداتها بما في ذلك التجارة والخدمات والصادرات غير المنظورة.

أما الجانب الأيسر من هذا الحساب فيظهر على وجه العموم كيف موات هذه الزيادة في الصادرات وذلك باستخدام القروض الطويلة والقصيرة الأجل. كما أدرج في هذا الجانب قيمة ما بيع من الاستثمارات الأجنبية. والواقع أن معظم هذا البند متعلق بقروض خاصة بالحكومة مثل القرض الذي قدم لانجلترا. وبالإضافة إلى ما سبق نجد أن الأجانب قدموا ما يزيد على 623 مليون دولار ذهباً لدفع ثمن السلع التي يحتاجون إليها.

ولما كان من الصعب تتبع كافة العمليات التجارية الدولية واستحالة ضبط الأرصيدة الخاصة بها، أصبح من الواجب أن يخصص بند للخطأ والحذف. كما يجب أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً أن هذه الأرقام وإن كان

معظمها يخص الدولة في داخل حدودها، إلا أن بعضاً منها متعلق بممتلكات وأراضى الدولة في الخارج. والواقع أن مثل هذا الحساب ليس إلا تسجيلاً للحقائق التي سبق أن رددها الاقتصاديون كثيراً عن التجارة الخارجية. فلو أن البنود الواردة في الجانب الأيسر من الحساب كانت أقل مما هى عليه لما استطاع الأجانب أن يشتروا نفس هذه الكميات من السلع والخدمات وإلا كان عليهم إما أن يقترضوا أو أن يدفعوا بالذهب. أما لو كان ناتج الجمع الجبرى للبنود الواردة بالجانب الأيمن من هذا الحساب صفراً لما صار على الأجانب في هذه الحالة أن يقترضوا منا شيئاً أو حتى يرسلوا إلينا أوقية واحدة من الذهب بسبب توازن المدفوعات الجارية.

صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والهيئة العالمية لتنظيم التجارة الخارجية

ظلت قيمة الصرف الخارجية لمعظم العملات ثابتة لسنوات طويلة قبل الحرب العالمية الأولى. وبينما كانت عمليات البيع والشراء لا تتم خارج الحدود الوطنية بالسهولة التى كانت تتم عليها بالداخل فإن الناس لم يكونوا متخوفين من حدوث تقلبات عنيفة في قيمة الدلاور أو الفرنكات أو الجنيهات وغيرها. وقد كان للاقتصاديين التقليديين تفسير عن سبب هذا الاستقرار في سعر الصرف الخارجى للعملات– تفسير كان يبدو مقنعاً بالنسبة للمتعاملين في العملات الأجنبية. فلنفرض أن رجلاً يمتلك جنيهات استرلينية ويرغب الشراء من الولايات المتحدة، فمن الطبيعى أنه سيحتاج إلى دولارات لإتمام هذه العملية ويتعين عليه في هذه الحالة أن يشترى هذه

الدولارات بما لديه من جنيهات. فلو كان الطلب على الدولارات يزيد على عرضها فسوف يؤدى ذلك إلى ارتفاع سعرها (أى يرتفع سعر الصرف الخاص بها) مما يتطلب عدداً أكبر من الجنيهات للشراء من الولايات المتحدة. ولكن هناك حداً معيناً للمدى الذي يمكن أن يصل إليه ارتفاع سعر الصرف تحدده الحقيقة الثابتة وهي أن كلا من الولايات المتحدة وانجلترا تتبع قاعدة الذهب. فمن المتيسر لأى فرد أن يشترى دولارات بهذا الذهب بأسعار محددة بمعرفة الحكومتين. وعلى ذلك فبدلاً من أن يشترى هذا الرجل الدولارات مباشرة ويكون سعرها مرتفعاً عن حد معين يمكنه أن يشترى ذهباً ويحوله إلى الولايات المتحدة وتكاليف نقل الذهب هي التي تحدد مدى التغيير في سعر الصرف.

وإذا كان هذا التفسير يعتبر مقبولاً حينئذ فإنه لم يساير احتمال تحول الدول عن قاعدة الذهب وهي خطوة اضطر الكثيرون منهم للالتجاء إليها. ومن الواضح أيضاً أنه إذا زاد الطلب على الدولارات زيادة مستمرة عن عرضها واستمرت هذه الحالة مدة من الزمن، أصبحت الشحنات المصدرة من الذهب إلى الولايات المتحدة من الضخامة لدرجة أن تمتص الاحتياطيات الذهبية للدول الأخرى. وهذا ما حدث فعلاً خلال الحرب العالمية الأولى عندما زاد عدد المشترين الأجانب من الولايات المتحدة زيادة عظيمة كان من المتعين بسببها إيقاف تصدير هذه الشحنات من الذهب إليها. فلجأت الحكومات عندئذ إلى تحديد سعر الصرف. وعقب هذه الحرب حاول العالم أن يعود ثانية إلى قاعدة الذهب، ولكن هذه المحاولة لم يقدر لها النجاح لمدة طويلة. ففى سنة **1930** حينما ازدادت

صعوبات سعر الصرف هجرت قاعدة الذهب. ثم كانت الحرب العالمية الثانية التي قضت قضاء مبرماً على أى أمل في العودة إلى قاعدة الذهب في بريطانيا ودول أخرى كثيرة.

وعند إعداد النظم اللازمة لضمان عودة التجارة العالمية إلى ما كانت عليه وهو الأمل الذي راودنا كثيراً بعد الحرب الأخيرة، كان من أهم الأمور التي يجب أن نهتم بها هو خلق أداة لتساعد على استقرار سعر الصرف كبديل لقاعدة الذهب. ولهذا الغرض أنشأ صندوق النقد الدولى الذي يشترك في رأسماله الدول الأعضاء بحصص تحدد تبعاً لأهميتها الاقتصادية. وهذه الحصص يقدم جزء منها ذهباً والباقى من العملات المحلية. وعن طريق هذه الهيئة تحدد أسعار الصرف التي لا يمكن لأية دولة من الأعضاء أن تتجاوزها بأكثر من 10% إلا بعد موافقة مجلس محافظى البنك. وللدول الأعضاء إذا رغبوا في العمل على استقرار سعر الصرف الخاص بعملتهم الحق في الاقتراض من الصندوق في حدود ما يحتاجون إليه من العملات الأخرى بشرط أن يتناسب ذلك مع حصتهم التي ساهموا بها في رأسمال الصندوق. وقد تطلب ذلك وجود كثير من الأنظمة والقواعد المعقدة التي لابد منها لقيام مثل هذا الصندوق. ولكن هذا لا يمنعنا من اعتباره جهازاً فعالاً لمنع أى تقلب في سعر الصرف بسبب وجود ندرة مؤقتة في إحدى العملات. إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن العمل بهذا الصندوق قد يؤدى بنا إلى نفس النتائج الخطيرة التي عدلت بذهاب قاعدة الذهب الدولية. فمثلاً إذا كان هناك أى ميل مستمر للهبوط في قيمة العملة لأية دولة فإن افتراضها من الصندوق للعملات النادرة سيجعلها

تقترب من حدود حصتها في الصندوق. وفي هذه الحالة تجد نفسها في نفس الورطة التي تكون عليها لو كانت تتبع قاعدة الذهب.

أما البنك الدولى للإنشاء والتعمير فقد أنشئ لغرض مختلف، فقد رأينا أن الدول التى تقترض من صندوق النقد الدولى تفعل ذلك لمعالجة تغيرات مؤقتة في سعر العملة. ولكن هناك دولاً أخرى كثيرة تحتاج إلى قروض طويلة الأجل لإصلاح ما دمرته الحرب أو لتنمية مواردها... فمن أعظم الرغبات التى يهدف الأفراد إلى تحقيقها هي العمل على تنمية إنتاجهم الذي لا يتأتى إلا عن طريق الاستثمارات الجديدة ممثلة في الآلات وعناصر رأس المال الأخرى والغرض من إنشاء هذا البنك هو تشجيع مثل هذه الاستثمارات على نطاق دولى. ويتكون رأسماله من الأموال التى تساهم بها الدول الأعضاء كل حسب طاقتها الاقتصادية. أما عمل البنك فهو الإقراض وضمان القروض في حدود يحددها رأس مال البنك ولأغراض يرى مديروه أنها مجزية وبشرط عدم توافر رءوس أموال خاصة لتنفيذها بشروط معقولة. وهذه القروض تعطى فرصاًمناسبة للتنمية التي تتطلب قروضاً طويلة الأجل بفائدة منخفضة نسبياً، ثم تصفى نفسها بنفسها في النهاية، وذلك عمل يخص الحكومات أكثر من رؤوس الأموال الخاصة.

أما النوع الثالث من الخطوات التي نحتاج إليها من أجل تنمية التجارة والإنتاج على نطاق واسع فيتمثل في رفع كافة أنواع الحواجز أمام التجارة.. تلك الحواجز التي وضعت ونمت خلال كساد 1930 ثم دعت الضرورة إلى الاحتفاظ بها وتقويتها بسبب الحرب، مثل التعريفات الجمركية

والرقابة على العملة وقيود الاستيراد والتصدير واتفاقيات المبادلة الثنائية وما شابه ذلك. ولقد حاولت الولايات المتحدة أن تزيل أو تخفف من هذه الحواجز خلال الفترة من عام **1934** حتى نشوب الحرب عام **1939** وذلك عن طريق الاتفاقيات التجارية المتبادلة. وعلى الرغم من أنه كان يتعين عليها أن توقف هذه المجهودات خلال الحرب فإنها نجحت في الحصول على اتفاقات أخرى مع بعض الدول على هجر هذه القيود عندما تزول هذه الضرورة. وفي أواخر عام **1947** تمكنت الولايات المتحدة من عقد اتفاقية عامة للتعريفات والتجارة في مدينة جنيف لتبادل الامتيازات مع اثنتين وعشرين دولة من أكبر الدول التجارية، وهى في الوقت الحاضر تتفاوض مع عدد أكبر من الدول في هافانا في مشروع كبير باقتراح تكوين هيئة عالمية لتنظيم التجارة الخارجية ما زال تحت البحث حتى كتابة هذه السطور. (وضع هذا الكتاب في عام **1948** وصدرت طبعته الأولى عام **1951**). وتنص هذه الاتفاقيات على أنه يجوز بصفة عامة استبقاء بعض هذه القيود القائمة طالما كانت هناك حاجة تستدعى بقاءها، ولكن بشرط إزالتها بعد انقضاء حالة الضرورة التي أوجبت وجودها. كما احتوت لائحة الهيئة العالمية على شروط خاصة بإجراء إشراف دولى على الاتفاقات الحكومية التي تحدد مشتريات واستهلاك السلع الهامة كالقمح والسكر ونظم الاحتكارات الخاصة وكل ذلك لصالح كل من المستهلك والمنتج معاً.

ندرة الدولارات

إن التزود بوسائل لتثبيت سعر الصرف في المدة القصيرة وكذلك التزود بهيئات لتشجيع الاستثمار الدولى للعمل على زيادة الدخل والإنتاج، ثم بعدد كبير من الاتفاقات لإزالة العوائق الجمركية التي تعرقل التجارة العالمية.. كل أولئك يجعل العالم يتطلع بنظرات متفائلة إلى المستقبل. ولكن على الرغم من ذلك فهناك من الأوضاع السيئة ما لا يستطيع أحد هذه الأجهزة أو حتى كلها مجتمعة أن تصلحها. ولن يتمكن أحد منها أن يؤدى دوره بالصورة المرجوة منه إلا إذا عدلت هذه الأوضاع. ولعل من أول وأهم هذه العوائق التي تعترض طريق التجارة العالمية هو ندرة الدولارات.. تلك الندرة العالمية التي استمرت قرابة الربع قرن خفت وطأتها خلاله فترة من الزمن ولكنها بصفة عامة تزداد سوءاً بمرور الوقت.

فبريطانيا ودول القارة الأوربية تحتاج كل عام إلى الكثير من السلع التي لا يستطاع الحصول عليها بكميات كافية إلا عن طريق شرائها من الولايات المتحدة وكندا أو الدول الأخرى الواقعة في الجزء الغربي من العالم حيث الدولار هو العملة المتداولة. فكيف إذن يمكن لهذه الدول الأوربية أن تحصل على الدولارات اللازمة لها؟ ليس هناك إلا أربع وسائل لذلك:

1- قيام الدول الواقعة في الجزء الغربي من العالم بشراء السلع والخدمات الإنجليزية والأوربية.
2- أو شحن كميات من الذهب إلى هذا الجزء من العالم.
3- أو من إيرادات الاستثمارات الأوربية في الجزء الغربي.

4- وأخيراً صافى حركة انتقال رؤوس الأموال من هذا الجزء من العالم التي قد تنشأ عن بيع السندات الأوربية وعقد القروض أو تقديم المنح.

ولكن لم يحدث من سنوات عدة أن باعت بريطانيا وأوربا كمية من السلع والخدمات لهذا الجزء من العالم تزيد على ما اشترتا منه. كما أنهما كانتا تعتمدان قبل الحرب العالمية الأولى في سد هذا النقص على إيرادات استثماراتهما الأجنبية، لاسيما بالنسبة للولايات المتحدة التي كانت في البداية تعتمد على الاستثمارات التي ترد إليها عبر الأطلنطي. وقد نتج عن الحرب حدوث هذا التغير، إذ اضطر الحلفاء الغربيون إلى شراء كميات ضخمة من الذخيرة والإمدادات من أمريكا، وكان لزاماً عليهم أن يسددوا قيمة هذه المشتريات إما عن طريق بيع استثماراتهم القائمة للأمريكيين وإما عن طريق الاقتراض من الحكومة الأمريكية أو الأفراد، وبذلك أصبحت أمريكا بعد الحرب ولأول مرة من سنوات كثيرة دولة دائنة للدول الأخرى برصيد يفوق كثيراً ما هي مدينة لهم به.

وما انتهت هذه الحرب حتى ظهر في أعقابها نقص خطير في الدولارات وانهيار وشيك الوقوع في الاقتصاد الأوربى ما لم تتداركه تنمية عاجلة. وبالعكس من ذلك خرجت الولايات المتحدة منها وهي أكثر رخاء ويسراً وبدأت تستثمر أموالاً طائلة في الخارج خصوصاً في ألمانيا. وعلى الرغم من أن ذلك يزيد من مديونية الأجانب للولايات المتحدة ويضاعف من حدة هذه المشكلة الطويلة الأجل إلا أن الدولارات التي انتقلت إلى

الخارج ساعدت في إمداد هؤلاء الأجانب ولو بصفة مؤقتة بقوة شرائية يحتاجون إليها للشراء من الولايات المتحدة. وفي نفس الوقت أدى فرض التعريفة الجمركية العالية إلى منع دول أوربا من الوصول إلى حالة توزان حسابية معها عن طريق بيع هذه الدول لبضائعها في الولايات المتحدة.

وقد استمرت هذه الحالة نظراً لاستمرار تدفق الاستثمارات الأمريكية إلى الخارج، ثم بدأت تهبط فجأة في سنة 1928. ومن سنة 1929 وما تلاها كان الكساد العظيم الذي حد كثيراً من طلب الولايات المتحدة على السلع الأجنبية. وكان من نتيجة ذلك أن زادت مشكلة ندرة الدولارات وبالتالى حدة الكساد الذي أصاب جميع أركان العالم والذي أدى إلى إقامة الكثير من العوائق في طريق التجارة. ولقد كانت هذه العوائق أشبه بأسلحة للدفاع عن النفس وضعت بواسطة الدول الأجنبية باستثناء ألمانيا الهتلرية ضد العواقب المترتبة على ندرة الدولارات. فنظراً لعدم وجود الكفاية من الدولارات اضطرت هذه الدول إلى البحث عن طرق أخرى تمكنها من شراء ما تحتاج إليه، ومن هنا نشأت فكرة عقد اتفاقيات المبادلة وما شابهما. كما اتبعت أنظمة الحصص ومراقبة العملة وغير ذلك من وسائل التدخل في التجارة الخارجية للتأكد من أن الواردات تقتصر على أهم ما تحتاج إليه الدولة، أى أن التجارة العالمية تمت عن طريق المبادلة والمقايضة عند نقص النقود كما حدث تماماً عندما انتشرت بين الأفراد في الولايات المتحدة وقت أن قلت النقود في أيديهم بسبب الأزمة.

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية فكانت سبباً في خفض الاستثمارات الأوربية والبريطانية إلى الحد الأدنى. ومع أن مشروع الإعارة والتأجير قد أخر هذا الاتجاه إلا أن الفترة التي مرت بين نشوب الحرب ووضع هذا المشروع والتي كانت تتم فيها المشتريات على أساس الدفع عند الاستلام كانت كافية لإجبار الإنجليز والفرنسيين على تصفية معظم ما يملكون من استثمارات. وبالنسبة لبريطانيا لم يقتصر الأمر على بيع ما تملكه من أوراق مالية ومستندات، بل اضطرت إلى اقتراض مبالغ طائلة من أجزاء أخرى من العالم. فأوربا التي كانت تحصل على دخل من استثماراتها الأجنبية، وصادراتها غير المنظورة وصل إلى **4** مليار دولار خلال السنتين **1919**، **1920** أصبح هذا البند بالنسبة لها سالباً بعجز قدره **1.4** مليار دولار خلال السنتين **1946**، **1947**.

فأوروبا كانت وما تزال منتجة عظيمة للثروة، وهي تستورد من الغرب نسبة ضئيلة فقط مما تستهلكه ولكن هذه النسبة تتمثل في المواد الحيوية التي بدونها يتأثر إنتاجها، ولهذا السبب كان لزاماً عليها أن تجد مصدراً تحصل منه على جميع ما يلزمها من الدولارات. والطريقة الوحيدة التي يبدو أنها تستطيع أن تعتمد عليها في المدة الطويلة لحل هذه المشكلة هي أن تلجأ إلى زيادة إنتاجها وزيادة مبيعاتها في الخارج. أما في المدة القصيرة فالطريقة السريعة لمعالجة هذا النقص في الدولارات كانت أن تقدم الولايات المتحدة المساعدة لهذه الدول لزيادة إنتاجها ورفاهية سكانها.

فطالما أن هناك ندرة في الدولارات فيكون لزاماً على الدول الأخرى أن تنظم مسائل النقد الأجنبى والاستيراد والتصدير وتطبيق نظام بطاقات التموين. ولا يمكن للعالم أن يعود إلى حريته الطبيعية من حيث النقد وموازنة المدفوعات الخارجية وتدفق تيار الاستثمارات الأجنبية إلا إذا قضينا على هذه الندرة، ولو أن الأمل في إمكان الوصول إلى ذلك ضعيف أو على الأقل قد يتطلب الأمر وقتاً ومجهوداً كبيراً للوصول إلى هذا الهدف.

ويتبقى لدينا ملحوظتان يجدر بنا إضافتهما إلى هذا الملخص الموجز عن الآثار السيئة التي ترتبت على ندرة الدولارات في باقى أنحاء العالم. أولهما أن ارتفاع الأسعار في الولايات المتحدة يزيد من صعوبة المشكلة لازدياد حاجة الدول الأجنبية إلى المزيد من الدولارات لشراء ما تحتاج إليها منها. حقيقة أن أسعار صادرات هذه الدول سيرتفع بالمثل ولكنه في الغالب لن يرتفع بنفس النسبة، والدليل على ذلك أن تجارة بريطانيا مع الولايات المتحدة تكون في غير صالح الأولى عند ارتفاع الأسعار والعكس عند انخفاضها. والملاحظة الثانية خاصة بمشكلة أمكن التوصل إلى تقدم يسير فيها، ففى الولايات المتحدة يترك السكان الأماكن الفقيرة حيث لا توجد الأموال اللازمة لشراء ما يحتاجون إليه إلى أماكن أخرى أكثر رخاء وبذلك تفقد هذه الأماكن الفقيرة سكانها... فالذين ينقصهم الطعام والكساء يمكنهم أن يهاجروا إلى أماكن أخرى إذا رغبوا في ذلك حيث يجدون وظائف بأجر أعلى، ولكن قيوداً شديدة قد وضعت في سبيل الهجرة الدولية، حتى إنها أصبحت غير ذات أهمية تُذكر. والواقع أن حرية

التجارة ورفع قيود العملة لابد وأن يتمشيا مع حرية انتقال الأفراد من دولة لأخرى. ولكن من الواضح أنه لا الإنجليز ولا الفرنسيون سوف يقبلون حل مشكلاتهم عن طريق فقد السكان بل يأملون النجاح في حلها عن طريق آخر. أما بالنسبة لدول أخرى كإيطاليا واليونان فيبدو أن الحل الوحيد هو الهجرة وخفض معدل المواليد.

ندرة السلع

يمكن القول إن مشكلة نقص الدولارات مشكلة محدودة، وبقليل من التصرف الحكيم والحظ الحسن يمكن أن تقتصر خطورتها على عدد وجيز من السنين، ولكن وراء هذه المشكلة مشكلة أخرى بدأت من قديم الزمان وإن كانت تختفي في بعض الأحيان بسبب تحسن الأحوال.. هذه المشكلة هي السباق بين الزيادة في عدد السكان وبين الوسائل اللازمة للبقاء. ولعله من الغرابة بمكان أنه برغم البؤس والخراب الذين نجماً عن الحرب استمر عدد السكان في التزايد بأوربا وآسيا وإفريقيا وسائر القارات الأخرى التي لم تكن هدفاً للقنابل أو لم تكن عرضة للغزو. فهل ثمة مكان في العالم الآن لديه كفايته من الطعام والملبس والمسكن ولا يعانى من مشكلات نقص العناصر الضرورية لمواجهة مطالب الحياة؟ إن الولايات المتحدة وهي دولة لا تقارن في غناها وإنتاجها الذي فاق ما كان عليه قبل الحرب تئن من هذه المشكلات وقد أصبحت فيها حقيقة واقعة.. فهذه الدولة لا تعانى بطبيعة الحال ندرة في الدولارات بل الواقع أنها تعانى ندرة

في السلع، فإن ما تخيلناه وقت الكساد من وجود فائض في السلع كان وهماً كشفت لنا عنه تجاربنا السابقة. فهذا الفائض لم يكن إلا سلعاً عجز الأفراد عن شرائها ولم يكن أبداً سلعاً غير مطلوبة.

وهذه الندرة الحاضرة في السلع التي شملت جميع أركان العالم زاد من حدتها بعض الظروف الخاصة. وأخطر هذه الظروف أهمية هو ما اصاب الاقتصاد الألمانى من انهيار. لقد كانت ألمانيا في الماضى من أكبر الدول المنتجة في العالم، ولولا ما كانت تقدمه من السلع الثقيلة والفحم المستخرج من الرور وحوض الرين وسيلزيا لأجذب باقى أوربا وأصبح من الأماكن الفقيرة، وهذا تقرير للواقع مهما كانت مخاوفنا من قوة ألمانيا العسكرية. فقبل الحرب اعتادت الدول الأوربية الأخرى أن تشترى من ألمانيا أكثر مما تبيع للألمان، كما كانت الزيادة في إنتاج ألمانيا الصناعى عاملاً كبيراً في المحافظة على مستوى المعيشة في أوربا. أما انجلترا فكانت تشترى من أوربا أكثر مما تبيعه لها، ثم تخطمت هذه الدورة الثلاثية للتجارة في أوربا، وكان من أهم أسباب ذلك تلك الثغرة الواسعة التي أحدثها اختفاء ألمانيا كدولة منتجة ذات فائض كبير.

وسبب آخر من أسباب ندرة السلع نشأ بسبب الأوضاع الجديدة في أوربا الشرقية (بما في ذلك ألمانيا الشرقية)، فقد اعتادت الدول الصناعية الغربية أن تحصل من هذه الدول على كثير مما تحتاج إليه من الطعام والمواد الخام. أما الآن فقد أصبح من الصعب عليهم أن يحصلوا على هذه المواد بنفس الكمية السابقة، ومن الشكوك فيه أن تعود التجارة

بينهم إلى ما كانت عليه. وبصرف النظر عن مشكلات هذه الدول السياسية وعما خلفته فيها الحرب من دمار فإنه كان لتفتيت الملكيات الزراعية وإحلال الملكيات الصغيرة محل الملكيات الكبيرة أكبر الأثر في خفض الإنتاج الزراعي من الحبوب وزيادة الاستهلاك المحلى من الدقيق.

وأخيراً يجب أن نضيف إلى هذه العوامل عاملاً آخر وهو القلاقل التى اجتاحت آسيا والأجزاء الأخرى النائية من العالم وكانت سبباً في عرقلة الإنتاج وتصدير السلع التي تعتمد عليها الدول الصناعية. فمثلاً دولتا الهند والصين كانتا غير قادرتين على تقديم الكفاية من الطعام لشعبيهما، ولم يكن فيهما أية قيود على نمو السكان عدا الأوبئة والمجاعات، هذا بالإضافة إلى ما سببته الحرب والانقلابات السياسية فيهما من مشكلات. كذلك الأمر بالنسبة لما أصاب الملايو وأندونسيا من فتن وثورات على حريتهما. فهل تستطيع هذه الدول في السنوات المقبلة أن تنتج الكميات الكافية من السلع اللازمة لها، وهل سيكون في مقدورها تصدير كميات فائضة منها؟ قد يكون ذلك محتملاً ولو أن الأمل في حدوثه ضعيف.

يتضح مما سبق أن هناك شروطاً هامة ثلاثة يجب توفرها حتى يمكن البدء في تزويد العالم بحاجته الحقيقية من السلع. ومن أهم هذه الشروط العمل على إنعاش الإنتاج الألمانى، وتنمية التجارة بين شرق وغرب أوربا، والعمل على زيادة الإنتاج في الشرق الأقصى، ولو أنه يستشف من تقارير

منظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة أنه ليس من المؤكد توفر الغذاء الكافى لسنوات كثيرة مقبلة.

والواقع أن ما نشر من أرقام في التقارير عن النقص في الدخل العالمى وعدم استقرار النظام المصرفى لا يعتبر مجرد أرقام صماء، فقد أمكن التدليل على صحتها وذلك بتطبيق القواعد العلمية الجديدة في الإحصاء الاجتماعي الذي تم بمعرفة قسم الأبحاث والتخطيط التابع للجنة الاقتصادية الأوربية والوكالات الأخرى المشابهة. وبالرغم من نقص البيانات الخاصة بالدخل العالمي بدرجة كبيرة إلا أن ما تم من دراسات حتى الآن بشأنه تقدم تقدماً أنار لنا الطريق في سبيل حل الكثير من المشكلات الدقيقة.

بداية الثورة الصناعية

اعتاد الناس أن ينظروا إلى الثورة الصناعية التي أحلت الآلات ونظام المصانع والقوى الميكانيكية محل الحرف والمهن اليدوية وغيرها على أنها تغيير حدث في انجلترا منذ نيف وقرن من الزمان، ثم انتقل بعد ذلك بقليل إلى الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى. كما افترضوا أننا الآن في بداية عصر جديد من الإنتاج الآلى الذي سيغير من طبيعة شكلاتنا الاجتماعية. والواقع أن هذه النظرة أو هذا التفكير يتجاهل تلك الكتل البشرية الهائلة الموجودة في القارات الأخرى كما يتجاهل تلك المسافات

الشاسعة من الأرض التى لم تطرقها بعد الثورة الصناعية أو بدأت فيها ولكنها ما زالت تقف على قدمين ضعيفتين.

ويمكن ملاحظة التقدم الصناعى السريع في الهند وبعض دول أمريكا اللاتينية، وكذا في بعض الدول المتخلفة الأخرى إذا قارنا حالتها الراهنة بما كانت عليه منذ بضع سنين، ولكن ما زال أمامها الكثير لكى تصبح مثل المناطق المتقدمة كالولايات المتحدة. ولذلك فإن لم تخط هذه البلاد في تقدمها بخطوات أسرع من تلك التي أحرزتها أمريكا الشمالية في تقدمها فسيكون أمامها على الأقل قرن من العمل الشاق والتطور قبل أن تستطيع اللحاق بالدول المتقدمة. كما أن بيع الآلات وخلافها من السلع الرأسمالية لمثل هذه الدول قد يساعد أوربا الغربية في إيجاد سوق لصادراتها.

وقد تعمد الدول المتخلفة اقتصادياً إلى التصنيع السريع حينما تتطلع إلى ما تتمتع به الولايات المتحدة من ثراء عريض، ولكن من المؤسف حقاً أن معظمها لا يستطيع أن يفهم حقيقة هامة وهي أنه يجب عليهم لكى يقيموا صناعة قوية أن يتوافر لديهم أولاً ما هو أهم من المصانع والعدد والمال اللازم.. فالإنتاج الصناعى يجب أن يؤسس على عوامل هامة كالتعليم والمستوى اللائق من الصحة والغذاء والعلاج الكافى لمشكلات الإنتاج والاهتمام الشديد بالدراسات الخاصة بتأهيل المديرين والفنيين والعمال، كما يمكن القول إنه ليس ثمة دلالة على أن الثورة الصناعية قد قاربت نهايتها حتى في الدول التي بلغت شاءوا بعيداً في

التقدم الصناعى.. فالاكتشافات العلمية مع التطبيق الفني لها لم تتراخ، بل هي في تقدم مستمر وما زالت هناك آفاق أخرى كثيرة لم تكتشف بعد.

وينعقد أمل أمريكا في المزيد من الاستقرار العالمى وذلك عن طريق امتداد الثورة الصناعية إلى جميع أركان العالم حتى يستطيع الأمريكيون الذين فقدوا الحافز على العمل داخل حدود بلادهم أن يجدوا آفاقاً أخرى واسعة خارج حدودهم يستنفدون فيها الفائض من طاقتهم لسنوات مقبلة ولن يتأتى ذلك بطريقة الغزو العسكرى أو بامتداد لسيطرة حكومة واشنطون هنا أو هناك كما كان الأمر في الماضى، ولكن يمكن أن يحدث– سواء في المناطق المتفرقة السكان، كما كان الحال في أمريكا الشمالية، أو المكتظة السكان كما هو الحال بالنسب لمعظم المناطق الأخرى– عن طريق قيام حكومة رشيدة في سياستها الداخلية والخارجية، تعمل على تنظيم اقتصادياتها وتمهيد السبيل أمامه للتقدم في المراكز الصناعية التي أنشئت فعلاً ووضع قواعد سليمة للتعليم.

وذلك كله يتطلب جهازاً ضخماً من الأفراد الذين لهم دراية واسعة وعلى درجة كبيرة من التخصص في معرفة الظروف المعيشية في مختلف أنحاء العالم، والذين يجب عليهم أن يستمروا دائماً في العمل على زيادة معلوماتهم في هذا الميدان. وفي الواقع أننا لم نستخدم حتى الآن جميع المعلومات التي لدينا عن الإمكانيات المادية للتوسع في الإنتاج، وعلى النقيض من ذلك فإن ما نعرفه عن المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسلوك الإنسانى ما زال دون الكفاية لاستغلال المعلومات الفنية التي

لدينا على الوجه الأكمل حتى في الدول المتقدمة. ولو أن الاقتصاديين قد بدءوا أخيراً يصلون بعلمهم إلى المستوى المنشود. وهذه هي إحدى النقاط الهامة الجديرة بالملاحظة، فإن القدرة على زيادة الإنتاج والمحافظة على هذا المستوى تعتبران من المسائل التي ستقرر هل المدنية التي نعرفها ستحقق الآمال المعقودة عليها أم سيصيبها التفكك والانحلال. إن ما يحدث الآن يتوقف أولاً على مقدار ما لدينا من معلومات، وثانياً على كيفية استخدامها. وعلى ذلك يكون من الخير أن نتتبع عن كتب التقدم في علم الاقتصاد، فقد أصبح من الخطأ أن يترك أمر تنظيم الاقتصاد العالمى للصدف والجهل والأهواء في الوقت الذي أصبحنا فيه في أمس الحاجة إلى مثل هذا التنظيم.

الفهرس